الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة مولود معمري-تيزي وزو-

كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية

قسم العلوم الإنسانية

فرع التاريخ

الموارد المالية لإيالة الجزائر خلال العهد العثماني 1519-1830م

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في تاريخ الجزائر الحديث (1519-1830م)

إعداد الطالبة:

عقيلة تيطوش

إشراف الدكتور:

سليم بعلوج

السنة الجامعية:2025/2024م

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة مولود معمري-تيزي وزو-
كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية
قسم: العلوم الإنسانية
فرع: التاريخ

الموارد المالية لإيالة الجزائر خلال العهد العثماني 1519-1830م

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في تاريخ الجزائر الحديث (1519-1830م)

إعداد الطالبة:
عقيلة تيطوش

إشراف الدكتور:
سليم بعلوج

لجنة المناقشة

اسم ولقب الأستاذ(ة)	الرتبة	الصفة
سعيد زهار	أستاذ مساعد أ	رئيسا
سليم بعلوج	أستاذ محاضر أ	مشرفا ومقررا
زكية فلاح	أستاذ مساعد أ	مناقشا

السنة الجامعية: 2024-2025م

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

أهدي ثمرة جهدي، وتعب أيامي، إلى أولئك الذين كانوا لي سندا في مسيرتي، ومصدر إلهام في لحظات الشك والتعب، إلى من كان وجودهم سببا في الاستمرار، ودعمهم طاقة أنارت طريقي نحو النجاح.

إلى من غيبه التراب، ولم تغيبه الذاكرة، إلى من كانت كلماته دعائم لطريقي، إلى جدي الحبيب رحمة الله عليه، كان رجائي أن تكون معنا، لتملئ عيناك فخرا بجهود حفيدتك... لكن أؤمن أن روحك الطاهرة تبارك خطواتي.

إلى من أحمل إسمه بكل فخر، من أزاح الشوك عن دربي وسهل لي طريق العلم، إلى من غرس فيَ الإصرار، وكان دائما يؤمن أنني قادرة على الوصول **"أبي الغالي"** أسأل الله أن يحفظك ويبارك في عمرك ويجزيك عني خير الجزاء.

إلى من حملتني حبا قبل أن تحملني جسدا، نبض قلبي، ورفيقة دعائي، إليك يا من سهرت لأجلي، وتحملت عناء الأيام حتى أبلغ هذا المقام، كل كلمات الشكر لا تفيك حقك ... **"أمي الحنونة"**، فلكي ثمرة جهدي، ودعائي أن يرضى الله عني كما رضيت، أسأل الله أن يطيل عمرك ويرزقك الصحة والعافية.

إلى سندي في الحياة، إلى من شاركوني الدرب بحبهم وصبرهم وتشجيعهم، إلى من تقاسمت معهم ضحكات الطفولة، ومحطات الحياة، كنوزي الثمينة؛ إخوتي **"سعيد" "عزيز" "فريدة" "مريم"** لقد كنتم دوما النور الذي أنار دربي.

إلى رفيق دربي، زوجي العزيز **"أرزقي"**، الذي كان لعطائه ودعمه وتفهمه الأثر الكبير في إتمام هذا المشوار، شكرا لأنك كنت دائما بجانبي، تؤمن بي حين شككت بنفسي، وتدفعني للأمام حين تعبت.

إلى صديقاتي الغاليات، من كنّ النور في عتمة الأيام، إلى من شاركنني لحظات القلق والسهر والسعي أخوات النجاح **"رادية، ثنينة، باية، نوال، ليدية"**. هذا العمل إهداء محبة، وتذكار صادق لكل لحظة جمعَتنا.

إلى أعمامي، كنتم دوما عزوتي وفخري، هذا العمل ثمرة تعبي، لكن فرحته لا تكتمل إلا بوجودكم، فلكم مني كل التقدير.

وإلى كل من كان لي سندا بكلمة، أو حضورا بدعاء، أو دعما في صمت، أهديكم هذا النجاح... فهو منكم ولكم.

شكر وتقدير

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبفضله تحقق الإنجازات، الحمد لله الذي علمني ما لم أكن أعلم، ويسر لي دروب العلم، فله الشكر أولا وآخرا، ظاهرا وباطنا.

وراء كل عمل عظيم جنود مجهولين عظماء

أتقدم بخالص الشكر وعظيم الامتنان إلى أستاذي المشرف الفاضل، الدكتور **سليم بعلوج**، على ما بذله من جهد وما قدمه من توجيه علمي طيلة فترة إعداد هذا البحث، فقد كان دعمه المتواصل، وملاحظاته القيمة، خير معين لي في تجاوز الصعوبات، فله مني كل التقدير والإحترام.

كما أتوجه بجزيل الشكر والتقدير إلى السادة الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة، الذين تفضلوا بقبولهم قراءة هذه المذكرة وتقيمها.

كما لا يفوتني أن أتقدم بجزيل الشكر وعظيم التقدير إلى كافة أساتذة قسم التاريخ، على ما بذلوه من جهد وعطاء طوال هذه السنوات، فقد كانوا مثالا في التفاني، وحرصوا على غرس قيم البحث العلمي وحب المعرفة في نفوسنا.

فلكم جميعا كل الإمتنان والتقدير على ما قدمتموه لنا من علم وتوجيه ودعم طيلة هذه المسيرة.

قائمة المختصرات:

ف	فرنك
د.س	دولار إسباني

المقدمة

تعد الموارد المالية من المقومات الأساسية التي تقوم عليها الدولة، إذ تمثل الركيزة التي تستند إليها السلطة في تسيير شؤونها الداخلية وتغطية نفقاتها العسكرية والإدارية. ولا تخرج إيالة الجزائر خلال العهد العثماني عن هذا الإطار، فقد اعتمدت منذ تأسيسها على مصادر مالية متنوعة، تراوحت بين ما هو داخلي كالضرائب والرسوم التي فرضت على السكان في المدن والريف، وبين ما هو خارجي كالغنائم البحرية والهدايا والإتاوات.

ومع بداية تراجع النشاط البحري في نهاية القرن 17م، وما تبعه من تقلص في غنائم ومداخيل الجهاد البحري بدأت الإيالة تميل تدريجيا إلى الإعتماد على مواردها الداخلية لتغطية حاجاتها المالية، وقد أدى هذا التحول إلى تكوين نظام جبائي متنوع من حيث الأنواع والمقادير، شملت ضرائب دائمة وأخرى ظرفية، فرضت غالبا لتغطية النفقات الطارئة أو سد العجز المالي.

تنبع أهمية هذا الموضوع في كونه يسلط الضوء على أحد الجوانب الجوهرية للدولة، وهو الجانب المالي الذي يشكل الأساس الذي تقوم عليه وظائف الدولة. فالموارد المالية لم تكن مجرد أرقام أو جبايات تحصل، بل تعكس بشكل مباشر طبيعة العلاقة بين السلطة والمجتمع، ومدى قدرة الدولة على تأمين حاجاتها الدفاعية والإدارية وضمان استمراريتها في ظل التحولات الإقليمية والدولية.

ولدراسة هذا الموضوع كان عنوانه موسوما كما يلي:

الموارد المالية في إيالة الجزائر خلال الحكم العثماني 1519–1830

وقد دفعتنا جملة من العوامل لإختيار لدراسة هذا الموضوع نذكر أبرزها:

- ميولنا الشخصي إلى دراسة الجانب الإقتصادي في تاريخ الجزائر عموما ومنه في الفترة الحديثة، خاصة ما تعلق بالنظام المالي وآليات التمويل التي تعتمدها الدولة.
- رغبتنا في اكتشاف بعد جديد من تاريخ الجزائر في الحقبة العثمانية، لم نتمكن من التعمق فيه خلال المسار الدراسي، حيث غالبا ما تم التركيز على الجوانب السياسية والعسكرية.
- السعي لتتبع تطور موارد الغنائم خلال العهد العثماني، وتحليل أثر تراجعها على تحول الدولة إلى سياسة ضريبية داخلية لتعويض النقص المالي.
- الوقوف على الكيفية التي تعاملت بها السلطة مع السكان المحليين من الناحية الجبائية.
- تحليل وفهم العوامل التي دفعت السلطة إلى تبني نظام ضريبي متنوع.
- الإطلاع على تنوع التسميات والأشكال الجبائية، ما أثار فضولنا الأكاديمي لمحاولة تصنيفها وفهمها.

- مساهمة دراسة الموارد المالية في تفسير العديد من التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي عرفتها الإيالة.
- التنوع الكبير في مصادر تمويل الخزينة، ما يجعل الموضوع غنيا بالمعطيات وقابلا لدراسته من مختلف الزوايا.

وحاولنا من خلال هذه الدراسة طرح إشكالية مفادها: **ماهي طبيعة الموارد المالية التي اعتمدت عليها إيالة الجزائر خلال العهد العثماني في تمويل خزينتها؟ وكيف انعكست التحولات السياسية والعسكرية لاسيما تراجع النشاط البحري على بنية النظام المالي؟ وإلى أي مدى ساهمت الموارد الداخلية في تعويض تراجع نشاط البحري؟ ثم إلى أي مدى ساهم هذا النظام في الحفاظ على تماسك الدولة؟**

ومن خلال هذه الإشكالية، طرحنا جملة من الأسئلة الفرعية التي عالجناها في كل فصل من فصول هذه الدراسة وهي كالتالي:

- ما هي العوامل السياسية والإقتصادية والإجتماعية التي أثرت في تشكيل وتطور الموارد المالية لإيالة الجزائر؟ وكيف ساهمت هذه العوامل في عرقلة النظام المالي؟
- ما طبيعة النظام الجبائي في الجزائر العثمانية؟ وماهي أنواع الضرائب المفروضة على المدن والأرياف، بما في ذلك الضرائب الظرفية؟
- ما مدى مساهمة غنائم البحر والبحرية الجزائرية في تمويل خزينة الدولة خلال فترات القوة والضعف؟ وماهي العوامل التي أدت إلى تراجع هذا المورد؟ وكيف واجهت السلطة هذا التراجع؟
- كيف ساهم نظام إفتداء الأسرى في تعزيز موارد الخزينة؟
- ما أهمية الهدايا القنصلية والإتاوات الأجنبية في تغذية خزينة الدولة؟
- ما هو الدور الذي أداه النشاط التجاري الخارجي (والرسوم المرتبطة به) في تمويل الدولة؟

نظرا للطبيعة التاريخية للموضوع الذي يتمحور حول الموارد المالية لإيالة الجزائر خلال العهد العثماني (1519-1830)، فقد إعتمدنا على مجموعة من المناهج العلمية في دراسته، وهي:

- المنهج التاريخي: إعتمدنا عليه باعتباره الأداة الأساسية لفهم تطور الموارد المالية لإيالة الجزائر خلال العهد العثماني، تم توظيف هذا المنهج من أجل تتبع التحولات التي طرأت على النظام المالي في سياق زمني محدد يربط بين الأحداث السياسية والتاريخية وبين التغيرات التي مست الموارد، وتحليل الخلفيات التاريخية التي ساهمت في ارتفاع وانخفاض نسبها.

- المنهج الوصفي: استخدمنا هذا المنهج في وصف مختلف مكونات الموارد المالية، سواء الداخلية منها أو الخارجية.
- المنهج المقارن: وظفنا هذا المنهج في المقارنة بين فترات القوة والتراجع في الموارد، خاصة في مجال الجهاد البحري.
- المنهج الإحصائي: رغم أن المعطيات الرقمية المتعلقة بالفترة العثمانية محدودة، لكن ذكرت بعض المصادر والمراجع تقديرات كمية حول قيمة الضرائب أو الغنائم أو الرسوم الجمركية، وقد استعملنا هذا المنهج بشكل مساعد لتحليل هذه الأرقام، وتحديد قيمة مساهمة كل مورد في دعم الخزينة.

وللإجابة على الإشكالية المطروحة، قمنا بدراسة موضوع الموارد المالية لإيالة الجزائر خلال العهد العثماني (1519-1830م) ضمن خطة بحث اشتملت على مقدمة، وثلاثة فصول رئيسية، وخاتمة وملاحق.

حيث تناولنا **في الفصل الأول** العوامل المؤثرة في الموارد المالية لإيالة الجزائر، وقد تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، ففي المبحث الأول تطرقنا إلى العوامل السياسية التي أثرت على النظام المالي، والتي اتسمت بانعدام الأمن والإستقرار على المستويين الداخلي والخارجي، فعلى المستوى الداخلي، شهدت الإيالة ثورات محلية ضد السلطة واضطرابات داخل جهاز الحكم، أما على مستوى الخارجي، فقد واجهت الجزائر تحديات متعددة تمثلت في التوترات الحدودية مع كل من المغرب الأقصى وإيالة تونس، إلى جانب تصاعد الحملات والتكتلات الأوروبية، وما زاد الأمر سوءا هو المعاهدات الغير متكافئة بين الجزائر والدول الأوروبية؛ والتي أضعفت سيادة الإيالة وجعلتها عرضت للإستغلال الأجنبي، أما المبحث الثاني فقد خصصناه لدراسة العوامل الإقتصادية التي أثرت على الموارد المالية، حيث تطرقنا إلى دور اليهود واحتكارهم للنشاط التجاري، وكذلك ظاهرة تزييف العملة وما نجم عنها من آثار سلبية على الإستقرار النقدي والمالي للإيالة، في حين ركزنا في المبحث الثالث على العوامل الطبيعية والصحية التي ساهمت بشكل واضح على اضطراب الأحوال المالية ونقص مردود الجباية.

خصصنا **الفصل الثاني** لدراسة الموارد الداخلية لإيالة الجزائر، حيث قمنا بتحليل مختلف الأشكال الجبائية التي فرضتها السلطة على السكان المحليين، وذلك في ثلاثة مباحث؛ ففي المبحث الأول تناولنا طبيعة الضرائب والرسوم المفروضة على سكان المناطق الريفية حيث اعتمدت السلطة بدرجة كبيرة على المداخيل الناتجة عن النشاط الزراعي والثروة الحيوانية، أما المبحث الثاني فقد ركزنا فيه على الرسوم المرتبطة بالحياة الإقتصادية في المدن التي ارتبطت بتعدد الأنشطة الإقتصادية، ثم انتقلنا في المبحث الثالث إلى دراسة ضرائب الحاجات والمناسبات والتي تفرض غالبا لسد النقص المالي.

الفصل الثالث خصصناه لدراسة الموارد المالية الخارجية لإيالة الجزائر، حيث تم التطرق فيه إلى أهم المصادر التي تحصلت عليها الإيالة لتعزيز مداخيل الخزينة، وقد شمل هذا الفصل ثلاثة مباحث، تحدثنا في المبحث الأول على أرباح وغنائم الجهاد البحري؛ التي مثلت موردا مهما بفعل ما كان يرده الأسطول الجزائري من غنائم وفدية الأسرى بعد عملياته في البحر. وبخصوص المبحث الثاني قمنا بدراسة الهدايا القنصلية والإتاوات الأجنبية، باعتبارها من الموارد المالية التي كانت تقدمها الدول الأوروبية مقابل الترضيات والحصول على إمتيازات تجارية أو لحماية سفنها في المتوسط، بينما تحدثنا في المبحث الثالث عن مورد آخر يتمثل في النشاط التجاري الخارجي، من حيث عائدات الصادرات والتي شكلت مصدرا هاما للدخل، إضافة إلى الرسوم الجمركية التي وفرت دعما إضافية للخزينة.

وفي الختام، توصلنا إلى جملة من النتائج لعل أبرزها تنوع الموارد المالية، واختلال توازنها في فترات الأزمات، وتأثير الظروف السياسية والإقتصادية والطبيعية على أداء النظام المالي. كما زونا الموضوع بمجموعة من الملاحق، بالإضافة إلى فهرس لتسهيل الرجوع إلى محتويات البحث.

أما فيما يتعلق بالمصادر والمراجع، فقد حرصنا على تنوع المادة العلمية، فبالنسبة للمصادر لعل أبرز ما اعتمدنا عليه: مذكرة أحمد الشريف الزهار الذي قدم لنا مقادير ضريبة الزكاة أفادنا في المبحث الأول من الفصل الثاني. كما ساعدتنا مذكرات ويليام شالر القنصل الأمريكي بالجزائر (1816م-1824م) في دراسة النشاط التجاري الخارجي ضمن الفصل الثالث في المبحث الثالث، حيث وثق شالر طبيعة التجارة الجزائرية وأهم السلع المتبادلة، أما وليام سبينسر في كتابه الجزائر في عهد رياس البحر كانت مساهمته بارزة في توثيق طرق إفتداء الأسرى والأطراف المتداخلة خاصة القناصل وهذا ما مكننا من تحليل هذا الجانب باعتباره أحد الموارد التي إعتمدت عليها الدولة.

أما بالنسبة للمراجع فقد استعملنا كتب ناصر الدين سعيدوني والتي تحتوي على معلومات قيمة عن الجزائر في الفترة العثمانية، من بينها النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني، وكتاب الملكية والجباية في الجزائر أثناء العهد العثماني، وكتاب الحياة الريفية بإقليم مدينة لجزائر (دار لسلطان) أواخر العهد العثماني (1791-1830)، أفادتنا في الفصل الثاني بحيث تحدثت بشكل مفصل عن الضرائب والرسوم المفروضة على سكان الريف والمدن، وإعتمدنا أيضا على كتاب أمين محرز بعنوان الجزائر في عهد الآغوات (1659-1671)، وكتاب ميناء مدينة الجزائر ودوره الاقتصادي في العهد العثماني(10-11هـ/16-17م) للمؤلف فهيم لقوارة، الذي إعتمدنا عليهم بشكل كبير في الفصل الثالث.

إضافة إلى بعض الأطروحات والرسائل الجامعية أهمها:

– ماجستير فلة القشاعي، النظام الضريبي بالريف القسنطيني آواخر العهد العثماني (1771–1837م)، زودتنا بمعلومات عن الضرائب المفروضة على السكان.

–دكتوراه شهرزاد شلبي، المؤسسات في الجزائر أواخر العهد العثماني المؤسسات المالية أنموذجا (1798– 1830م)، والتي أفادتنا في مذكرتنا بشكل عام حيث تطرقت في فصلها الرابع إلى مصادر دخل إيالة الجزائر.

–ماجيستير سعاد عقاد، الفلاحون الجزائريون والسلطة العثمانية في الجزائر (1519 –1830) دار السلطان نموذجا، استعنا بها في العوامل المؤثرة على الموارد المالية لإيالة الجزائر.

– دكتوراه هيبة كنيوة، تراجع مداخيل البحرية الجزائرية في عهد الدايات وانعكاساتها على المستوى الداخلي والخارجي، أفادتنا في قيمة الغنائم البحرية.

– دكتوراه بلقاسم قرباش، الأسرى الأوروبيون في الجزائر خلال عهد الدايات (1671–1830م)، التي استعملناها في تقديم إحصائيات حول عدد الأسرى عبر عدة سنوات، ومبالغ إفتدائهم.

أما المقالات فهي الأخرى لم نستغني عنها لأهمية معلوماتها، إذ اعتمدنا على فاطمة الزهراء سيدهم، موارد إيالة الجزائر المالية في مطلع القرن التاسع عشر، ومقال توفيق دحماني، إيالة الجزائر العثمانية بين الموارد والضرائب.

لا يخلو أي بحث أكاديمي من التحديات والعراقيل، فقد واجهتنا خلال إنجاز هذا البحث عدة صعوبات نذكر منها:

- تشعب الموضوع واتساعه الزمني ما تطلب بذل جهد مضاعف من أجل تحليل المادة العلمية.
- صعوبة التحقق من دقة بعض المعطيات الرقمية.
- صعوبة الحصول على الوثائق والمخطوطات التي تخدم بحثنا.
- بعد المسافة عن المكتبات الكبرى التي تتوفر على مصادر تخدم موضوعنا.
- تشابه الضرائب وتعدد تسمياتها من منطقة إلى أخرى، وهو ما شكل تحديا في تصنيفها وتحديد وظائفها بدقة.

وقد تمكنا من تجاوز هذه الصعوبات بفضل التوجيهات المستمرة والإرشادات العلمية التي قدمها لنا الأستاذ المشرف بالنصح والتصحيح، مما ساعدنا على ضبط مسار البحث وتجاوز العقبات.

الفصل الأول:

العوامل المؤثرة في الموارد المالية لإيالة الجزائر خلال العهد العثماني [1519_1830].

- المبحث الأول: العوامل السياسية.
- المبحث الثاني: العوامل اقتصادية.
- المبحث الثالث: العوامل الطبيعة والصحية.

لتحديد معالم السياسة المالية لإيالة الجزائر و ابراز مميزات نظامها المالي ، ينبغي أولا تسليط الضوء على العوامل المؤثرة فيه ثم يتم ربطها مع مختلف الموارد المالية من ضرائب ورسوم وغير ذلك ،وتنقسم هذه العوامل إلى عوامل سياسية متمثلة في انعدام الأمن و الاستقرار السياسي وذلك على المستوي الداخلي و الخارجي للبلاد ، إضافة إلى عوامل اقتصادية تتجلى في دور اليهود واحتكارهم التجارة وكذلك تزييف العملة ، وهناك عوامل أخرى كانت عائقا أمام تحسن الأحوال المالية وهي الأحوال الصحية حيث شهدت الجزائر انتشارا واسعا للأمراض و الأوبئة إضافة إلى عوامل طبيعية من زلازل وجفاف وفيضانات وغير ذلك ، في هذا الفصل سنتطرق إلى كل هذه العوامل وكيف أثرت على الموارد المالية لإيالة الجزائر خلال العهد العثماني.

المبحث الأول: العوامل السياسية.

من بين العوامل التي أثرت على الأحوال المالية في الجزائر خلال العهد العثماني نجد انعدام الأمن والاستقرار السياسي الذي سنقوم بتقسيمه إلى مستويين، الأول يكون عل المستوى الداخلي أي داخل البلاد والمتمثلة في الثورات والإنتفاضات الشعبية ضد السلطة الحاكمة إضافة إلى الإضطربات في جهاز الحكم، اما المستوي الثاني فهو المستوى الخارجي المتمثل في الأخطار الخارجية وهي الأخطار التي تهدد الإيالة من الشرق (تونس) والغرب (المغرب الأقصى) وكذلك الهجومات والتكتلات الأوربية ضد ايالة الجزائر.

1- المستوي الداخلي:

1-1- الثورات المحلية:

نباشر بأول عامل وهو الإنتفاضات الشعبية والثورات المحلية ضد السلطة الحاكمة. فقد شهدت الجزائر تغير سياسة الحكام العثمانيين، بعدما كانت في القرن 16م تقوم على عدم التدخل في شؤون السكان والاكتفاء بالتعامل مع مشايخهم ومرابطيهم الذين كانوا يقومون نيابة عنهم بما كان يفرضه البايلك من مطالب وضرائب متنوعة،[1] حيث أصبحت في أواخر القرن 17م تنتهج سياسة جديدة ترمي إلى مد نفوذهم وإخضاع القبائل الممتنعة حيث اتبعوا أسلوب القوة[2]،وكذلك قاموا بتهميش العنصر المحلي وهذا ولد قطيعة بينهم وبين السكان [3]وزاد الحقد تجاه هذه الطبقة الغريبة لما فرضته من ضرائب وغرامات لسد النقص المالي ، وتغطية العجز الاقتصادي الذي تراجع بسبب

[1]- ناصر الدين سعيدوني، المهدي البوعبدلي، الجزائر في التاريخ العهد العثماني، د.ط، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص 36.

[2]- سعاد عقاد، الفلاحون الجزائريون والسلطة العثمانية في الجزائر (1519 -1830) دار السلطان نموذجا، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، قسم تاريخ وعلم الأثار، 2013-2024م، ص 64.

[3] - حنيفي هلايلي، أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ط 1، دار الهدى للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007 م، ص10.

تحول الطرق التجارة العالمية وفقدان الحكومة العثمانية لمصادر التمويل الخارجي،[1]وسيطرة اليهود على التجارة، وانتشار الفساد الإداري،[2] هذا ما جعل السلطة توجه أنظارها إلى الموارد الداخلية[3] وما جعل الوضع يتأزم أكثر هي الطريقة التي كانت السلطة تجمع بها الضرائب حيث استخدمت القوة العسكرية مع القبائل الرافضة أو الغير قادرة على الدفع، [4]حيث لم تكن تراعي طبيعة الإنتاج ولا وضعية الفلاحين وحالتهم .[5]

وأمام تفاقم و تأزم هذه الأوضاع جعلت البلاد تشهد سلسلة من الانتفاضات الداخلية التي قادها مجموعة من المرابطين وشيوخ الزوايا والتي زعزعت النظام العثماني في الجزائر[6] فمن بين أهم هذه الثورات نجد :

1. ثورة إبن الاحرش: [1804- 1807]

عند عودة إبن الأحرش [7]من الحج تزامن مروره مع الحملة الفرنسية على مصر حيث شارك إلى جانب المصريين في التصدي للفرنسيين بعد ذلك عاد إلى الجزائر على متن سفينة إنجليزية ليبدأ التحالف بينه وبين الإنجليز لمحاربة السلطة العثمانية [8]، نجح إبن الأحرش في استقطاب عدد كبير من المتمردين على السياسة الجبائية للعثمانيين خاصة بعد أن شاع بين أتباعه أنه قادر على القيام بمعجزات مثل: تحويل التراب إلى ذهب [9]، استعمل ابن الأحرش الحيلة و الدهاء ليصبح الزعيم الأول لهذه القبائل .

في سنة 1804م استغل إبن الأحرش غياب الداي عثمان عن قسنطينة أثناء احدى حملاته لجمع الضرائب، فسعى إلى السيطرة على المدينة لكنه واجه صعوبات بسبب التحصينات القوية بينما إنشغل أتباعه بجمع الأموال و نهب الفنادق مما أدى إلى إندلاع تمرد داخل صفوفهم ، وعندما وصل الخبر إلى الباي عثمان سارع نحو قسنطينة

---

[1] –خالد بلعربي، شعيب مقنونيف، ثورة التيجانية في بايليك الغرب الجزائري إبان القرن التاسع عشر " دراسة تاريخية أنثروبولوجيا، مجلة أنثروبولوجيا الأديان، المجلد 17، العدد 1، جانفي 2021، ص 717

[2] – حنيفي هلايلي، العلاقات الجزائرية الأوربية ونهاية الإيالة (1815- 1830)، دار الهدى، الجزائر،2014، ص 38.

[3] –سعاد عقاد، مرجع سابق، ص 123.

[4] – ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني (1792 –1830)، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص 144.

[5] –سعاد عقاد، مرجع سابق، ص 124.

[6] – حنيفي هلايلي، أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، المرجع سابق، ص 22.

[7] – الشريف إبن الأحرش: لم تتطرق المصادر إليه إلا بشكل محدود حيث يشير المؤرخ الأغا بن عودة المزاري في كتابه طلوع سعد السعود إلى ظهور رجل في درقاوة في أواخر العهد العثماني يقال أنه يدعى أحمد إبن الاحرش وكان مغربي الأصل ومن أتباع المذهب المالكي وينتمي إلى الطريقة الدرقاوية شريف النسب ،كان يزعم أنه الإمام المهدي المنتظر وكان صاحب شعوذة رأت منه الناس عجائب فنصروه أنظر: الأغا بن عودة المزاري، طلوع سعد السعود في أخبار وهران والجزائر وأسبانيا وفرنسا إلى أواخر القرن التاسع عشر، تحقيق يحي بوعزيز، ج 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1990، ص 299.

[8]– صالح عباد، الجزائر خلال الحكم التركي (1514 –1830 م)، ط 1، دار هومة، الجزائر، 2002، ص 194.

[9]– ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية دراسات وأبحاث تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ط2، دار البصائر، الجزائر، 2009، ص 281 ص 282.

على رأس حملة عسكرية ضمت أربعة آلاف مقاتل عثماني و ثلاثة آلاف من القبائل المتحالفة أين تمكن من الحاق الهزيمة بالمتمردين .[1]

بعد هزيمته قرر إبن الأحراش إعادة تنظيم قواته فتحالف مع أحد المرابطين المعروف باسم "الزيوش"،[2] الذي فقد إمتيازاته التي جردها منه الباي عثمان ،ساهم هذا التحالف في تمكين إبن الأحراش من تحقيق إنتصارات ضد باي وهران حيث نجح في محاصرة إحدى الفرق العسكرية التابعة للباي، الذي سارع لنجدة جنوده و في طريقه للعودة تم محاصرته أين إنتهز الزيوش الفرصة وطعنه بسيفه ورفس على عينه لينتقم منه. رغم إنتهاء هذه الأحداث بالقضاء على حامية بايلك الشرق عمل الداي مصطفى باشا بنفسه على قيادة حملة عسكرية للقضاء على إبن الاحراش ، إلا أن وزرائه اقنعوه بالعدول عن ذلك ، أوكل المهمة إلى الحاج علي أغا الذي تولى ملاحقة إبن الأحراش و بعد عدة معارك بين الطرفين ، نجح الحاج علي أغا في القضاء عليه مما وضع حدا لثورة إبن الأحراش في الشرق الجزائري [3]،ففر هذا الأخير ليلتحق بالثورة الدرقاوية بالغرب الجزائري . [4]

رغم القضاء على هذه الثورة إلا أن آثارها كانت وخيمة إذ أسفرت عن خسائر كبيرة و أثرت سلبا على الأوضاع المالية و أضعفت نفوذ البايلك و انتشار الفوضى و الإضطرابات في الأوضاع الإقتصادية و الإجتماعية.[5]

2- ثورة عبد القادر ابن الشريف الدرقاوي 1805:

في عام 1805م شهدت الجزائر ثورة جديدة بقيادة الشيخ عبد القادر إبن الشريف الدرقاوي ، الذي تعود أصوله إلى أولاد بليل، تعلم في مسقط رأسه ثم التحق بإحدى الزوايا في الجزائر لإكتساب العلم على يد مشايخه و انتقل بعد ذلك إلى المغرب الأقصى[6] ،ليلتقي بالشيخ العربي الدرقاوي[7] الذي عينه ممثلا للدرقاوية و عند عودته إلى

---

[1]- عبد القادر صحراوي، ثورة الطريقة الدرقاوية في الجزائر أواخر العهد العثماني، مجلة الحوار المتوسطي، العدد 15_16، جامعة سيدي بلعباس، مارس 2017، ص 463.

[2] - الزيوشي: مرابط رحماني ينتمي إلى الطريقة المشهورة " برجاص" ناحية ميلة،كان ناقما على العثمانيين خاصة بعد أن انتزعوا امتيازاته، توفي سنة 1810.

[3]- صالح عباد، مرجع سابق، ص197 ص199.

[4]- محمد العربي الزبيري، التجارة الخارجية للشرق الجزائري، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1982، ص30.

[5]- زينب جعني، ثورة ابن الأحرش في بايلك الشرق (1800-1807)، مجلة عصور الجديدة، العدد 18، عدد خاص بقسنطينة، 2015، ص 135.

[6]- سعاد عقاد، مرجع السابق، ص 131.

[7]- الشيخ العربي الدرقاوي: أعتبر مؤسس لطريقة ومنظمها بعدما وضع لها أسس وقواعد صحيحة ونشر تعاليمها إلا أنها تنسب لأحد أسلافه وهو أبو عبد الله محمد بن يوسف والدرقة لقب كان يطلق على شيخ العربي وهو الذرع الذي يحتمي بها زمن الحروب توفي في 1823. أنظر: قدورة بوجلال، ثورة ابن الشريف الدرقاوي في بايلك الغرب 1805 -1813م، مجلة العبر للدراسات التاريخية والأثرية في شمال افريقيا، المجلد 4، عدد 2، 2021، ص 600.

الجزائر قام إبن الشريف بتأسيس زاوية خاصة به[1] . رحب أولاد بليل به مما أدى إلى تزايد أعداد أتباع الشيخ و احترامهم له [2] ، و كان أتباعه يعرضون عليه شكواهم من ظلم العثمانيين فكان يعدهم بالفرج القريب مؤكدا لهم أن الوضع لن يستمر على حاله ، و إستشار عبد القادر ابن الشريف معلمه في المغرب الأقصى حول أوضاع السكان المحليين في الجزائر نتيجة السياسة العثمانية فرد عليه الشيخ قائلا :" أنصرهم ، و الله ينصرك عليهم "، و بهذا التشجيع إزدادت عزيمة عبد القادر إبن الشريف الدرقاوي و إستعد للثورة ضد العثمانيين .[3]

عندما بلغ مصطفى المنزالي حاكم وهران خبر تحركات إبن الشريف شعر بالقلق و بدأ في التحضير للقضاء عليه، إذ أدرك أن حركته لم تكن ذات طابع ديني بل كانت تحمل بعدًا سياسيا يمس النفوذ العثماني ، مما دفعه إلى اتخاذ التدابير اللازمة لحماية سلطته [4]، في المقابل كان إبن الشريف الدرقاوي يستعد للثورة مما دفع الباي إلى جمع جيشه و التوجه نحو مناطق نفوذ عبد القادر إبن الشريف الدرقاوي التقى الطرفان في موقع يعرف باسم "فرطاسة"[5] الواقع بين وادي مينا و وادي العبد[6]، في شهر جوان سنة 1805 م أين حقق الشريف الدرقاوي انتصاراً في هذه المعركة بعد أن تمكن من تشتيت صفوف القوات العثمانية التي تفرق جنودها فاستولى ابن الشريف على معسكر الباي بما فيه .[7]

توجه عبد القادر إبن الشريف الدرقاوي نحو مدينة وهران حيث فرض عليها حصاراً استمر لمدة ثمانية أشهر، و خلال هذه الفترة تمكن من استقطاب عدد كبير من الأنصار زاعما أنه سيحررهم من ظلم العثمانيين ، إلا أنه تغيرت الأوضاع و اضطر في النهاية إلى الإنسحاب من وهران و ذلك بسبب تحالف سكان المدينة ضد الجيش الدرقاوي .[8]

---

[1]– أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، دار الغرب الإسلامي، ج1، ط1، بيروت، 1998، ص220.

[2]– عقاد سعاد، المرجع سابق، ص 131.

[3]–الأغا بن عودة المزاري، المرجع السابق، ص 303.

[4] – أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 221.

[5]– فرطاسة: تقع جنوب مدينة غليزان تبعد عن وهران 150 كلم وسماها الفرنسيون بواد الأبطال. أنظر: حنيفي هلايلي أوراق في تاريخ ...، المرجع السابق، ص 32.

[6] –الأغا بن عودة المزاري، المرجع سابق، ص 304.

[7] – شهرزاد شلبي، المؤسسات في الجزائر أواخر العهد العثماني المؤسسات المالية أنموذجا (1798– 1830) م، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة باتنة 1، 2018-2019م، ص 257.

[8]– عبد القادر بلغيث، الحياة السياسية والإجتماعية بمدينة وهران خلال العهد العثماني، أطروحة مقدمة لنيل شهادة ماجستير تخصص تاريخ وحضارة إسلامية، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، قسم الحضارة الإسلامية، جامعة وهران، 2013-2014م، ص 61.

عند وصول محمد بن عثمان الملقب بالمقلش الذي تم تعيينه حاكما على بايلك الغرب وجد وهران في حالة فوضى، نتيجة الحصار المفروض عليها ، إضافة إلى انقطاع المؤن عن سكانها لذا أمر بفتح أبواب المدينة، مما أعاد حرية التنقل لأهلها [1]، بعد ذلك توجه الباي إلى المغرب طالبا من السلطان سليمان إقناع الشيخ العربي الدرقاوي بالمجيئ إلى الجزائر لحثهم على التراجع إلا أن زيارة الشيخ الدرقاوي للمنطقة و لقاء أتباعه زادهم حماسا لمواجهة السلطة العثمانية، لذا لم يجد محمد بن عثمان خيارا سوى اللجوء الى استخدام القوة لقمع الثورة فحقق عدة انتصارات من بينها معركة "أولاد زاير"[2] التي راح ضحيتها عدد كبير فحسب المصادر المحلية 600 قتيل، إضافة إلى معركة "عين السدرة بغريس "، و"معركة تافنة".[3]

وبمقتل الباي محمد بن عثمان عاد مصطفي المنزالي الذي جمعته عدة معارك مع الدرقاويين غير أنه سنة 1807م تم تعينه في منصب آخر فترك حربه مع الدرقاويين. بعدها تولى "بوكابوس " أمور البايلك الذي شرع في محاربة الدرقاويين ، فقتل كل من اشتبه فيه وشك في أمره[4] ، فنتيجة لذلك تفرق أنصار الدرقاوي الذي فر إلى صهره. [5]

لقد اختلفت المصادر المحلية والأجنبية حول وفاة إبن الشريف ، فالمصادر المحلية ترجع وفاته عندما استقر بقبائل بني زناسن على الحدود المغربية ، أما المصادر الأجنبية نجد المؤرخ الفرنسي دي غرمون "De Grammount" يقول بأن ابن الشريف لقي مصرعه في معسكر سنة 1806م، أما دي نوفو" Deneuve" فيذكر أن إبن الشريف مات بوباء الطاعون.[6]

نتج عن هذه الثورة فقدان الاستقرار و انعدام الأمان و كثرة اللصوصية و قطاع الطرق و تراجع التجارة الداخلية و فساد الزرع و تعطيل الصناعة و ارتفاع أسعار المواد الغذائية.[7]

[1]– الأغا بن عودة المزاري، المرجع السابق، ص 309.

[2] – حنيفي هلايلي، أوراق في تاريخ الجزائر في ...، المرجع السابق، ص 34 ص 35.

[3] – رشيدة شدري معمر، العلماء والسلطة العثمانية في الجزائر فترة الدايات (1671 –1830)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص تاريخ حديث، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، قسم تاريخ، جامعة الجزائر، 2005–2006م، ص194.

[4] – مسلم بن عبد القادر، أنيس الغريب والمسافر، تحقيق وتقديم رابح بونار، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1974م، ص 27 ص 28.

[5] – رشيدة شدري معمر، المرجع السابق، ص 194.

[6] – حنيفي هلايلي، أوراق في تاريخ الجزائر ...، المرجع السابق، ص 35.

[7] – بونقاب مختار، إنتفاضة درقاوة في بايلك الغرب الجزائري 1802 – 1816، مجلة المواقف للبحوث والدارسات في المجتمع والتاريخ، العدد 3، قسم تاريخ، المركز الجامعي لمعسكر، 2008، ص 141.

3- الثورة التيجانية 1826م:

بدأت العداوة بين السلطة العثمانية والطريقة التيجانية منذ تأسيسها عام 1782 م حيث انعكست هذه العداوة في الهجمات المتكررة التي استهدفت زاوية عين ماضي التي كانت المركز الأساسي للطريقة. حيث قاد محمد الكبير باي الغرب الجزائري أول حملة ضد التيجانيين عام 1784م، بهدف فرض حصار مشدد على عين ماضي والحد من نشاط التيجانيين. وبعد ذلك قام باي قسنطينة بتنظيم حملة أخرى على عين الماضي وبعد عامين تبعتها حملة عثمان باي ابن الباي "محمد الكبير " ضد التيجانيين. [1]

أدت هذه الحملات المتكررة ضد الطريقة إلى هجرة الشيخ أحمد التيجاني إلى فاس عام 1798م حفاظا على طريقته من الزوال[2]، حيث كان يسعى لتعزيزها. وبعد ذلك أوصى صاحبه "الحاج علي التماسيني " على أهمية إعادة الطريقة إلى أصولها في عين الماضي وذلك من خلال إعادة ابنيه "محمد الكبير " "ومحمد الصغير " إلى عين ماضي[3]. أثار هذا الرجوع مخاوف السلطة مما جعل باي وهران يأمر بمراقبة تحركاته عبر حملات متتالية ضدهم، أهمها حملة سنة 1820م التي فشلت رغم حصارها الذي دام 36 ساعة. استمرت هذه الحملات إلى غاية 1826م. عقب هذا الهجوم أعلن محمد الكبير الثورة على السلطة سنة 1827م، [4] حيث حاول اقتحام وهران وحقق انتصارات كبيرة، إلا أن انسحاب القبائل المساندة له مثل (قبيلة هاشم) أدى إلى تراجع مكاسبه ولم يبق معه سوى 300 مقاتل[5]،كما لقي محمد الكبير مصرعه في احدى المعارك وتم قطع رأسه وأرسل لمدينة الجزائر [6]وانتقل الحكم بذلك إلى أخيه محمد الصغير الذي انتقل من بو سمغون إلى منطقة عين الماضي وأخذ قيادة الطريقة وكان أكثر هدوء من أخيه.[7]

لقد أسفرت هذه الثورة نتائج خطيرة من اضطراب الأحوال الإقتصادية فأهملت الفلاحة وإختفت الأقوات وحدوث القحط وارتفاع الأسعار. [8]

---

[1] -عقاد سعاد، المرجع السابق، ص 138.

[2]- رشيدة شدري معمر، المرجع السابق، ص 196.

[3] - عقاد سعاد، لمرجع السابق، ص 138.

[4] - شهرزاد شلبي، المرجع السابق، ص 259.

[5] - خالد بلعربي – شعيب مقنونيف، المرجع السابق، ص 721.

[6] - أحمد الشريف الزهار، مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار نقيب الأشراف، تحقيق توفيق المدني، الشركة الوطنية لنشر والتوزيع، الجزائر، 1974، ص 160.

[7]- عقاد سعاد، المرجع السابق، ص 139.

[8]- خالد بلعربي – شعيب مقنونيف، المرجع السابق، ص 722.

كما نجد انتشار انتفاضات أخرى في أغلب جهات البلاد ونذكر منها ثورة بوكابوس قادها باي وهران "محمد بوكابوس " ضد الحكم المركزي عام 1813،[1] كما شهدت جبال جرجرة عدة انتفاضات خلال الأعوام 1804-1810-1823م، بالإضافة إلى انتفاضة واد السوف سنة 1818م وثورة الأوراس التي استمرت من 1803م إلى 1805م بقيادة الحنانشة والنمامشة. [2]

ما كان نظام الحكم في الجزائر يقضي على ثورة حتى تندلع أخرى أكثر شراسة من الأولى وكلها أثرت على الجهاز المالي.

1_2-اضطراب في نظام الحكم:

إضافة الى الثورات الشعبية نجد اضطرابات في جهاز الحكم والتي أثرت على النظام المالي في إيالة الجزائر وذلك نظراً لتعرض الكثير من الدايات للاغتيال والعزل، ففي الفترة الممتدة بين (1798 -1830م) أغتيل ست دايات من مجموع ثمانية، كما لقي العديد من الموظفين السامين المصير ذاته، مثل الخزناجي مصطفى سنة 1815م، ومساعدي الداي أحمد سنة 1808م، والخزناجي محمد الذي أغتيل في السجن سنة 1815م وكذلك الأغا يحي.[3] إلى جانب ذلك ، شهدت إيالة الجزائر تمردا من طرف الإنكشاريين وذلك سنة 1816م وصاحبها تغيرات في سلك الحكام و الموظفين ، دون تحسن في الأحوال المالية .[4]

2- المستوى الخارجي:

2-1-الصراع مع دول الجوار:

زيادة إلى السياسة التي انتهجتها السلطة في المجال الاقتصادي وما تسببته من اضطرابات سياسية واقتصادية كانت هناك عوامل سياسية أخرى على المستوى الخارجي أثرت على الأحوال المالية وتمثل ذلك في الخطر الذي يهدد حدود الإيالة من الجهة الشرقية والغربية، فقد تميزت العلاقات بين الأقطار المغاربية بالصراع التقليدي الذي عرفته دول المغرب العربي منذ أقدم العصور وكان العامل المحرك لهذا الصراع هو قضية الحدود إذ كانت حدود الدول

[1]- كمال بن صحراوي، أوضاع الريف في بايلك الغرب الجزائري أواخر العهد العثماني، مذكرة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ الحديث، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، قسم التاريخ وعلم الأثار، جامعة وهران، 2012-2013م، ص116.

[2] - شهرزاد شلبي، المرجع السابق، ص 259.

[3]- نفسه، ص 283.

[4]- ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي...، المرجع السابق، ص 56.

الثلاثة غير مستقرة قبل مجيء العثمانيين لكن بدخولهم الجزائر رسموا الحدود النهائية بين الجزائر وجارتيها إلا أن هذا لم يضع حدا لصراع.[1]

في الحدود الشرقية تميزت العلاقة بين الجزائر وتونس منذ الحاق الجزائر بالدولة العثمانية بالصراع مما أدى إلى إبرام معاهدات بينهما في سنة 1614م لتحديد الحدود، إلا أن عدم التزام الطرفين لها أدى إلى اندلاع الحرب في 1625م. ثم في سنة 1628م توصل كل من الطرفين إلى تجديد المعاهدة بالرغم من ذلك هذه القضية لم يحسم فيها نهائيا بسبب القبائل الحدودية التي تشكل محور صراع فكل طرف يدعي أحقية سلطته عليه وذلك لإستخلاص الضرائب منهم. لقد إعتمد الجزائريون في حملاتهم على تونس قبائل تونسية حدودية مثل قبائل "أولاد سعيد"، كما إعتمدت تونس على "قبائل الحنانشة" التابعة لقسنطينة خلال حملاتها ضد الجزائر. كما كان النظام الضريبي في البلدين من العوامل التي دفعت قبائل المناطق الحدودية إلى الهجرة في إتجاهين متعاكسين، هروبا من الأعباء الضريبية.[2]

لقد قامت تونس بعدة حملات للاستيلاء على منطقة قسنطينة وعنابة والقالة[3]، فعلى سبيل المثال قام الباي مراد بالهجوم على قسنطينة سنة 1701م[4]. كان إنهزام الجزائر في بعض حروبها ينتج عزل أو قتل الداي أو الباي مثل الداي مصطفي عند هزيمته ضد تونس تم عزله ثم قتله وذلك في سنة 1705م. إضافة إلى ذلك نذكر حادثة هروب حسين باي قسنطينة إلى

تونس سنة 1710م بعد أن جمع الدنوش وهذا أحدث نقص في موارد الدولة، وقد استغلت تونس المعارضين الجزائريين لتوظيفهم في حروبهم ضد الجزائر. [5]

في سنة 1735 تمكنت الجزائر تنصيب حليفها علي باشا بايًا على تونس وفي هذا استغل حسن باي قسنطينة هذه الحادثة فبادر بحمل خزائن علي باشا إلى قسنطينة وعمد إلى جمع أموال طائلة. وفي مستهل القرن 19م قام الرايس حميدو بالهجوم على البحرية التونسية سنة 1808م،[6] كما قامت الجزائر بالهجوم على تونس في عهد الداي الجزائري "ميزومورطو" (1683-1688م) وذلك بسبب اكتشاف السلطة في قسنطينة جاسوسا تونسيا بعث من

[1] – أرزقي شويتام، نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهياره 1800-1830، دار الكتاب العربي، ط1، 2011، ص39.

[2]– أرزقي شويتام، المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني 1519-1830م، رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه دولة في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، قسم تاريخ، جامعة الجزائر،2005-2006م، ص13.

[3] –أرزقي شويتام، نهاية الحكم العثماني ...، المرجع السابق، ص39.

[4]–صالح كليل، سياسة خير الدين في مواجهة المشروع الإسباني لاحتلال المغرب الأوسط، لنيل شهادة الماجستير في التاريخ، تخصص تاريخ حديث ومعاصر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم تاريخ، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة،2006-2007، ص182.

[5]– أرزقي شويتام، المجتمع الجزائري ...، المرجع السابق، ص 15.

[6]– ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي...، المرجع السابق، ص 58 ص59.

طرف باي تونس من أجل ترقب الأوضاع في إيالة الجزائر علما أن في تلك الآونة كانت الجزائر تتخبط في خلافات مع فرنسا، إن هجومها على تونس لم يكن من أجل الإنتقام فقط بل جاءت الفرصة لباي قسنطينة إبراهيم خوجة التدخل في شؤون الحكم لتونسي. [1] كما هاجمت الجزائر أيضا منطقة الكاف بتونس سنة 1693م وكان ذلك بسبب رفض الباي محمد دفع ما عليه من ضرائب.[2]

أما في الحدود الغربية كان المغرب الأقصى احدى أولويات العثمانيين لذا عمل آل عثمان بالتنسيق مع حكام الجزائر للإستيلاء عليه[3]، إضافة إلى ذلك كان المغرب الأقصى أيضا يشن حملات عسكرية على الجزائر فقد حاول السلطان المغربي مولاي إسماعيل أن يواصل سياسة أسلافه وذلك على حساب الأراضي الجزائرية الغربية، ومن بين الحملات التي شنها حملة 1678 وحملة 1686 ، والتي استمرت إلى غاية تدخل الدولة العثمانية عام 1701.[4]

إضافة إلا ذلك نجد بعض القبائل الحدودية اتخذت المغرب ملجأً في موسم جمع الضرائب، وكذلك استغل سلاطين المغرب المعارضين للجزائر مثل أبي طريق أحد شيوخ قبائل مليانة الذي وضعه سلطان المغرب في حرب ضد الجزائر والتي كلفتهم خسائر مادية وبشرية كبيرة.[5]

كما نجد أن حكام المغرب الأقصى قاموا بتدعيم الطريقة الدرقاوية وذلك عن طريق مساعدة الزعماء المحلين الناقمين على الحكم العثماني في الجزائر ماديا ومعنويا.[6]

2-2- الصراع مع الدول الأوروبية:

لم يقتصر الأمر فقط على تعرض حدود الإيالة للهجومات من جارتيها بل وحتى الهجومات الأوربية على المدن الساحلية أثرت بشكل خطير على النظام المالي للبلاد، رغم أن الجزائر تعودت على الاعتداءات الأوربية لها[7]، لكن في الفترة الأخرة تزامن الوضع مع تراجع القوة البحرية الجزائرية والتي وجدت نفسها أمام تحالف أوربي قوي متفوق عليها سلاحا وتدريبا.[8]فكانت حملة اللورد إكسماوثLourd Exmouth الإنكليزية سنة 1816م بمشاركة

---

[1]- صورية حصام، العلاقات بين الجزائر وتونس خلال القرن الثامن عشر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، قسم تاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران 2012-2013م، ص23 ص24.

[2] - نفسه، ص 25.

[3] - أرزقي شويتام، المجتمع الجزائري ...، المرجع السابق، ص15.

[4]- أرزقي شويتام، نهاية الحكم العثماني ...، المرجع السابق، ص 42.

[5] - أرزقي شويتام، المجتمع الجزائري ...، المرجع السابق، ص 17.

[6]- ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي...، المرجع السابق، ص 58.

[7]- نفسه، ص59.

[8] -سعاد عقاد، المرجع السابق، ص 122.

الهولنديين والتي تتألف من 39 بارجة بحرية من أخطر الغارات المسيحية على مدينة الجزائر،[1] والتي نتج عنها تسريح الأسرى المسيحين دون مقابل وكان حوالي 1642م أسير مسيحي،[2] والذي كان من المفروض أن تأخذ الجزائر مقابل إطلاق صراحهم ما يعادل مليوني ريال فرنسي، فضلا عن ذلك أرغم الداي دفع مبالغ مالية مقابل الأضرار التي الحقت بالقنصل الإنكليزي، وكذلك حصلت هولندا على معاهدة سلم مع الجزائر بالشروط المجحفة نفسها. كما تسببت هذه الحملة في خسائر مالية باهظة ألحقت بخزينة البلاد، وحسب بعض المعلومات فإن خسائر الجزائر في هذا الهجوم بلغت حوالي 1.015.625 جنيه إسترليني جراء تدمير المنازل وحرق السفن.[3]

كما أدى تدمير السفن الجزائرية المشاركة في معركة نافرين البحرية (20 أكتوبر 1827م)[4] وفرض الحصار البحري الفرنسي على سواحل الجزائر سنة 1827م إلى تدهور أرباح القرصنة،[5] حيث سبب الحصار البحري الفرنسي في خنق النشاط البحري وأثر سلبا على الجزائريين حيث حل دون تبادل تجاري بين الجزائر و أوروبا، ولسد هذا العجز المالي اضطرت الجزائر إلى الاعتماد على مواردها الداخلية وبذلك تضرر اقتصاد البلاد ونقصت الثروة المتبقية بأيادي الأهالي و أصبحت المتطلبات المالية فوق طاقة السكان لعدم تمكن الدولة من إيجاد موارد دخل أخرى لتعويض خسائرها المادية. [6]

ومن ناحية أخرى نجد التجمعات والمؤتمرات الدولية وما نتج عنها من قرارات والتي تعتبر من العوامل التي ساهمت في تحطيم الاقتصاد الجزائري[7]، فانطلاقا من الوفاق الدولي في مؤتمر فيينا 1815م وإيكس لاشابيل 1818م والتي تنص معظم قراراتها مواجهة الجزائر بهدف القضاء على نشاطها البحري وإطلاق صراح الأسرى الأوربيين والكف عن فرض الضرائب والإتاوات[8]، التي ألبسوها الصبغة الدولية وجعلوها كأنها جزء من القانون الدولي، وقامت فرنسا

[1] – بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر من 1830 إلى 1989، دار المعرفة، ج1، 2006، ص22.

[2] –بلبراوات بن عتو، المدينة والريف بالجزائر في أواخر العهد العثماني، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران، 2007-2008م، ص25.

[3] –ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي ...، المرجع السابق، ص60 ص61.

[4] –بشير بلاح، المرجع السابق، ص22.

[5] – سعاد عقاد، المرجع السابق، ص122.

[6] – ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي...، المرجع السابق، ص64.

[7] – نفسه، ص 60.

[8] – بلبراوات بن عتو، المرجع السابق، ص 25.

وإنكلترا بإبلاغ الداي رغبة الرابطة العامة،[1] أن كل مساس بتجارة احدى الدول الأوروبية ينتج عنه رد فعل سريع من طرف الدول الأوربية المتحالفة.[2]

فمن الطبيعي والحالة هذه أن تتأثر الأوضاع المالية إلى حد كبير بالسياسة الأوروبية المعادية للنشاط البحري لإيالة الجزائر والذي يشكل موردًا مهما في مداخيل الخزينة العامة.[3]

ومن العوامل المؤثرة في السياسة المالية الجزائرية تلك المعاهدات الغير متكافئة التي تميزت بها علاقة الجزائر بالدول الأوروبية كفرنسا وإنكلترا وبعض الدويلات الإيطالية والتي أثرت سلبا على القدرة والسياسة المالية الجزائرية، لأن الجزائر كانت هي المتضررة فيها[4]حيث عانت خزينتها من غلاء الموارد المجهزة المستوردة وبخص أثمان الموارد الأولية المصدرة.[5]

رغم أن الجزائر كانت تعقد معاهدات مع الدول الأوربية والتي كانت توفر للخزينة العامة الجزائرية موارد هامة فمثلا فرنسا كانت تدفع مقابل امتيازاتها مالا يقل عن 37.000 جنيه وهذا المقدار قد يرتفع أحيانا إلى 27.000 قرش أي ما يعادل 108.000 فرنك، لكن لا يمكن أن نغفل الجانب السلبي لهذه العلاقات على النظام المالي للبلاد. حيث كانت تقدم امتيازات مقابل أشياء تافهة لم يكن لها أي مساهمة إيجابية على ميزانية البلاد فمثلا عن ذلك الغرفة التجارية بمرسيليا قدمت للداي في 8 مارس 1764م كمية من الفواكه والمصبرات وبعض المواد الغذائية مقابل المحافظة على الإمتيازات الممنوحة لها، فهنا ضيعت الجزائر من حقوقها التي كان من الممكن أن توفر كثيرا من الأموال للخزينة. إضافة إلى ذلك أن الامتيازات التي قدمتها الجزائر للدول الأوروبية جعلتهم يتصرفون كأنهم أصحاب الحق الشرعي في البلاد، حيث كانوا يقومون بدور الوساطة بين الجزائر والراغبين في التمتع بحق الصيد والتجارة وكانت تمنح لكثير من المراكب الرخصة مقابل فوائد مالية تحصل عليها على حساب الجزائر.[6]

المبحث الثاني: العوامل اقتصادية.

بما أن النظام المالي متنوع الموارد تأثر بعدة عوامل، فإضافة إلى العوامل السياسية التي ذكرناها سابقا نضيف دور اليهود حيث احتكر بعضهم التجارة وتولوا وظائف مالية حساسة، مما منحهم تأثير على حركة المال داخل الإيالة،

[1] –ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي...، المرجع السابق، ص 60.

[2] – عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1997، ص79.

[3]– ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي...، المرجع السابق، ص62.

[4]–نفسه، ص67،

[5] – عمار بوحوش، المرجع السابق، ص79.

[6] –ناصر الدين سعيدوني، نظام المالي...، ص71 ص72.

كما ساهموا في عمليات الوساطة التجارية، خاصة مع الدول الأوروبية، مما جعلهم جزءًا أساسياً من المنظومة الاقتصادية. إلى جانب ذلك برزت مشكلة تزييف العملة كعامل مؤثر في استقرار الموارد المالية، إذ أثرت سلبا على قيمة النقد المتداول وعلى ثقة الناس في النظام المالي مما أدى إلى تذبذب اقتصادي انعكس على مداخيل الدولة.

1. دور اليهود واحتكارهم التجارة.

كان لليهود المقيمين في الجزائر دور كبير في تدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية خاصة منذ أواخر القرن الثامن عشر، إذ ساهموا في إثارة التوترات والإضرابات التي نشبت داخليا بين الحكام والجيش وخارجيا بين الجزائر والدول الأوروبية وحتى يتسنى لنا دراسة دور اليهود في الجزائر خلال العهد العثماني يجب الرجوع إلا جذورهم التاريخية في المنطقة. لقد صنفت بعض الدارسات التاريخية الجالية اليهودية في الجزائر إلى مجموعتين، الأولى يمثلها اليهود القدماء الذين ظهروا في المنطقة منذ القدم هؤلاء اندمجوا مع الوقت بالأهالي،[1]فمنهم القادمون من أرض فلسطين أو نتيجة الحملات التجارية الفينيقية والإحتلال الروماني ويسمون التوشابيم،[2] أما المجموعة الثانية التي هاجرت من جزر البليار وإيطاليا، وأروبا الشمالية، فرنسا، إنكلترا، وذلك منذ القرن 13 ولقد عرفت هذه المجموعة ارتفاعا واسعا نتيجة هجرة يهود اسبانيا إلى الجزائر بعد سقوط غرناطة في عام 1492م[3] ويطلق عليهم اسم الميغوراشيم.[4]

إن التسامح الذي أبداه أهل الجزائر إتجاه اليهود كان عامل جذب لهم فقد توزعوا عبر مختلف أرجاء البلاد مثل تلمسان ومعسكر ومستغانم وقسنطينة ووهران، كما أصبحوا يمثلون احدى طبقات المجتمع الجزائري، وانقسموا إلى فئتين الأولى مكونة من الحرفيين والصناع أما الفئة الثانية هم التجار.[5]

اشتغل اليهود في مختلف الحرف واحتكروا المهن المربحة كالذهب والفضة كما امتهنوا صناعة الحرير وعملوا كوسطاء في عمليات افتداء الأسرى المسحيين وشراء غنائم رياس البحر بأثمان رخيصة وبيعها بأثمان باهضة للأوروبيين المقيمين بالجزائر، إضافة إلى هذا فقد سيطرو على المبادلات التجارية حتى قيل إنه لم تتم مبادلة أو صفقة إلا إذا

[1]– أرزقي شويتام، نهاية الحكم العثماني ...، المرجع السابق، ص117ص 118.

[2]– شهرزاد شلبي، المرجع السابق، ص265.

[3]– أرزقي شويتام، نهاية الحكم العثماني...، المرجع السابق، ص118.

[4]– كمال بن صحراوي، الدور الدبلوماسي ليهود الجزائر في أواخر عهد الدايات، مذكرة لنيل درجة الماجستير في التاريخ الحديث، معهد العلوم الإجتماعية والإنسانية، قسم التاريخ، معسكر، 2007-2008م، ص22.

[5] – شهرزاد شلبي، المرجع السابق، ص 255 ص 266.

توسط اليهود فيها. حتى امتد نشاطهم في أواخر القرن السابع عشر إلى المدن التونسية والمغربية وطرابلس حيث كسبوا أرباح طائلة وذلك بسبب ذكائهم وأساليبهم المتعددة ورعاية بعض الحكام لهم.[1]

في القرن 18 ازدهر النشاط اليهودي خاصة بعد وصول أسرتي بوشناق وبكري إلى الجزائر، حيث سيطروا على الأسواق التجارية وحققوا مكاسب وعرضوا خدماتهم على حكام الجزائر بهدف التقرب منهم وبهذا استطاعوا احتكار تجارة بعض المواد كالحبوب والجلود وتولوا مهمة تصديرها وحصلوا على امتياز بيع وشراء الحبوب من الشركة الملكية الفرنسية الإفريقية (1794_1807م) والتي أصبحت تتعامل مع اليهود كممثلين للحكومة الجزائرية في عملية شراء الحبوب وتصديرها إلى فرنسا. وفي سنة 1793م اشترت كمية كبيرة من الحبوب للقضاء على المجاعة التي حلت بها.[2] وهكذا أصبحت فرنسا تحت رحمة اليهود الذين طلبوا من الداي أن يقرضهم من خزينة الدولة خمس ملايين فرنك بدون فائدة، إضافة إلى شحنات القمح العديدة التي أنقذت أقاليم الوسط الفرنسي والأهم من هذا كله هو أن الإيالة أعفت فرنسا من دفع الضرائب السنوية وإكتفت بالهدايا.[3]

خلال سنتي 1796و1797م استمر بوشناق وبكري تزويد الجيوش الفرنسية بالقمح،[4]في حين أن القنصل الفرنسي في الجزائر "سان أندري " SAINT ANDREنصح رؤسائهم بعدم دفع ثمن القمح حتى يتضح نفوذ اليهود رغم أن حكام الجزائر يؤكدون مطالبهم بالدفع نيابة عن بكري وبوشناق.[5]

ساءت العلاقات بين البلدين بسبب قضية الديون، فقد استمر بكري وبوشناق تزويد فرنسا بالقمح دون أن يقبض ثمنه لكن الداي استمر بمطالبتهم بالدفع خصوصا بعد الحملة البحرية تحت قيادة "ليسيق" LEYSSEGUES بأوامر من نابليون في تاريخ 7 أوت 1802م، وفي 1803م وجه بكري رسالة إلى الحكومة الفرنسية يطالبها بتسديد الديون والتي حددوها ب 8.151.012 فرنكا و64 سنتيما والتي أثرت على الخزينة ودفعوها إلى الإفلاس.[6] لكن بعد المفاوضات بين الجزائر وفرنسا طلب الداي من نابليون دفع مستحقات اليهود لأن جانبا منها يعود إليه فحصل على أربع ملايين فرنك ولم يقدم منها للخزينة سوى ثلاثين ألف.[7]

---

[1] –أرزقي شويتام، نهاية الحكم لعثماني...، المرجع السابق، ص 119.

[2] –شهرزاد شلبي، المرجع السابق، ص268.

[3]– كمال بن صحراوي، الدور الدبلوماسي ليهود...، المرجع السابق، ص109.

[4] – وليم سبنسر، الجزائر في عهد رياس البحر، تعريب وتقديم عبد القادر زبادية، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2006، ص216.

[5]–رشيد مريخي، الجزائر في عهد الداي مصطفى باشا، مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص تاريخ حديث ومعاصر، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر بوزريعة، 2010-2011، ص92.

[6] – رشيد مريخي، المرجع السابق، ص93.

[7] – شهرزاد شلبي، المرجع السابق، ص269.

بعدما تمكنت شركة بكري وبوشناق من إحتكار التجارة دون وسيط قررت شراء أكثر من 168 ألف قنطار من الحبوب فلجأت في ذلك إلى أخذ قروض من الجزائر وعنابة. ونتيجة لمنافسة الدول الأوروبية للفوز بصفقة شراء القمح منحت السلطة في الجزائر إبرام الصفقات لشركة بكري وبوشناق والتي تواطأت مع الفرنسيين فسلمت لهم أزيد من 120 ألف قنطار من القمح وبهذا تراكمت ديون فرنسا إلى 14 مليون سنة 1819 م[1]، فمثل هذه المعاهدات أضرت بإقتصاد الجزائر. وبعد تأزم الأوضاع في الجزائر بسبب موجة الجفاف التي اجتاحت البلاد سنة 1800م لم تعد الجزائر تصدر الحبوب[2]، فطلب الداي من الشركة دفع ديونها للخزينة وتم استرجاع حوالي مليون فرنك فبدلا من أن تقوم شركة بكري وبوشناق بمساعدة الداي كانت تقوم بتصدير المحاصيل الزراعية من الريف إلى فرنسا وذلك بأسعار زهيدة ،[3] وتسبب ذلك إلى ضعف الوضع المادي وتدهور الوضع المالي للجيش وتأثر في دفع الأجور كما تسبب هذا الإحتكار إلى ظهور ثورات سكان ضد اليهود وانطلقت بمقتل نفطالي بوشناق في 28جوان 1805م.[4]

تطورت مسألة الديون حتى وصلت مناسبة عيد الفطر وجاء القنصل الفرنسي لتهنئة الداي وكانت هذه المناسبة ليحدث القنصل عن تماطل فرنسا في تسديد الديون، ولما كان رد القنصل غير لائق أشار إليه الداي بمروحته وهذا ما اعتبرته فرنسا مساسا لكرامتها فكان حصارها للجزائر عام 1827م، وقد أدرك الداي حسين خطورة مشاركة اليهود في هذه القضية كما كان يدرك طبيعة اليهودي ذاته لكن يبدو أن هذا الإدراك جاء متأخرا وحتى بعد نفيه ظل يلازمه شعور خيانة اليهود له.[5]

2. تزييف العملة:

تعد العملة مؤشرا هاما يعتمد عليه في قياس مستوى التقدم الحضاري لأي منطقة، فهي تمثل سيادة الدولة وعليه لا تستطيع العملة أن تزدهر في بلد إلا في ظروف اقتصادية مستقرة ورعاية من الحكام[6]، فتواجد العملات المزيفة تعد من الظواهر الدالة على فساد المجتمع والإدارة،[7] حيث تعتبر العملة المزيفة من أخطر الجرائم التي تهدد

[1] – شهرزاد شلبي، المرجع السابق، ص 270.

[2] – حنيفي هلايلي، العلاقات الجزائرية...، المرجع السابق، ص 51.

[3] – شهرزاد شلبي، المرجع السابق، ص271.

[4] – حنيفي هلايلي، العلاقات الجزائرية، المرجع السابق، ص51.

[5] – كمال بن صحراوي، الدور الدبلوماسي ليهود...، المرجع السابق،121.

[6] – نصيرة مزرودي، الغش في العملة في بلاد المغرب الأوسط من خلال كتب النوازل المتأخرة، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، الحجم 06، العدد01، ديسمبر 2011، ص317.

[7] – محمد بك، الأفعال الإجرامية والتجاوزات في الجزائر خلال العهد العثماني، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، حجم 05، العدد 03، سبتمبر 2019، ص492.

الاقتصاد نظرا لما تلحقه من أضرار جسيمة بالتنمية. وذلك لأن طرح كميات من العملة المزيفة في الأسواق المحلية يؤدي إلى وجود عملة نقدية من دون قيمة كونها عملية دون غطاء وهذا الأمر يتسبب في هبوط قيمة العملة المحلية وفقدان الثقة بها.[1]

لقد تعرضت منطقة المغرب الأوسط لظروف سياسية مضطربة وركود اقتصادي مما أثر على قيمة العملة وزاد من انتشار ظاهرة الغش، وحسب ما ذكرته يمينة درياس أن ظاهرة التزوير بدأت على الأقل بداية القرن 17م لأن قانون الجزائر السياسي العسكري المؤرخ سنة1657م يشير إلى هذه الظاهرة ببنوده حيث يشترط في ضارب النقود الجديدة أن يحتفظ بها عنده وألا يتعامل بها في الأسواق في حالة مخالفة ذلك تكون العقوبة قطع الرأس.[2]

لا يمكن أن نغفل دور اليهود نظرا لحضورهم وامتلاكهم زمام الأمور الاقتصادية واستمرار تطاولهم على المناصب الحساسة في الدولة، حيث اشتغلوا في دور السكة لذا لم يسلم المسلمون من غش اليهود في هذه الحرفة لأنهم كانوا يقومون بضرب العملة خارج دار السكة وقاموا بترويجها.[3]

وكذلك كانت العملة المزورة تجلب من الموانئ الأوروبية أو تصنع محليا بمناطق جرجرة والتي بلغت عام 1830م نسبته 3%وهذا ما أدى إلى تناقص العملة الجيدة وشيوع المقايضة في العمليات التجارية حتى على المستوى الخارجي[4]وهذا أثر سلبا على المبادلات المالية، فإن هذا الوضع جعل النقود المحلية لا تتلقى قبول التجار ولا تحظى بثقة الأهالي بينما أصبحت النقود الأجنبية الأكثر انتشارا وبهذا تشوهت المعاملات الاقتصادية.[5]

صحيح أن الدولة قامت باتخاذ بعض الإجراءات المشددة للحد من إنتشار العملة المزيفة حيث كان يعاقب المزورين بالإعدام أو الحرق وأحيانا قطع الرأس وكذلك كانت الدولة تقوم بتغيير العملة من حين لأخر حتى لا يتسنى للمزورين في الاستمرار في صناعتهم[6]، لكن لسوء الحظ أن المحاولات الجادة وإن كانت قد وضعت حدًا من نشاط المزورين فإنها لم تتمكن البايلك من السيطرة نهائيا على مصادر تسرب النقود المزورة وتطهير السوق منها.[7]

[1] –شهرزاد شلبي، المرجع السابق، ص 274.

[2]– يمينة درياس، السكة الجزائرية في العهد العثماني، ط1، دار الحضارة لطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص272.

[3]– نصيرة مزرودي، المرجع السابق، ص 322.

[4] – ناصر الدين سعيدوني– المهدي البوعبدلي، الجزائر في ...، المرجع السابق، ص 27.

[5] – ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي...، المرجع السابق، ص 204،

[6] – يمينة درياس، المرجع السابق، ص 272.

[7]–ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي...، المرجع السابق، ص 203.

المبحث الثالث: العوامل الطبيعية والصحية:

لم تكن الموارد المالية لإيالة الجزائر خلال العهد العثماني مرتبطة بالعوامل السياسية والاقتصادية فقط، بل تأثرت أيضا بجملة من العوامل الطبيعية والصحية، التي لعبت دوراً كبيراً في استقرار أو اضطراب الوضع المالي للإيالة، فقد شهدت الجزائر سلسلة من الكوارث الطبيعية، وانتشار الأوبئة ولأمراض، أدى ذلك إلى انخفاض عدد السكان وتراجع اليد العاملة، وتأثر النشاط التجاري والزراعي، وهو ما انعكس سلبا على الموارد المالية للدولة، وعليه يسلط هذا المبحث الضوء على أهم العوامل الطبيعية والصحية التي أثرت في مالية الدولة.

1- عوامل طبيعية: تعد من أخطر أنواع الكوارث التي تتعرض لها أي دولة لما يترتب عنها من خسائر مادية وبشرية فادحة حتى يمتد تأثيرها على الاقتصاد.

1_1 الزلازل

شهدت الجزائر خلال العهد العثماني هزات أرضية عنيفة مست العديد من الجهات وفي سنوات مختلفة وخلفت الكثير من الخسائر منها المادية والبشرية فقد تسببت في تدمير قنوات الري وانقطاع المياه وأثرت أيضا على الفلاحين وهذا أدى إلى تدهور الوضع الاقتصادي وصعوبة مزاولة النشاط الفلاحي[1].

في منتصف القرن 17م تعرضت الجزائر لعدة زلازل مدمرة من أبرزها زلزال 1676م الذي استمر لعدة أشهر وكذلك زلزال 1716م الذي ضرب مدينة الجزائر وخلف دمارا واسعا في مدن مثل شرشال، بجاية حيث تكررت الهزات الأرضية عدة أيام.[2] ونجد كذلك زلزال 1755م الذي وقع خلال فترة حكم الداي بابا علي استمرت الهزات لعدة شهور مما أدى إلى توقف الأعمال الفلاحية. [3]كما شهدت منطقة الأطلس البليدي زلزال في مارس 1825م دام 18 يوم ترتب عن هذا الزلزال دمار واسع في مدينة القليعة والبليدة حيث تضررت المناطق السكنية وهذا ما دفع بالسلطة إلى إعادة بناء مدينة جديدة بعيدة عن المدينة المهدمة. [4]

ففي سنة 1802م ضرب مدينة القليعة زلزال عنيف وخطير تسبب في ندرة المياه ولذلك فرضت الدولة على السكان ضريبة استهلاك المياه وهذا ما تسبب بموت الكثير من الناس بسبب شربهم من المياه قذرة.[5]

[1]- شهرزاد شلبي، المرجع السابق، ص279.

[2] - ناصر الدين سعيدوني- المهدي البوعبدلي، الجزائر في ...، المرجع السابق، 89

[3] - عقاد سعاد، المرجع السابق، ص 60.

[4]- أحمد شريف الزهار، المرجع السابق، ص 155.

[5] - شهرزاد شلبي، المرجع السابق، ص 280.

كما شهدت مدينة عنابة زلزال عنيف سنة 1815م ومدينة الجزائر سنة 1818م والذي تسبب في هلاك الكثير[1]. تكررت الهزات الأرضية في لسنوات الأخيرة من حياة الإيالة الجزائرية وكان آخرها عام 1830م.[2]

1-2 الجفاف:

الجفاف مرتبط بعدم نزول المطر مما يؤثر بشكل سلبي على الأمن الغذائي للدولة خاصة أن موسم الزراعي بنزول الأمطار، فعند حدوث جفاف تتعرض الدولة لأزمات اقتصادية كثيرة ينتج عنه ارتفاع حاد في الأسعار المواد الغذائية الأساسية، وغالبا ما تصاحب موجات الجفاف تفشي الأوبئة مما يؤدي إلى خسائر بشرية كبيرة [3]، وفي بعض الأحيان يعتبر نزول الأمطار في فصل الربيع بمثابة دليل على حلول الرخاء أو العكس فإذا انقطعت الأمطار في شهري مارس و أفريل واستمر ذلك لأكثر من عام فإن نقص المحاصيل يصبح أمرا حتميا مما يدفع الفلاحين إلى ترك أراضيهم كما حدث خلال الفترة بين 1778م و 1784م. ففي السنتين (1770 – 1780م) عانى فيها السكان من نقص الأمطار وانقطاعها أحيانا، فالفلاح وجد نفسه تحت رحمة المناخ فكثيرا ما كان ضحية تعاقب ظاهرة الجفاف وقد يعقبها في بعض الأحيان فيضانات مفاجئة.[4]

1-3 الفيضانات:

تعد الفيضانات من بين أخطر الكوارث الطبيعية التي شهدتها الجزائر، نظرا لما تسببه من خسائر بشرية جسيمة، إلى جانب اختفاء الأقوات وإلحاق أضرار جسيمة بالسفن وتحطيمها، فقد شهدت الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 1812م- 1816م فيضانات كانت من بين أشد الكوارث التي عرفتها.[5]

1-4 الجراد:

ظهر الجراد في الجزائر نتيجة للظروف المناخية السائدة و المرتبطة بالمناخ الصحراوي في الجنوب و تأثيره على مناطق الهضاب العليا الرعوية ومناطق التل الزراعية القريبة من البحر في الشمال ، فكان زحفه متوقعا كل أربع أو خمس سنوات ، مع تأثيره الذي لا يتجاوز في غالب الأحيان الحاق أضرار بالمحاصيل الزراعية بنسبة لا تؤثر كثيرا على كمية الإنتاج الزراعي إلا أن حدوث جفاف شديد لفترات طويلة نسبيا ونزول الأمطار بعدها يؤدي إلى حدوث فيضانات مفاجئة، فإن ظهور الجراد بعد ذلك شبه مؤكد و إجتياحه للحقول أمر لا يمكن تجنبه ، وقد يرافق ذلك

[1] – أرزقي شويتام، نهاية الحكم العثماني...، المرجع السابق، ص 61.

[2] – ناصر الدين سعيدوني– المهدي البوعبدلي، الجزائر في ...، المرجع السابق، 90.

[3]– شهرزاد شلبي، المرجع السابق، ص 281.

[4] – ناصر الدين سعيدوني، الملكية والجباية في الجزائر أثناء العهد العثماني، دار البصائر لنشر والتوزيع، ط2، 2014، ص 102 ص 103.

[5] – شهرزاد شلبي، المرجع السابق، ص 281.

انتشار المجاعة وحلول الوباء وذلك يكون نتيجة طبيعية لانهيار الإنتاج الزراعي ،كما حدث عام 1722م وتكرر في سنتي 1815م و 1817م . فجراد 1815م كان ظهوره بشكل مفاجئ في نهاية الربيع وبداية الصيف وقت نمو المحاصيل حيث غطى الجراد الحقول والبساتين بسهل متيجة ومناطق الساحل وفحص الجزائر وبليدة وقليعة، وقد ذكره أحد التقارير الفرنسية أنه في سنة 1815م ضربت في الجزائر طائفة من الجراد قدم من الصحراء فدمر جزء كبير من المحاصيل[1].

وذكر أحمد الشريف الزهار انه جاء الجراد أقام أياما في الأرض ثم خرج وأكل الزرع والأشجار والثمار ووقع الغلاء في تلك السنة حيث أقدم الأمير بإعطاء القمح لجميع الخبازين وأمرهم أن يقوموا بعمل ما يلزم البلاد لكن أصبح السكان يقتتلون على ذلك الخبز. [2]

2- العوامل الصحية:

لقد عرفت إيالة الجزائر تدهورا كبيرا من الناحية الصحية والمعيشية حسب ما أورده ناصر الدين سعيدوني، مما أثر سلبا على الوضع الديمغرافي خاصة أواخر القرن 18م، حيث تناقص عدد البحارة ويعود ذلك إلى انتشار الأمراض [3]، و قد أكد العديد من الرحالة و الأطباء أن الجزائر تأثرت بأمراض معدية و أوبئة وصلت إليها من بعض بلدان المشرق العربي أو الدول الإفريقية و بعض المناطق الأوربية [4].و تفاقم الوضع بسبب جهل معظم السكان بأساسيات الصحة العامة كنظافة المحيط و انعدام التدابير الوقائية (الحجر الصحي) ،بالإضافة إلى غياب مصحات للعلاج و صيدليات،[5] ،كان السكان يستعملون الوسائل البدائية مثل البخور والتمائم والذبائح وزيارة المقابر لمعالجة أمراضهم وهناك مجموعة أخرى من النباتات والأعشاب يحضرون منها مشروب ساخن يتناوله المريض. [6]وقد تركت هذه الحالة أثر سلبيا على الحياة الاقتصادية وكان لها انعكاسات على الأوضاع المالية للبلاد.

كان الطاعون أكثر الأوبئة انتشارا وفتكا حيث اجتاح سكان الجزائر العثمانية بين قرنين 17م و19م، وقد شهدت الجزائر معاناة كبيرة بسببه، إذ أودى بحياة الآلاف، بل عشرات الآلاف من الأشخاص، خصوصا في القرن

---

[1]- ناصر الدين سعيدوني، الملكية والجباية ...، المرجع السابق، ص101 ص102.

[2]- أحمد شريف الزهار، المرجع السابق، ص 117.

[3] -بوحجرة عثمان، الطب والمجتمع في الجزائر خلال العهد العثماني 1519- 1830 م (مقاربة اجتماعية)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران1 أحمد بن بلة، 2014-2015م، ص 46.

[4] - نفسه، ص 49.

[5]- شهرزاد شلبي، مرجع سابق، ص 284.

[6] - أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص 281.

السابع عشر، حيث عاشت البلاد 65 عاما متواصلة من الأوبئة.[1] حيث عبر عنه بنزاك panza بقوله: "وباء الطاعون من الظواهر المستمرة والدائمة في الجزائر العثمانية".[2]

تسبب هذا الوباء في تدهور صحي مخيف وارتبط ظهوره بعوامل عدة منها: التغيرات المناخية، زحف الجراد، حلول جفاف، الزلازل وما ينتج عنها من تخريب[3].

وكما ذكر أسير الداي كارثكارت "Carthcart" الأمريكي أسباب أخرى لانتشار الوباء بالجزائر بقوله " إن طرق ضيقة ومظلمة، ويوجد مذبح خصص للطائفة تتصاعد منه روائح لا تحتمل، وهذا المكان وحده يكفي لأن ينبعث منه وباء الطاعون"، وكان هنا يتحدث عن حي اليهود.[4]

استمر انتشار وباء الطاعون في الجزائر عامي 1792م و1804م حيث كانت السفن القادمة من القسطنطينية مصدر لهذا الوباء، بالإضافة إلى ذلك وجود جرثومة عند الفئران الموجودة في الميناء والتي انتقلت إلى الإنسان، وفي شهر سبتمبر 1798م تراوح عدد الضحايا 300 شخص، كما كان يتسبب في موت 20 إلى 25 شخص في اليوم. في سنة 1799م تزامن الطاعون مع حملة نابليون على مصر وذكرت جريدة المونيتور ان وباء الطاعون انتشر في مقاطعة قسنطينة ووصل إلى الجنوب حيث تسبب في موت 100 شخص إلى 120 شخص يوميا. [5]

كذلك في سنة 1817م ضرب الوباء مجددا اذ انتقلت العدوى من الإسكندرية في سفينة الحجاج ودام ثلاثة سنوات، وعم جميع انحاء البلاد، وكان من الشدة والانتشار بحث كان السكان يموتون في الشوارع حسب شهادة القنصل البريطاني. وقدر عدد الوفيات بهذا الوباء في مدينة الجزائر من 21 جوان 1817م إلى 6 سبتمبر 1818م ب 13330 شخصاً وهي الفترة التي بلغ بها المرض أشده. لم يقتصر الأمر على المدن بل انتشر الوباء حتى في المناطق الجبلية مثل منطقة جرجرة حيث انتقلت العدوى بسبب جماعة من السكان لجأت إلى هناك. ولم تخف وطأة هذا الوباء إلا بحلول سنة 1822م. [6]

[1] --أمير محرز، الجزائر في عهد الأغوات (1659-1671)، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 169ص 171.

[2] -شهرزاد شلبي، المرجع السابق، ص 290.

[3] – فلة القشاعي، وباء الطاعون في الجزائر العثمانية دوراته وسلم حدته وطرق انتقاله، مجلة دراسات إنسانية، 2001، ص134.

[4] -كارثكارت جيمس لندر، مذكرات أسير الداي كارثكارت قنصل أمريكا في المغرب، ترجمة وتعليق إسماعيل العربي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982، ص 102.

[5] – شهرزاد شلبي، المرجع السابق، ص291.

[6] – ناطر الدين سعيدوني، النظام المالي...، المرجع السابق، ص 52 ص53.

بالإضافة إلى الطاعون عانى الأطفال أيضا من أمراض متعددة منها الجدري المتكرر بحدة سنة 1817م، ومرض الشهاق،[1] ويوجد كذلك داء الزهري ظهر سنة 1792م وسنة 1817م، إضافة إلى مرض السل المتكرر 26 مرة ما بين سنتي 1552م-1782م. ونجد كذلك مرض الحصبة انتشر هذا المرض الأحمر سنة 1700م والذي أودى بحياة الكثير من الأطفال.[2]

ومن الأمراض التي ظهرت خلال الفترة الأخيرة من الحكم العثماني الحمى بأنواعها التي إصابة السكان بمختلف الأعمار نذكر حمى الربيع التي تعرف بحمى الصفراء، وكذلك حمى الصيف التي تعتبر من أخطر الحمى لأنها قضت على العديد من السكان فكان المسنين أكثر تضرراً منها، ونجد كذلك حمى المستنقعات التي تعرف بالملاريا تصيب السكان من المستنقعات وتراكم المياه الملوثة وتكون هذه الحمى بسبب نقص المناعة نتيجة الجفاف، أما حمى الخريف وهو مرض التيفوئيد وناتج عن سوء التغذية بسبب المجاعات.[3]

لقد أثر الوضع الصحي بشكل كبير على الحياة الاقتصادية للدولة وكان له انعكاسات خطيرة على الأوضاع المالية.

المجاعات:

بالإضافة إلى الأمراض التي انتشرت في البلاد حدثت مجاعات والتي عرفتها البلاد وتسببت في اشتداد الضائقة المالية بعد أن عجزت مصادر الدخل على تغطية نفقات سنوات القحط والجفاف واجتياح الجراد. لقد تعرضت البلاد لمجاعات مهلكة، ففي سنة 1800 مجاعة بالبلاد حيث اختفت الأقوات من الأسواق حتى اضطر الداي مصطفى باشا إلى استيراد القمح من موانئ البحر الأسود، وشدد على الحراسة على مخازن الحبوب، ثم أعقب هذه المجاعة قحط عم البلاد سنتي 1806م و1807م أثرت سلبا على المداخيل المالية للدولة. [4]

لقد ذكر العنتري أن في سنة 1804م و1805م زمان العثمانيين في حكم عثمان باي وقعت مجاعة شديدة في قسنطينة، أضرت بأهلها والتي دامت ثلاثة سنوات متتالية وذكر أن سبب هذه المجاعة جائحة أصابت الزرع بأكله وهذا أعدم حصاده. [5]

---

[1] – فلة موساوي القشاعي، الصحة والسكان في الجزائر أثناء العهد العثماني وأوائل الاحتلال الفرنسي (1518– 1871)، أطروحة دكتوراه دولة في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2003– 2004، ص 151.

[2]– بوحجرة عثمان، المرجع السابق، ص 50.

[3] – فلة موساوي القشاعي، الصحة والسكان...، المرجع السابق، ص 148 ص149.

[4] – ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي...، المرجع السابق، ص 53 ص54.

[5] – صالح العنتري، مجاعات قسنطينة، تحقيق وتقديم رابح بونار، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1974، الجزائر، ص27 ص28.

كانت البلاد كلما مرت بفترات من الجفاف أو الجراد ترتب عنه انتشار المجاعة وهذا ما رفع أسعار المواد الغذائية في الأسواق، ففي سنة 1808م ساء الوضع وأصبح الناس يأكلون لحم بعضهم من الجوع.[1]

كادت الضرائب العينية أن تنعدم بعد تضرر المزارع من الجراد حتى أرغمت هذه الكارثة الداي على فتح مخازن الحبوب أمام الأهالي الذين أضر بهم الجوع خوفا من الثورات والشغب. وبظهور مجاعة 1819م ازداد الحال الاقتصادي سوءا والأوضاع المالية تدهورا حيث قامت الحكومة من استيراد 50000 صاع قمحا من أوروبا لتغطية حاجيات السكان. [2]

وفي عام 1827م وقعت مجاعة تسببت في الغلاء، فقام الدي بتوزيع الخبز وسمي بعام خبز الباشا.[3]

أما انعكاس هذه المجاعات على الأحوال المالية، يظهر في ارتفاع الأسعار وبذلك أصبحت المواد الأولية غالية الثمن لا يقدر الكثير من الأهالي على تحملها. فمثلا سنة 1800م بلغ سعر الصاع الواحد من القمح المستورد من موانئ البحر الأسود 28 فرنكا، كما نجد كذلك أن ندرة المواد الغذائية بالأسواق أضر بخزينة الدولة التي لجأت إلى إنفاق جزء من مخزونها لاستيراد القمح. [4] وكذلك مجاعة 1805م بلغ السعر الصاع من الحبوب 15 فرنكا بعد أن كان لا يزيد عن فرنك واحد[5].

لذا نقول أن الكوارث الطبيعية والأوبئة أثرت بشكل أو بآخر على مجمل الحالة المالية للدولة، حيث أن الخزينة العامة كانت تعتمد في تموينها على المصادر الضريبية المختلفة إما المتعلقة بالأرض، أو التجارة، أو الصناعة، وما آل اليه الوضع بسبب القحط وارتفاع أسعار الحبوب تجلت انعكاساته في الفوضى والاضطرابات التي سادت الجزائر.

[1] – شهرزاد شلبي، المرجع السابق، ص287.

[2] – ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي...، المرجع السابق، ص54.

[3] – شهرزاد شلبي، المرجع السابق، ص 287.

[4]– ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي...، المرجع السابق، ص54 ص55.

[5] – شهرزاد شلبي، المرجع السابق، ص 287.

الفصل الثاني:

الموارد المالية الداخلية لإيالة الجزائر خلال العهد العثماني[1519_1830].

- المبحث الأول: الضرائب والرسوم بالريفي.
- المبحث الثالث: ضرائب الحاجات والمناسبات.
- المبحث الثاني: الضرائب والرسوم بالمدن.

شكلت الموارد الداخلية احدى الدعائم الأساسية التي اعتمدت عليها السلطة العثمانية في الجزائر لضمان استمرارية جهازها الإداري والعسكري، وتمويل مختلف أنشطتها، وقد ازدادت الحاجة إلى هذه الموارد بعد تراجع عائدات النشاط البحري، مما جعلت السلطة تلجأ إلى فرض نظام جديد يعد مصدرا رئيسيا للدخل البايلك بصفة خاصة والإيالة بصفة عامة، لذا عمل الحكام لإنعاش الخزينة بفرض الضرائب على السكان من أجل تغطية نفقات الخزينة، فبمرور الوقت أصبحت الخزينة المالية عامرة بما يرد عليها من أموال هذه الضرائب، حيث تعددت أنواعها إذ وجدت رسوم مرتبطة بالقطاع الريفي تعتمد على وضعية الأراضي، ويوجد كذلك ضرائب رسوم مرتبطة بالمدن ترتكز على الدنوش ومختلف العوائد، وكذلك عرفت السلطة ما يعرف بالضرائب الظرفية التي تفرض في ظروف استثنائية لتلبية احتياجات مالية طارئة للدولة، وفي هذا الفصل سيتم تسليط الضوء على مختلف وأهم هذه الضرائب والرسوم.

المبحث الأول: ضرائب ورسوم في القطاع الريفي.

تعتبر الضرائب والرسوم المفروضة على القطاع الريفي أحد الركائز الأساسية في بنية النظام المالي للجزائر العثمانية، حيث اعتمدت السلطة بدرجة كبيرة على المداخيل الناتجة عن النشاط الزراعي، ولهذا أصبح معالجة الضرائب والرسوم وفقا لوضعية الأراضي، من حيث كونها أملاك خاصة أو تابعة للبايلك، أو أراضي العرش. ومنه اختلفت نوعية الضرائب حيث تخضع الأراضي الخاصة لضريبة العشور والزكاة، ونجد أراضي البايلك تستغل مباشرة عن طريق نظام الخماسة أو التويزة أو تؤخذ منها رسوم عند كرائها، أما الأراضي التابعة للأعراش فقد خضضت لضرائب استثنائية مثل: الغرامة والمعونة واللزمة...الخ، وفي هذا المبحث سنعرض هذه الضرائب والرسوم بشكل مفصل.

1-ضرائب الملكية الخاصة: تنحصر الضرائب المفروضة على الملكيات الخاصة[1] في فريضتي الزكاة والعشور وهما ضريبتان شرعيتان يحملان صبغة دينية لوردهما في القرآن الكريم، وتطبق هاتان الضريبتان على الإنتاج الزراعي من حبوب ورؤوس الماشية. [2]

[1] – أراضي الخواص: هي الأراضي التي يمكن أن تنتقل إلى الأشخاص عن طريق البيع أو تقسيم الإرث، وقد كان منتشراً في البايلك في فحوص المدن. أنظر: توفيق دحماني، الضرائب في الجزائر (1206~ 1282هـ / 1792~ 1865م) دراسة مقارنة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2007-2008م، ص 164.

[2] – ناصر الدين سعيدوني، الحياة الريفية بإقليم مدينة لجزائر (دار لسلطان) أواخر العهد العثماني (1791-1830)، البصائر الجديدة لنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 178.

1-1-الزكاة: قال تعالى: ﴿فَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ ﴾ [1]. تؤخذ الزكاة على رؤوس المواشي كل سنة لفائدة الدولة باعتبارها تمثل بيت مال المسلمين، يؤخذ رأس غنم عن كل 10 أغنام، ورأس من البقر عن ثلاثين رأس، وجملاً واحداً من أصل أربعين رأس، ثم أصبحت تخضع لقدرة أصحاب القطيع، ثم توسع فيها متولوا الجباية، حيث أصبحت تؤخذ من كل ما يوفره القطيع من صوف وزبدة وجلود، كما أضيفت إليها بعض المنتوجات النوعية كالعسل، الشمع، التمر....[2]، أما زكاة الأموال فكانت محددة ب 2.5 % كلما جاوزت قيمة النقود 200 درهم.[3]

أعتبرت الزكاة موردا هاما من موارد الخزينة، حيث توفر مداخيل جد معتبرة سواء عينية أو نقدية وتعود أهمية هذه العائدات إلى المساحات الكبيرة فمثلا أراضي بايلك الشرق كانت تخضع لنظام الجباية تحت تصرف المحلة.[4]

اختلفت مقادير الزكاة من بايلك لآخر، حيث أن باي بايلك الغرب يدفع عشرة آلاف صاع قمحا، ومثلها شعيرا وستة آلاف رأس غنم، أما بايلك الشرق كان الباي يدفع نفس ما يدفعه بايلك الغرب من القمح دون الشعير ويزيد ألفي رأس من البقر، إضافة إلى التمر والزيتون، وفي فصل الصيف يبعث مركبا مشحونا بالشحم والسمن من مرسى عنابة. أما باي التيطري يبعث زكاة الغنم لبيت المال[5] حيث يقدم سنويا حوالي 4050 رأس غنم، و220 رأس ماعز، و766 رأس بقر، إضافة إلى غرمات الخيول البالغة عددها 533 حصانا و96480 فرنكا سنويا.[6] وزكاة قبائل سباو عبارة عن ألفي قلة زيت للبايلك. [7]

تتولى المحلة [8]جباية أموال الزكاة وغيرها من أنواع الضرائب[9] من القرى والقبائل، مما جعلها من أهم المؤسسات الإدارية في تأمين موارد الدولة المالية، حيث يتم تعيين قادتها من طرف الداي وهم: الكاهية، الأغا والشواش وقاضيان يتولون النظر في القضايا التي تواجهه المحلة وبعض الخوجات للاعتناء بالدفتر الذي يحمل أسماء الفرق والقبائل والمقادير المالية المفروضة، ويساعد المحلة شيوخ القبائل بحساب عدد الماشية ونوعها ليتم بعدها تحديد قيمة الزكاة، حتى السكان

[1] – سورة الحج الآية 78.

[2] – ناصر الدين سعيدوني، الملكية والجباية...، المرجع السابق، ص 154.

[3] – شهرزاد شلبي، المرجع السابق، ص210.

[4]– نفسه، ص211.

[5] – أحمد الشريف الزهار، المرجع السابق، ص 47.

[6] – شهرزاد شلبي، لمرجع السابق، 210.

[7] – أحمد الشريف الزهار، المرجع السابق، ص47.

[8] – المحلة: هي فرقة أو تحصيلات محلية مكلفة بجباية أموال الزكاة وغيرها من أنواع الضرائب ويتحمل الأهالي نفقات اطعامها ومصاريفها. أنظر: مؤيد محمود حمد الشمهداني- رشيد رمضان سلوان، أوضاع الجزائر خلال الحكم العثماني 1518-1830م، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، العدد 16، المجلد 5، 2013م، ص422 ص 423.

[9] – مبارك بن محمد الهلالي الميلي، تاريخ الجزائر في القديم والحديث، ج3، مكتبة النهضة الجزائرية، الجزائر، 1964، ص128.

كان لهم دور في ذلك بإعتنائهم بالدواب، وبعدها كل واحد منهم يأخذ أجره من الضرائب المستخلصة. وعند امتناع القبائل من دفع الضرائب يتم اجبارهم على الدفع بالقوة مثل: حملة أحمد المملوك باي الشرق في 1818م على بنى جلاب، وحملة ضد النمامشة سنة 1822م من طرف إبراهيم بن علي في الشرق. كانت عملية جمع الضرائب تتم مرتين في السنة[1]، وتختلف مدة بقاء المحلة في الأرياف من منطقة إلى أخرى، ففي بايلك الشرق تدوم جولتها لمدة 6 أشهر، أما في الغرب فكانت تدوم مدة 4 أشهر[2]، وكان للمحلة حق في الغنيمة حيث يحصل كل واحد على 10 ريالات بوجو. [3]

تدفع الزكاة على كل قبيلة بشكل مشترك بالتشاور مع شيخها وفي حالة أزمة يتم تأخير عملية دفع الضريبة إلى سنة أخرى وتسمى بـ " السلف" تسلم نقداً أو عينا، حيث يبيع القابض المنتوجات أو تنتقل إلى دار السلطان أين يتم وزنها وبيعها. [4]

كانت كميات الصوف والعسل والشمع تودع في خزائن الدولة ويتم تصدير جزء منها عبر الوكلاء الأوربيين إلى الخارج ويترك جزء فمخازن البايلك.[5]

ذكر ناصر الدين سعيدوني فيما يخص الإجراءات المرتبطة بجمع الزكاة والاستفادة منها، فقد كان من المعتاد أن توجه قطعان الأغنام والماعز إلى المزارع التابعة للدولة المعروفة بـ "أحواش البايلك" القريبة من مدينة الجزائر، ويتم وضع الأبقار والجمال تحت اشراف الفلاحين المستأجرين (الخماسة) لأراضي الدولة (عزل البايلك)[6] وذلك بعد وضع علامات خاصة على جلودها كوسيلة للمحافظة عليها، بينما يحول ما لم يسخر إلى مدينة الجزائر لسد احتياجات موظفي الدولة من اللحوم.[7]

عند دخول الفرنسيين إلى مدينة الجزائر سنة 1830 وجدوا في مخازن مؤن البايلك كميات ضخمة من المنتوجات التي توفرها الزكاة، تم إحصاء كمية من الصوف بـ 4918 قنطار بقيمة اجمالية 293320 فرنكا، والجلود

[1] – شهرزاد شلبي، المرجع السابق، ص ص211– 212.
[2] – أحمد الشريف الزهار، المرجع السابق، ص 35 ص36.
[3] – شهرزاد شلبي، المرجع السابق، ص 212.
[4] – نفسه، ص 212.
[5] – ناصر الدين سعيدوني، الملكية والجباية...، المرجع السابق، ص156.
[6] – عقاد سعاد، المرجع السابق، ص97.
[7] – ناصر الدين سعيدوني، الملكية والجباية...، المرجع السابق، ص 156.

ب 7453 قطعة جلد ثمنها يقدر بـ 50359 فرنكا، والزبدة ب 766 جرة بثمن 7124 فرنكا، والقمح 9585 كيلة تقدر بـ 11700 فرنكا، والشعير ب 500 كيلة. [1]

1-2 – العشور:

يفرض العشور على انتاج الأرضي ذات الملكية الخاصة الخاضعة للسلطة العثمانية، فهي ضريبة شرعية لم يعد يلتزم فيها بالنسبة المحددة شرعا وهي عشر الإنتاج، وإنما أخضعت لمساحة الأرض المزروعة بغض النظر عن كمية الإنتاج المحصول عليه[2]، يدفعها الجميع حتى الفئات التي لها امتيازات بما فيها العثمانيون والكراغلة والبايات وغيرهم، ويمكن أن تعفى منها الأراضي التي يعيش فيها قبائل المخزن والمرابطين.[3]

يعود أصول العشور إلى الفترة الإسلامية السابقة لوجود العثمانيين بالجزائر، وقد أصبحت مع الوقت تحدد حسب المساحة[4]، فحسب الأعراف المعمول بها أنذاك والمعتمد في تقديراتها على مبدأ "الزويجة"[5] أو "الجابدة"[6] بحيث كان يؤخذ على كل جابدة صاع من القمح وصاع من الشعير، وتضيف بعض القبائل حمولتين من التين ومقدار من الزبدة وبعض الدوجة كالدجاج.[7]

يتولى مجموعة من الموظفين المعينين لهذه المهمة مسؤولية تحديد العشور واستخلاصها، ويعرف هؤلاء عادة بالقياد العشور، وهم موزعون على أوطان دار السلطان وبايلك التيطري، بحيث تعتبر هذه الأوطان وحدات إدارية تخضع بشكل عام لأوامر الداي بالجزائر، وقائد الجيش المعروف بآغا العرب وهو من له حق في تعيين هؤلاء القياد من بين الشيوخ الكبار أو حكام الأوطان.[8]

---

[1] – ناصر الدين سعيدوني، الملكية والجباية...، المرجع السابق، ص 157.

[2] – نفسه، ص 157.

[3] – صالح عباد، المرجع السابق، ص 346.

[4] – فلة القشاعي، النظام الضريبي بالريف القسنطيني آواخر العهد العثماني (1771-1837م)، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر، معهد التاريخ، 1989- 1990م، ص 61.

[5] – الزويجة: هي وحدة متقلبة حسب طبيعة الأرض تقدر بين 12و 14 هكتار في السهول الخصبة، وبين 8 و10 هكتارات في النواحي الواعرة، لكن كانت تحدد عموما ب 10 هكتارات. أنظر توفيق دحماني المرجع السابق، ص165.

[6] – ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي...، المرجع السابق، ص84.

– أما الجابدة فهي مساحة أرض يمكن لثورين حرثها في موسم واحد، أما في النواحي التي لا يستعمل فيها الثيران يستبدل بالحمير. أنظر: توفيق دحماني، المرجع السابق، ص165.

[7] – ناصر الدين سعيدوني – الشيخ المهدي البوعبدلي، مرجع سابق، ص32.

[8] – سعاد عقاد، المرجع السابق، ص 92.

يبدأ قياد العشور مهامهم بالتواصل المباشر مع الفلاحين، حيث يحرصون على زيارة المزارع (الأحواش) خلال فترات الحرث ومواسم الحصاد، برفقة قياد الأوطان ودعم عسكري تعرف بالصباحية، خلال هذه الزيارات يتم تقدير كمية العشور من خلال الرجوع إلى أعيان الجماعات وشيوخ القبائل لتحديد عدد الزويجات أو الجابدات المحروثة، وبهذا يصبح شيوخ القبائل ملزمين بما تم التصريح به وتوثيقه في السجلات الخاصة بالعشور، المعروفة بالجريدة فتوضع منها نسخة في الإدارة المركزية بالجزائر. [1]

تعتبر العائدات الناتجة عن نظام العشور ذات أهمية كبيرة، وذلك بسبب المساحة الواسعة التي تفرض عليها، حيث شكل الثلث من أراضي بايلك الشرق أراضي زراعية تعود ملكيتها لأفراد، وكانت خاضعة لهذا النظام الجبائي،[2] فقد قدرت نسبة العشور فيه أواخر العهد العثماني 418716 بوجو أي ما يعادل 778811 فرنكا[3]، بـ 20.762 قيسة من القمح والشعير، ففي بايلك التيطري كانت تقدر مداخيل أرضي العشور سنويا بـ 1.330 حمولة جمل. [4]

إن العشور يمثل أحد المصادر الرئيسية لخزينة الدولة فهو يكوِن نسبة كبيرة من اجمالي الضرائب المفروضة على المقاطعات، وقد قدرت الضرائب الفصلية والسنوية لأوطان دار السلطان والتي تعود إلى الخزينة من ضريبة العشور، حسبما هو مسجل في دفاتر أو سجلات البايلك لعام 1822م بـ 48690 كيلة قمح بقيمة 146070 ريال بوجو أي حوالي 271690 فرنكا، إضافة إلى 48690 كيلة شعير التي تقدر بـ 73035 ريال بوجو أي حوالي 131460 فرنكا، أما المعلومات التي حصل عليها الفرنسيون عام 1830م فقد قدرت العشور ب 200000 كيلة بقيمة 858406.06 فرنكا.[5]

أن العشور التي تدفعها دواوير مليانة في 1773م حددت بخمسة أكيال من الشعير وثلاثة أكيال من القمح على كل زويجة. أما بلاد القبائل فقد كانت قيادة بوغني تدفع 125 ريال، وفليسة 500 ريال، واث ايراثن 50 ريال. [6]

[1] – ناصرالدين سعيدوني، الملكية والجباية...، المرجع السابق، ص159.

[2] – ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي...، المرجع السابق، ص84.

[3] – شهرزاد شلبي، المرجع السابق، ص 208.

[4] – ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي...، المرجع السابق، ص84.

[5] – عقاد سعاد، المرجع السابق، ص93.

[6] –توفيق دحماني، المرجع السابق، ص167.

رغم أن هذه الضريبة ضريبة إسلامية، إلا أن التجاوزات التي حدثت من مستخلصيها جعلها تفقد معناها الحقيقي وتتحول إلى عبء على الفلاح.[1]

1- ضرائب وعوائد أراضي البايلك:

تشكل الأراضي التابعة للبايلك قطاعا فلاحيا يؤدي دورا بارزا في الحياة الاقتصادية بالمناطق الريفية إذ أن جزءا كبيرا من السكان سواء المقيمين أو المتنقلين ترتبط معيشتهم بهذا القطاع عن طريق كراء الأراضي، والعمل كأجراء وخماسين، [2]وقد استولى البايلك على هذه الأراضي من خلال عملية المصادرة المتعددة التي قام بها البايات أو الأغوات، حيث أن شراء الأراضي من قبل الدولة بسبب غياب الورثة الشرعيين يعد أمرا نادرا.[3]

أما استغلال أراضي البايلك يتم مباشرة من طرف الحكام أو تعطى لذوي النفوذ والمكانة مثل: المرابطين، شيوخ القبائل الكبرى والعشائر المهمة مقابل خدماتهم، وفي بعض الأحيان تسلم إلى عشائر المخزن مقابل خدمات عسكرية ومهام إدارية[4]. وكان مردود هذه الأراضي يختلف حسب طريقة استغلالها، من بينها : [5]

1-2 – نظام الخماسة (استغلال مباشر):

هو نظام يمكن الفلاح من العمل في الأرض لفائدة الدولة مقابل خمس الإنتاج، بعد أن توفر له الأرض والمحراث والحيوانات والبذور، وساعد هذا النوع الفلاح في تحقيق دخل محترم،[6] فحسب الإحصائيات التي أجريت في أوائل الاحتلال الفرنسي يقدر مدخول الفلاح ب 343 فرنكا[7]. الخماس مكلف بالقيام بأعمال الحرث والحصاد وقلع الحشائش الضارة من الحقول وحراسة المحصول من التلف ومما يتعرض بسبب الطيور والحيوانات.[8]

[1] – شهرزاد شلبي، المرجع السابق، ص 210.
[2] – ناصر الدين سعيدوني، الملكية والجباية...، المرجع السابق، ص 127.
[3] – ناصرالدين سعيدوني، النظام المالي...، المرجع السابق، ص 86.
[4] – رشيد مريخي، المرجع السابق، ص67 – 68.
[5] – عقاد سعاد، المرجع السابق، ص 100.
[6] – شهرزاد شلبي، المرجع السابق، 217.
[7]– بلبراوات بن عتو، المرجع السابق، ص302.
[8] – عقاد سعاد، المرجع السابق، ص 100.

وغالبا ما كانت الدولة تلجأ إلى تسخير فلاحي قبائل الرعية الخاضعة والمستعصية في أعمال تطوعية، بدافع الارغام أثناء عمليتي البذر والحصاد بعدة جابدات[1]، ويعرف هذا الإجراء عند الفلاحين [2]باسم "التويزة".[3]

يتعين على الفلاحين وجماعات الخماسين الذين يخضعون لنظام التويزة القيام بعمليات حرث وحصاد أراضي الدولة (العزل)، وجمع المحاصيل في المخازن العامة. وقد أسهم ذلك في تقليص نفقات الدولة مما أتاح لها تحقيق مداخيل وفيرة من الحبوب، ويتضح ذلك من خلال معرفة أن المواسم العادية في دار السلطان والمزارع ذات الخصوبة المتوسطة كانت تعطي مردودا يتراوح بين 8 إلى 12 كنتالا من القمح، وإذا كان المحصول شعير يصل إلى 15 أو 20 كنتالا. لقد وجد موظفي الدولة في هذا النظام وسيلة ملائمة لتوفير كميات كبيرة من الإنتاج الفلاحي دون تغطية مصاريف خدمة الأرض وجني المحصول، وهذا ما جعلهم يتوسعون فيها فأصبح عملا مفروضا على الفلاحين بغض النظر عن وضعيتهم.[4]

2-2- كراء الأراضي الزراعية:

هو نوع من الضرائب العقارية، استحدثه صالح باي كان في البداية يطبق على أراضي العزل ثم توسع خلال فترة حكم أحمد باي ليشمل الملكيات المشتركة بين القبائل، ويقصد به الإيجار الذي يدفعه الفلاح مقابل استغلاله لأراضي تعود ملكيتها لدولة،[5] يعرف هذا النوع أيضا بالحكور يتم مقابل منافع عينية أو نقدية تسلم للجباة آخر السنة دون النظر إلى الخسائر التي قد تلحق بالمحاصيل نتيجة للجوائح الطبيعية، بحيث تحتسب هذه الخسائر على عاتق الفلاح، فكانت الدولة تأخذ 12 صاعا من القمح و 12 صاعا من الشعير عن كل جابدة، أي بنسبة تقل عن 50% مما زرعه الفلاح.[6]

---

[1] -بلبراوات بن عتو، المرجع السابق، ص 302.

[2] -ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي...، المرجع السابق، ص 88.

[3] - التويزة: تعد شكل من أشكال التضامن الاجتماعي كان وما زال معمول به في الجزائر، تعبر عن تضامن الأفراد والجماعات لتحقيق مصلحة عامة. أنظر: خالد خواتي، أشكال التضامن الاجتماعي في الموروث الثقافي الجزائري – التويزة ولوزيعة أنموذجا، مجلة الأنثروبولوجيا، مجلد 8، عدد1، 2022، ص 112. وخلال العهد العثماني نعرفه على أنه أعمال سخرة مجانية حيث يكلف بخدمة أراضي البايلك من حرث وبذر بجانب الخماسين وهذا ما يوفر مبالغ للخزينة. أنظر: شهرزاد شلبي، المرجع السابق، ص 217.

[4] -عقاد سعاد، المرجع السابق، 105.

[5] - شهرزاد شلبي، المرجع السابق، ص217.

[6] - ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي...، المرجع السابق، ص 88.

لقد علق هذا النوع روابط ومصالح متبادلة بين المدينة والريف، ذلك أن الحضر لاسيما الطبقة الغنية كانوا يقومون بدور وساطة بين الفلاحين العاملين والدولة لأن كراء الأراضي عادة ما تحظى به هذه الطبقة الغنية التي لجأت إلى الفلاحين للعمل في الأراضي المكتراة.[1]

وكما ذكر المفوض المدني لمدينة الشلف في بدايات الاحتلال عن أولاد قصير أنها القلبية الوحيدة في مقاطعة الجزائر التي كانت تدف الحكور، أما بلاد القبائل في جرجرة كانت شبه مستقلة اذ كانت الضرائب تفرض على بعض الأشخاص فقط من الذين كانوا يزرعون أراضيهم الواقعة في حوض سباو، وفي بايلك قسنطينة كانت رسوم الحكور في بداية الأمر تقدر بخمسة وعشرون فرنكا، ثم عرفت ارتفاعا في الفترة الأخيرة من عهد البايات إذ وصلت إلى 35 فرنك.[2]

بالإضافة إلى نظام الخماسة والحكور، يوجد شكل ثالث لاستغلال الدولة لأملاكها [3]وهو تسليم أراضي البايلك مقابل أعمال وخدمات أو دفع مرتبات وتقديم مكافآت لبعض الموظفين والمرابطين من ذوي النفوذ ويعرف بعزل المرابطين. [4]

3-ضرائب الأراضي المشاعة (أراضي العرش):

هي الملكيات التي تستغل جماعيا، فيكون لكل نصيبه حسب حاجته، ويعود حق التصرف فيها إلى سكان القبيلة أو الدوار بواسطة شيخ الدوار أو زعيم القبيلة أو مجلس الجماعة، وتعرف هذه الأراضي في المناطق الشرقية بأراضي العرش، بينما تسمى في بعض المناطق الغربية "بأراضي السبيقة". هذا النظام يجعل طريقة الإستغلال تعتمد على احتياجات الأفراد وقدراتهم بينما تترك الأجزاء غير المستغلة للرعي،[5] فمثلا الغابات والأحراش في منطقة جيجل تغطي حوالي 90% من أراضي مشاعة بين الأعراش، وفي العادة عند غياب

أحد الأفراد أو ثبت اهماله لحصته من الأرض يتولى أحد أعيان الجماعة تسليم الأرض لمن يقوم برعايتها، وشيخ الدوار أو الدشرة هو الذي يقوم بذلك.[6]

[1] – ناصر الدين سعيدوني، الملكية والجباية...، المرجع السابق، ص 131.

[2] – توفيق دحماني، المرجع السابق، ص 171 ص172.

[3] – عقاد سعاد، المرجع السابق، ص 106.

[4] – ناصر الدين سعيدوني، الملكية والجباية...، المرجع السابق، ص 131.

[5]– نفسه، ص 84.

[6] – رشيد مريخي، المرجع السابق، ص 68.

تفرض الدولة غرامة سنوية على مستغلي هذه الأراضي، تأخذ منها في بعض الأحيان اللزمة أو المعونة أو الخطية، إضافة إلى الغرامة التي تدفع نقدا في الغالب،[1] أما المعونة واللزمة فتستخلص من الإنتاج وتضاف اليها بعض الضرائب الفصلية مثل: العوائد، ضيفة الدنوش وغيرها من المعونات.[2]

3-1-اللزمة:

هي مساهمة عينية أو نقدية توجه لمساهمة المقاطعات في مداخيل الخزينة العامة للجزائر والمسمى بالدنوش الصغرى وتكون مساهمة فصلية أما الدنوش الكبرى فهي سنوية،[3]واللزمة عادة ما ينظر اِليها خطأً على أنها هي الغرامة لكن هذا النوع يهدف إلى تعويض ضريبتي العشور والزكاة[4] عند تعذر أخذها من القبائل التي ظلت محافظة على استقلالها المحلي والتي لا تتعامل مع السلطة إلا عن طريق مشايخها الذين يتولون جمعها،[5] وقد تحدد قيمة الضريبة في بايلك الشرق 35.700 ريال بوجو، وفي بايلك الغرب 80 ألف ريال، أما في التيطري فيدفع 14 ألف ريال صغيرة .[6]

تحدد قيمة هذه الضريبة وفقا للمحصول الزراعي ورؤوس الماشية، حيث تتراوح بين 10 و15 بوجو لكل أسرة ويمكن أن تنخفض القيمة إذا كانت الأسرة ميسورة الحال فلا تتجاوز خروفا واحد، أي ما يعادل 2 بوجو، فعلى سبيل المثال احدى القبائل الصحراوية كانت تزود الخزينة بقيمة 8097 قطعة فضية، بينما كانت قبائل برج سباو تدفع 7000 ريال صغيرة كل 6 أشهر وحوالي 14000 ريال صغيرة تقدم كل 3 سنوات، كما تساهم القبائل الجبلية بنفس المقدار في بايلك التيطري.[7]

كانت بعض القبائل تخضع لإجراءات صارمة مثل الكراكنة وأولاد فاسي التي حددت لزمتهما بـ 1000 بوجو للواحدة، أما أولاد موسى قدرت لزمته ب 300 بوجو وقصر حيرن كان يدفع 1200 بوجو، وكل هذه القبائل كان آغا العرب يأخذ منهم لزمة سنوية كان مجموعها 6200 بوجو أي حوالي 11532 فرنك. في غياب سجلات الضرائب الخاصة باللزمة تظل التقديرات نسبية والمعلومات التي سجلها الفرنسيون تقريبية، فقد ذكر روبانRobin لزمة قبائل فليسة الجبلية بمقدار 500 ريال بوجو، ولزمة قبائل قيادة بوغني بمقدار 123 ريال لكل قبيلة، وأفراد

[1] – ناصر الدين سعيدوني، الملكية والجباية...، المرجع السابق، ص 84.

[2] – فاطمة الزهراء سيدهم، موارد إيالة الجزائر المالية في مطلع القرن التاسع عشر، دورية كان التاريخية، العدد الثالث عشر، 2011، ص 23.

[3] – عقاد سعاد، المرجع السابق، ص 109.

[4] – ناصر الدين سعيدوني، الحياة الريفية...، المرجع السابق، ص 181.

[5] – عقاد سعاد، المرجع السابق، ص109.

[6] – شهرزاد شلبي، المرجع السابق، ص 218 ص219.

[7] – نفسه، ص 218 ص219.

قبيلة بني راتن يدفعون 50 ريال بوجو، أما جانتي دوبوس Genty de Bussy فإنه قدر مجموع لزمة قبائل جرجرة بـ 1000 ريال بوجو منها 3000 بوجو (حوالي 5580 فرنكا) يكون نقدا والباقي عبارة عن مساهمة عينية منها 550 جرة زيت بسعر 2000 بوجو أي حوالي 3720 فرنكا، إضافة إلى 100 حمولة جمل من التين المجفف ويكون سعرها 500 بوجو (9000 فرنك).[1]

بمثل هذه المبالغ المالية، أصبحت اللزمة من أهم مصادر الدخل، حيث قدرت عشية الاحتلال الفرنسي لقسنطينة 1837م بما لا يقل عن 389.85 فرنكا، وفي بعض التقارير تحددها حوالي 600.000 فرنك، وهو مبلغ مهم لمجموع مصادر الدخل. تدفع اللزمة في العادة مرتين في السنة احداهما في الصيف والأخرى في الربيع حيث تختلف من قبيلة لأخرى فمثلا في برج بوعريريج تصل إلى 20 فرنك، أما في سطيف ترتفع إلى 22.5 فرنك، كانت اللزمة تجمع بطريقة منظمة ومستمرة من القبائل السهلية، بينما يضطر الحكام إلى استعمال الغارات لاستخلاصها من المناطق الجبلية والصحراوية. [2]

ومن خلال هذا الجدول سنتعرف على القيمة الإجمالية للزمة التي يدفعها كل وطن من أوطان دار السلطان.[3]

اسم الوطن	المبلغ بالريال بوجو	المبلغ بالفرنك
بني خليل	5346	9943
بني موسى	2262	4207.32
الخشنة	3330	6193.8
بني مناصر	6194	1290
بني جعاد	2154	4006.44
موزاية والسبت	2406	4464

تظهر السياسة الجبائية للبايلك تميزا واضحا بين القبائل وفقا لقوتها العددية والعسكرية ، حيث كانت القبائل الضعيفة من حيث التعداد والتي لا تشكل تهديدا فعليا للسلطة المركزية، تحظى بتخفيض في قيمة اللزمة المفروضة

[1] – ناصر الدين سعيدوني، الملكية والجباية...، المرجع السابق، ص 168.

[2] – فلة القشاعي، المرجع السابق، ص65 ص66.

[3] – عقاد سعاد، المرجع السابق، ص 109.

عليها، ومثال على ذلك قبيلة هاشم التي توزعت مواطنها بأوطان أخرى وتشتت جماعاتها خفضت عنها الأعباء الجبائية فلم تلتزم إلا بمبلغ زهيد لا يتجاوز 39 ريال بوجو (66.96 فرنكا) وزع على جماعاتها المتفرقة .[1]

3-2-الغرامة:

هي ضريبة عينية أو نقدية تكون حسب الظروف والأحوال،[2] غالبا ما تكون تعويض لضريبتي الزكاة والعشور التي يتعذر استخلاصها من القبائل الممتنعة للسلطة. تختلف الغرامة عن اللزمة بكونها مرتبطة بتوجيه الحملات العسكرية وليس بالتزام السنوي المتعارف عليه، كما أنها قد تؤخذ كل سنة أو مرة واحدة في بضع سنوات، وذلك حسب قدرة الإدارة في جمعها، تمس هذه الضريبة القبائل المعادية للسلطة المركزية أو الرافضة لنفوذ الحكام وكثيرا ما تؤخذ من منطقة القبائل والأطلس المتيجي وجبال التيطري والمناطق الرعوية شبه صحراوية بالهضاب العليا الداخلية والأطلس الصحراوي[3]، في غالب الأحيان تؤخذ الغرامة في شكل مواشي ومواد غذائية لتوفرها لدى السكان. [4]

في بعض الأحيان تكون الغرامة مجرد مساهمة رمزية مثل: قبيلة بني هني بجهات واد يسر، حيث أمر الحكام بأخذ موزونة واحدة على كل شخص ليثبتوا نفوذهم عليها، وكذلك في قبائل جنوب التيطري التي امتهنت الرعي ملزمة من أجل الحصول على المرعى لقطعانها والسماح لها بدخول أسواق البايلك لاقتناء ما تحتاجه بدفع غرامة سنوية تقدر بـ 3150 خروفا و1600 جرة زبدة تدفع على قسطين كل 600 جرة في ستة أشهر و90 جملا و2700 ريال بوجو (5022 فرنك)، وبالنسبة لعشائر الزناخرة المنتشرة في مراعي جنوب التيطري، كانت الغرامة المفروضة عليها تتراوح بين 600 و1500 بوجو ما يعادل 1116 إلى 2790 فرنكا حسب السنوات والمواسم، كما كانت قبيلة أولاد بوعلان الواقعة شرق مركز البرواقية و أولاد شايب التي تقع جنوب الشلالة تخضع لنفس النظام، فقبيلة علان على سبيل المثال كانت تقدم لموظفي البايلك غرامة سنوية تتضمن 500 كلغ زبدة و100 خروف و16 قطعة نسيج خيام من وبر الجمال، و12 كيسا من جلود الماعز، و12 سرجا للبغال، أما قبيلة أولاد شايب فكانت الغرامة المفروضة عليها تشمل فرسين من الخيل و 1200 كلغ من الزبدة و500 خروفا و20 جملا.[5]

[1] - ناصر الدين سعيدوني، الملكية والجباية...، المرجع السابق، ص169.

[2] -عقاد سعاد، المرجع السابق، ص 110.

[3] -ناصر الدين سعيدوني، الملكية والجباية...، المرجع السابق، ص 170.

[4] - ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي...، المرجع السابق، ص 90.

[5] - ناصر الدين سعيدوني، الملكية والجباية...، المرجع السابق، ص 171.

كما أن الغرامة تمس الملكية الخاصة، حيث أن أراضي القبائل البعيدة من المدن، يستخلص منها 10 بوجو (18.80 فرنكا) عن كل خيمة، أما القبائل القريبة فكانت الغرامة أكثر ارتفاعا حيث يتم تحصيل 15 إلى 25 بوجو.[1]

3-3-المعونة:

هي شكل من أشكال الضرائب التي كانت تفرض على قبائل الرعية، بهدف تموين المحلة في الأرياف وتغطية نفقات الموظفين. وكانت تؤخذ غالبا بشكل عيني ونادرا ما كانت تحصل نقدا.[2]

تفرض المعونة من قبل قادة الأوطان، حيث يتسلمونها من شيوخ القبائل الريفية الخاضعة للسلطة كل شهرين،[3] ولقد كانت المعونة تؤخذ لتزويد الجيش، حيث كانت تشمل الجمال والخيول والبغال والحمير بالإضافة إلى الأبقار والخرفان والزيت، كما كانت تفرض على المناطق الزراعية المتقلبة التي لم يطبق فيها نظام الزويجة، وكان يتم استخلاصها في بايلك الغرب بواسطة خوجة المعونة أو كاتب مخزن الزرع.[4]

حسب دفاتر التشريفات سنة 1775م حددت المعونة في وطن بنى خليل بـ 30 ريال بوجو (44.8 فرنك) وفي أوطان بني موسي والخشنة وبني خليفة وبني جعاد بـ 20 ريال بوجو ما يعادل 37.2 فرنكا،[5] أما بالنسبة لسكان بلاد القبائل الصغرى فقد كانت تقدمها على شكل كميات من التين والزيتون والأغنام والحبوب ومقادير من الفضة المعالجة محليا،[6] وذكر عن ذلك ناصر الدين سعيدوني في **كتابه الملكية والجباية في الجزائر** أنها كانت تقدم حوالي 2000 صاع من الشعير و1000 صاع من القمح و1000 قلة زيت و100 حمولة تين، إضافة إلى 164 خروفا منها 64 خروفا مسمنا، أما في أوطان التيطري كانت تقدمها نقدا مع كميات من الإنتاج قدرت ب 248000 بوجو ما يعادل 446400 فرنك، فكانت قبيلة أولاد حميد تقدم المعونة لآغا العرب بمقدار 200 بوجو ما يعادل 372 فرنك، وأولاد كوكان 278 بوجو أي حوالي 533.82 فرنك، وأولاد طرسة الميسر 100 بوجو ما يعادل 186 فرنكا، أما الحمالكة تقدر المعونة بنسبة 50 بوجو (93 فرنكا)، إضافة إلى ذلك قبائل بني

[1] – توفيق دحماني، المرجع السابق، ص181.

[2] – نفسه، ص 180.

[3]– عقاد سعاد، المرجع السابق، ص 111.

[4] – توفيق دحماني، المرجع السابق، ص 181.

[5] – ناصر الدين سعيدوني، الملكية والجباية...، المرجع السابق، ص172.

[6] – فلة القشاعي، المرجع السابق، ص 70.

بورانة والعالية والزناخرة وبني رحمان، كل واحدة منها تدفع هذه الضريبة بمقدار 133 بوجو أي حوالي 247.38 فرنك.[1]

3-4-الخطية:

هي ضريبة ظرفية، تفرض على شكل عقوبة تدفع نقدا نتيجة خطأ فردي أو جماعي،[2] وهي غالبا ما تفرض عند وقوع المشاجرات أو حدوث للصدمات والمشاكسات في الأسواق، أو عند التمرد على القيادة ورفض الخضوع للشيوخ، اضافة إلى الإساءة للمرابطين وارتكاب أفعال القتل وانتهاك للحرمات، فضلا عن التعدي على الملكيات والتورط في السرقة، تدفع الخطية تكفيرا عن الجرم وإعلانا على الخضوع. في حالة جرائم القتل تصبح الخطية عبارة عن دية التي كان تتحدد مبدئيا ب 500 ريال بوجو للشخص ويمكن أن تتضاعف حسب أهمية الضحية. [3]

بشكل عام فإن المداخيل الناتجة عن الخطية غالبا ما يحتفظ بها القياد أو الشيوخ، مما يمنع ادراجها ضمن الضرائب المعلنة التي كان الموظفون يحرصون على تسديدها للخزينة العامة، وهذا ما يجعل من الصعب تعرف على قيمتها بالنسبة للقبائل وحتى للأفراد.[4]

المبحث الثاني: الرسوم المرتبطة بالحياة الإقتصادية في المدن.

تعد هذه الرسوم من أهم مصادر دخل إيالة الجزائر، حيث كانت تشمل الدنوش وعائدات البايلك، بالإضافة إلى الرسوم التي تفرض على سكان المدن والنقابات المهنية.

1 – الدنوش والعوائد :

الدنوش:[5] تساهم فيها بايلكات قسنطينة ووهران والتيطري، بالإضافة إلى قيادات سيباو وأوطان دار السلطان، بمبالغ كبيرة من الأموال والثروات، جزء من هذه الأموال يخصص لخزينة الدولة[6] بينما يحصل موظوا الإيالة على

[1] – ناصر الدين سعيدوني، الملكية والجباية...، المرجع السابق، ص 173.

[2] – شهرزاد شلبي، المرجع السابق، ص 219.

[3] – عقاد سعاد، المرجع السابق، ص 112.

[4] – ناصر الدين سعيدوني، الملكية والجباية...، المرجع السابق، ص 174.

[5] – الدنوش: تعني العودة وهو عودة أو رجوع البايات كل ثلاثة سنوات ليقدموا للباشا حساباتهم المالية وتقاريرهم العامة. أنظر: فارس كعوان، المصطلحات الإدارية العثمانية في الجزائر مصطلحات: الباشا- الدنوش- البايلك كنماذج، مدارات تاريخية- دورية دولية محكمة ربع سنوية، المجلد الأول، عدد خاص، 2019، ص 131.

[6] – ناصر الدين سعيدوني، الملكية والجباية...، المرجع السابق، ص 138.

نصيبهم منها على شكل هدايا وترضيات عينية ونقدية، تسلم في مواعيد محددة ووفق طرق متعارف عليها،[1] اذ قام الباي بتقديم هذه الهدايا شخصيا مرة كل ثلاثة سنوات، تعرف بالدنوش، أما إذا قام خليفة الباي بتسليمها في فصلي الربيع والخريف، فتسمى الدنوش الصغرى أو العوائد أو اعتبرت زكاة أو عشورا يعرفها البايات والقياد عن رعاياهم.[2]

تعد الدنوش من أهم المصادر الرئيسة للخزينة بعد، أن تراجعت غنائم الجهاد البحري، وتقلصت ثروات سكان المدن، إن قيمة الدنوش تخضع للارتفاع أو للانخفاض وفق الأحوال الاقتصادية السائدة في فترة تقديمه،[3] ولقد كانت عملية تقديم الدنوش وكيفية حدوثها تتم بطريقة جديرة بالاهتمام نظرا لعظمة الحدث، كان قدوم الدنوش الكبرى مظهر رائع يعتبر عيدا حقيقيا، كان يقدره سكان مدينة الجزائر وينتظرونه، وكان الباي يستعد لإعداده مدة من الزمن ثم ينطلق تجاه الجزائر في الوقت المحدد.[4]

وقد ذكر سعيدوني أن الباي يستعد ورجال حاشيته لحمل الدنوش والعوائد إلى الجزائر وكان يحف به ثلاثة آلاف فارس من القبائل الحليفة، وكان هو على رأس القافلة المكونة في العادة من ثمانين بغلا محملا بأكياس النقود وأنواع من المنتوجات المحلية كالحياك الرفيعة والبرانيس البيضاء والسوداء وجلود الفلالي الحمر والأقمشة الصوفية والحريرية إضافة إلى الأحذية والسروج المطرزة والعطور، فضلا عن جماعات العبيد ومجموعة من الخيل والبغال والجمال والمواشي، وكميات من الشمع والعسل والزبدة و الأرز والحبوب والزيتون والكسكس،[5]يستقبل آغا العرب والخزناجي وبعض الموظفين القافلة عند عين الربط.[6]

بعد الإستقبال البهيج يقوم الباي بتوزيع مبالغ مالية كبيرة على مستقبليه،[7] ويحظى الداي أيضا على عشرين ألف دورو وبعض الهدايا الثمينة المتمثلة في أربعة من الخيل العتاق، ونحو 30 عبدا كبيرا، و20 عبدا صغيرا من عبيد السودان وغير ذلك من الهدايا التي لها دور في اكساب رضا الداي، [8]ففي حالة الرضى يكون الباي ضيفا هو وحاشيته عند الداي مدة أسبوع بعدها يعود إلى مركز ولايته.[9]

---

[1] – فاطمة الزهراء سيدهم، المرجع السابق، 25.

[2] – ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي...، المرجع السابق، 94ص95.

[3] – شهرزاد شلبي، المرجع السابق، ص224.

[4] – توفيق دحماني، لمرجع السابق، ص 232 ص233.

[5] – ناصر الدين سعيدوني، الملكية والجباية...، المرجع السابق، ص 139.

[6] – عين الربط: يعرف بمساحة أول ماي بالجزائر العاصمة. أنظر: ناصر الدين سعيدوني. النظام المالي...، الرجع السابق، ص 96.

[7] – ناصر الدين سعيدوني، الملكية والجباية...، المرجع السابق، ص 140.

[8] – أحمد الشريف الزهار، المصدر السابق، ص 40.

[9] – ناصر الدين سعيدوني، الملكية والجباية...، المرجع السابق، ص 140.

كانت كمية الدنوش التي يدفعها بايلك قسنطينة في غالب الأحيان في تصاعد ويكاد يقاربه بايلك الغرب، لكن بايلك التيطري وقبائل سباو وأوطان دار السلطان لم تكن تمد الدولة إلا بموارد ضئيلة، وهذا ما أكده ناصر الدين سعيدوني من خلال هذا الجدول:[1]

السنة	دنوش بايلك الشرق	دنوش بايلك الغرب	دنوش بايليك التيطري	دنوش أوطان دار السلطان
1725م	112000 ف مع هدايا وترضيات	100000 ف أو 250000 ف	50000 ف أو 125000 ف	50000 ف أو 125000 ف
1790/1788م	228000 ف	273000 ف	67000 ف	50000 ف
1822م	6000 د.س	75000 د.س	4000 د.س	16.000د.س
1832/1830م	294150 ف	302.482.50ف		

أما القيمة الإجمالية لدنوش البايالك الثلاثة تقدر سنويا ب 700000 بياستر فضي أي حوالي نصف مليون دولار إسباني.[2]

أما الدنوش الصغرى يقوم البايات بإرسال خليفتهم لتقديم الدنوش في شهري أفريل وسبتمبر، إضافة إلى كميات أخرى يرسلها كل شهر، يرافق الخليفة جيش من الفرسان يتم استقباله من الداي وكبار الموظفين يبقي هناك 8 أيام، وكان الخليفة يدفع نصف ما يدفعه الباي، فكان خليفة باي الغرب يدفع ضريبة خاصة وهي 25 عبدا وأمة، وفي بعض الأحيان لم يكن الخليفة يحضر معه كل الدنوش لعدة أسباب ربما ترجع إلى كثرة الدنوش وعدم استطاعتهم حملها كلها، أو يمكن بسبب نقصها وعدم استطاعتهم على تسديدها في الوقت المناسب. [3]

تتعرض الدنوش الصغرى أو العوائد الفصلية إلى ارتفاع وانخفاض وذلك حسب الكوارث الطبيعية والظروف الاقتصادية التي يمر بها البايلك.[4]

[1]– ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي...، المرجع السابق، ص 96 ص 87.

د.س: الدولار الإسباني يعد أكثر العملات تداولا في مدينة الجزائر، لما كانت لها من قيمة عالية للمزيد أنظر: عبد القادر فكاير، العملات الإسبانية المتاولة في الجزائر خلال الفترة العثمانية، مجلة عصور الجديدة، المجلد 2، العدد 5، 2012م، ص 172.

[2] – محمد الغربي الزبيري، المرجع السابق، ص 70.

[3] – توفيق دحماني، المرجع السابق، 239.

[4] – شهرزاد شلبي، لمرجع السابق، ص 225.

2-عائدات بيت المال:

تحتل عائدات بيت المال مكانة هامة في موارد الخزينة [1]وذلك نتيجة لما توفره من أموال وثروات تساعد على سد عجز الخزينة، وتعود مداخيل بيت المال إلى عدة مصادر أهمها:

2-1- **الأملاك العقارية**: تعود مباشرة للبايلك، وهي توفر قسما كبيرا من ثروات بيت المال حيث تقدر إحصاءات مدينة الجزائر 5000 بناية بثمن 40 مليون فرنك سنويا.[2]

2-1- **التركات والودائع العمومية**: تعود إلى بيت المال عند موت أصحابها الشرعيين أو فقدانهم، بعد أن تؤدي حقوق الغائبين والورثة وبعد دفع المصاريف المترتبة عليها المتمثلة في تكاليف الدفن والصدقة ونفقات الإدارة لكن بشرط ألا تزيد هذه المصاريف أكثر من 7% من قيمة التركات والودائع،[3] يشرف عليها بيت المالجي[4]، يساعده قاضيان موثقان وكاتب ضبط ومسجلون.[5] تساهم التركات والودائع العمومية بكمية وفيرة من الأموال قدرت في أواخر القرن 18م بعدة ملايين فرنك[6]، فبمجرد أن تجمع هذه الهيئة خمسون ألف فرنك كانت تحوله إلى الخزينة العامة نظرا لمصاريف الدولة المرتفعة. [7]

فمن الراجح أن ضخامة هذه التركات تعود إلى الوضع الاجتماعي الذي يعيشه أفراد الجالية العثمانية، إذ الكثير منهم يفضل حياة العزوبية، كما تعود أيضا إلى الثقة التي يضعها الأهالي في بيت الودائع العمومية، والشيء الذي جعل الناس يقوم بوضع أموالهم وثرواتهم هو خوفهم من المصادرة أو عند التحضير للسفر أو الحج، وقد نتج عن ذلك انتفاع بيت المال ببعض هذه الودائع عند توفر حلات شرعية تسمح بالانتفاع من هذه الأموال لصالح الدولة.[8]

---

[1] – شهرزاد شلبي، لمرجع السابق، ص 228.

[2] – فاطمة الزهراء سيدهم، المرجع السابق، ص 25.

[3]– ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي ...، المرجع السابق. ص 98.

[4] –بيت المالجي: يشرف على الأملاك العائدة للبايلك، كما يدير الأملاك الشاغرة والتركات التي لا ورثة لها، ويستخلص ما يعود منها لخزينة البايلك وبإمكان مهامها أن تتوسع لتشمل الجوانب الاجتماعية كاستقبال تبرعات المسلمين لصالح اليتامى، أنظر: عائشة غطاس، الدولة الجزائرية الحديثة ومؤسساتها، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص 167.

[5] – فاطمة الزهراء سيدهم، المرجع السابق، ص 25.

[6] – ناصر الدين سعيدوني، الملكية والجباية...، المرجع السابق، ص 143.

[7] – فاطمة الزهراء سيدهم، المرجع السابق، ص26.

[8] – ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي...، المرجع السابق، ص 99.

إضافة إلى ما سبق يوجد موارد أخرى يزيد في اغناء بيت لمال، المتمثلة في الأحباس والأوقاف. [1]

3-رسوم أهل الذمة والطوائف العرقية: يرجع أصولها إلى الجزية[2] المفروضة على اليهود والنصارى وهم أهل الذمة[3] القاطنين في البلاد الإسلامية مقابل المحافظة على أمنهم وصيانة معتقداتهم،[4] ويذكر ناصر الدين سعيدوني في **كتابه الملكية والجباية** هذه الرسوم يتكفل بها أمين جماعة أهل الذمة نيابة عن أفراد الطائفة بمعدل قرش واحد عن كل فرد،[5] وكان يدفعها إلى الخزناجي أو شيخ البلد.[6]

إضافة إلى الترضيات التي يلجأ إليها أغنياء اليهود، بحثا عن الحصول على الامتيازات التجارية، كانت تضيف مبالغ ضخمة إلى خزينة الدولة، ففي مدينة الجزائر وحدها كانت هذه المبالغ تصل إلى 500 بدقة شيك أسبوعيا وقد تصل أحيانا إلى 1000 بدقة شيك[7]، فمثال عن هذه المبالغ نجد يعقوب بن زهوت كبير اليهود قدم في 16 صفر من سنة 1231هـ (1816م) هدايا متنوعة تشمل 8 قطع من قماش الملابس وقطعة قماش هولندي و8 قطع من قماش أسود و8 قطع حرير خفيف وقطعة من الموسلين للعمائم و25 رطل قهوة و200 بوجو.[8]

تقدر نسبة اليهود في مدينة قسنطينة حوالي 10%، كانت هذه الطائفة ملزمة بدفع ضريبة سنوية تقدر بعشرة آلاف بوجو، كما يفرض عليها أن تقدم للبايلك معاطف لخدم القصر، إضافة إلى ذلك كان عليهم تزويد الأوجاق أثناء الحملات بمنشفتين وسكين وصحنين من الخشب كل خيمة وتقدر هذه التموينات بخمسة آلاف بوجو[9]. وحتى الأندلسيين الذين استقروا في المدن الساحلية كانوا يزودون الدولة بمبالغ مالية قدرت في القرن 16م ب 300 دوكة بشرشال و800 زياني من الذهب إضافة إلى 600 قيسة من الحبوب و20 رطلاً من الزبدة، و70 بغلاً للخدمة وخيول للركوب في مدينة مستغانم.[10]

---

[1] – نفسه، ص 99.

[2] – الجزية: هي مبلغ من المال يفرضه الإمام (ولي أمر المسلمين) على رجل غير مسلم بشرط أن يكون حرا، بالغا، عاقلا قادرا على الدفع ومقيم بين المسلمين ولم يكن عبدا أعتق على يد مسلم، وتأخذ الجزية مقابل أمنه واستقراره في الدولة الإسلامية. أنظر: نمر محمد الخليل النمر، أهل الذمة والولايات العامة في الفقه الإسلامي، المكتبة الإسلامية، عمان، الأردن، د.س، ص 74.

[3]– أهل الذمة: هو كل شخص غير مسلم، يقره المسلمون على الإقامة الدائمة في دار الإسلام ويمنح الأمان مقابل دفع الجزية والالتزام بالأحكام الشرعية واحترام النظام العام في الدولة المسلمة. أنظر: نمر محمد الخليل النمر، المرجع السابق، ص 74.

[4]– شهرزاد شلبي، المرجع السابق، ص228.

[5]– ناصر الدين سعيدوني، الملكية والجباية...، المرجع السابق، ص145.

[6]– شهرزاد شلبي، المرجع السابق، ص 228.

[7] – ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي...، المرجع السابق، ص100.

[8] – ناصر الدين سعيدوني، الملكية والجباية...، المرجع السابق، ص 145.

[9] –شهرزاد شلبي، المرجع السابق، ص 229.

[10] – ناصر الدين سعيدوني، المهدي البوعبدلي، المرجع السابق، ص33.

4-رسوم النقابات المهنية والدكاكين التجارية:

يقوم أمناء النقابات بتقديم مبالغ مالية للخزينة وبعض الخدمات الاقتصادية، إضافة إلى تزويد موظفي الدولة بمواد مصنوعة من طرف الحرفين مجانا وذلك عن طريق التنظيمات النقابية،[1] حيث فرضت على الدكاكين والمقاهي ضرائب متعددة مقابل نشاطها التجاري وكان كل دكان ملزم بتقديم رسم شهري، إضافة إلى رسوم الحرف فتقدم دكاكين الحدادة أسلحة وسروج للخيول، كما تدفع 30 سنتيما شهريا وزيادة عن ذلك دفع أجر شهري إن كان الدكان ملكا للدولة.[2]

بلغ الإيجار الشهري لهذه الدكاكين 24000 فرنك سنويا، كما فرضت الدولة ضريبة "النساء المنحرفات" لم تكن في كل المدن قدرت ب 24 ألف فرنك[3]. في سنة 1822م قدرت ضريبة الدكاكين التجارية 3000 دولار إسباني، ووصل عشية الاحتلال الفرنسي 30 سنتيما عن كل دكان.[4]

لقد كانت بيالك الجزائر تحتوي على عدد من الحرف والصناعات وأغلب مدنها تضم ستة أمناء على الأقل وهم: أمين الحدادين، أمين النجارين، أمين البردعة وأمين الكنداقجية أو مصلحي البنادق وأمين التشاقمجية (الذهب) وأمين البنائين، كان هؤلاء يسجلون عمالهم لتقديم كل ما يحتاجه البايلك، وكانت قيمة الرسوم ثابتة وفقا للحرف أو المهنة الممارسة، بحيث قدرت من 1 إلى 3 بوجو لكل شخص. وكان الأمناء مرغمين على توفير بعض الخدمات الاقتصادية المرتبطة بالإنتاج لحاجة البايلك فمثلا السراجين يوفرون لوازم الفرسان مجانا وكذلك الحدادين. [5]

وحتى بائع الفواكه والخضر يدفع 252 ريالا، ودلالو السوق والخياطين يدفعون 117 ريالا، ويقدم الحلفاوية 11 ريالا، أما القوقجية والمقايسية والغمادين والخضارين كان كل واحد منهم يدفع 28 ريالا، إضافة إلى الحفافين والعطارين كانوا يدفعون 37 ريالا لكل حرفة. كما عرفت التنظيمات الحرفية أنوعا أخرى من الضرائب ذات طابع خيري، وكان دفعها إجباريا ونجد منها ضيفة رأس السنة تقدم بحلول عام جديد، وألزموا بعمل تطوعي في مشاريع

[1] - ناصر الدين سعيدوني، الملكية والجباية...، المرجع السابق، ص 145.

[2]- شهرزاد شلبي، المرجع السابق، ص 229.

[3] - نفسه، ص 230.

[4]- ناصر الدين سعيدوني- المهدي البوعبدلي، المرجع السابق، ص33.

[5] - توفيق دحماني، المرجع السابق، ص 189ص199.

عسكرية تقررها الدولة، يقدمون مبالغ مالية لسد نفقات الحاميات بكل من مدينة بسكرة، وزمورة، وعنابة، وبجاية، وجيجل.[1]

5- المصادرات:

لجأت السلطة إلى عمليات المصادرة والتغريم[2] والعزل من المناصب للحصول على الثروات والأموال لحل أزمتها المالية، أو عند ضغط الرأي العام الرافض للاحتكارات اليهودية، أو تكون لحد نفوذ الموظفين أو معاقبة البايات الطموحين[3]، تعد المصادرة أسلوب عقابي.[4]

يتم حجز أملاك الأشخاص بعد تداول ذلك في الديوان، يتم الخروج بنتيجة، وفي حالة إتمام عملية المصادرة تباع الأملاك في المزاد العلني، لكن في أواخر العهد العثماني أصبح الدايات هم الذين يقررون دون الرجوع والاستعانة بالديوان وهذا يسبب لهم غالبا نهاية مأساوية. كان الخزناجي يدير أملاك المصادرة في المدينة، أما خارجها كان خوجة الخيل هو الذي يديرها، تحول أموالها إلى الخزينة العمومية وتخصص على نفقات الدولة المتعددة.[5]

لإعطاء فكرة تقريبية عن ضخامة ثروات المصادرة وكثرة إجراءات الغرامات نستعرض بعض عمليات المصادرة والتغريم المذكورة في سجلات أحد الخوجات العثمانيين، وهو كاتب باي التيطري إبراهيم بوثالي، حيث ورد في تلك السجلات أنه تم مصادرة ثروات عصمان باي وهران التي تضمنت سفينة محملة بالأثاث والتحف بالإضافة إلى قافلة مكونة من 39 جملا محملا بالهدايا والأموال والأسلحة، و30 حصانا و26 عبدا[6]، كما تم تغريم محمد شاوش صهر الوزناجي باي قسنطينة بمبلغ 3000 ريال و4000 دينار و500 محبوب في عام 1797م، بينما تم تغريم الحاج حميدة بمبلغ 4000 محبوب و3000 ريال وأشياء أخرى تقدر ب 14.200 ريال. وأيضا تم تغريم الباشا سايس

[1] – شهرزاد شلبي، المرجع السابق، ص 232.

[2] – المصادرة والتغريم: مصدران هامان للحصول على موارد هامة، كانت المصادرة تشمل الأملاك المنقولة والثابتة، وكثيرا من المسؤولين صدرت أموالهم وأملاكهم بعد مقتلهم أو وفاتهم أو إبعادهم، والمعلوم أن التركات الشاغرة التي غاب عنها أصحابها والتركات التي مات أصحابها دون أن يتركوا ورثة تصبح ملكا للبايلك. أما التغريم فهو عقوبة تكون على الفرد أو الجماعة خصوصا عند وقوع الحروب حيث تغرم القبائل حين تهزم. أنظر: صالح عباد، المرجع السابق، ص 350.

[3] – ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي...، المرجع السابق، ص 105.

[4] –علي أجقو– شهرزاد شلبي، مؤسسة الخزينة في الجزائر أواخر العهد العثماني ودورها الاقتصادي والعسكري،1798م–1830، مجلة علوم الإنسانية والمجتمع، العدد 21، 2016، ص 350.

[5] – توفيق دحماني، المرجع السابق، ص 204.

[6] – شهرزاد شلبي، المرجع السابق، ص 242.

ولد عمار بمبلغ 1000 ريال و6 بغال و4 أسلحة نادرة و20 ثورا و70 تليسا من القمح و600 صاع من الشعير، وفي سنة 1801م تم الإفراج عن سي حسن باي التيطري من سجنه مقابل 102.000 سلطاني، وبعض الجواهر والملابس والعبيد.[1]

6-عوائد سكان المدن:

أهم عوائد سكان المدن يعرف بـ"ضيفة متاع دار السلطان" أو ضيفة متاع خير الدين "، تقدم لآغا النوبة عبر شيخ البلد عند تغيير الحامية[2]، تتراوح هذه الضريبة بين 800 و2000 ريال[3]، إضافة إلى14 حصانا[4]، وقد كانت تفرض هذه الضريبة في الجزائر وفقا لأهمية المدن حيث كانت في بايلك الغرب تتراوح بين 2000 و500 وأحيانا بين 1500 و3000 ريال، كما أن المدن التي لا تتواجد فيها النوبة كان يفرض على سكانها بجانب الضرائب الأخرى ضريبة تعرف بـ "ضريبة متاع الباي" والتي تختلف من مدينة لأخرى فهي مخصصة لإستقبال الباي، فمن بين هذه المدن نذكر مدينة تنس التي كان قائدها يدفع كل سنة مبلغ 531 بوجو إلى مدينة القليعة. وكما كانت المحلة والنوبات يزودون بالبسكويت وهو ما يعرف بـ " باشماط البايلك " يوجد في بعض المدن كالمدية ومعسكر، ومازونة، وتلمسان، ومليانة، وقسنطينة ومستغانم...إلخ وكلاء للباشماط يقوم الداي بتعينهم لذلك كانت تفرض ضريبة التموين بالقمح الذي يصنع منه الباشماط للجيش.[5]

المبحث الثالث: ضرائب الحاجات والمناسبات.

هي ضرائب التي تفرض في المناسبات والمواسم[6]، وتكون حسب الظروف وعند الحاجة بهدف تدعيم القدرة المالية لخزينة الدولة، وغالبا ما يتم فرضها بحجة سد النقص وتغطية العجز الذي يطرأ في بعض الأحيان على مردود الضرائب[7] التي سبق وأن ذكرنها من قبل[8] ونذكر من بين هذه الضرائب مايلي:

[1] -ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي...، المرجع السابق، ص 106.

[2] - توفيق دحماني، المرجع السابق، ص 186.

[3] - ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي...، المرجع السابق، ص100.

[4] - ناصر الدين سعيدوني، الملكية والجباية...، المرجع السابق، ص 144.

[5] -توفيق دحماني، المرجع السابق، ص 186 ص 187.

[6] - نفسه، ص 189.

[7] -ناصر الدين سعيدوني، الملكية والجباية...، المرجع السابق، ص174.

[8]- ونقصد بذلك الضرائب الرسوم التي ذكرنها في المبحثين الأول والثاني، والتي تفرض على سكان الريف والمدينة.

1-ضيفة الدنوش:

تعرف هذه الضريبة في بايلك الغرب ب "باروك الدنوش"،[1] وتعرف عادة "بلزمة الوطن" ويطلق عليها في بعض المناطق الريفية اسم المعونة أو غرامة الصيف وغرامة الشتاء،[2] لكونها تؤخذ كل 6 أشهر يساهم فيها الأهالي[3]، وتكون على الإنتاج الفلاحي والثروة الحيوانية تدفع عن طريق الشيوخ الى القائد وقد ترفع الى الباي أو آغا العرب، وفي بعض جهات دار السلطان يتولى الاشراف على هذه الرسوم أحد كبار الموظفين المكلفين بالتموين ومراقبة أملاك الدولة المعروف بخوجة الخيل[4]، يتسلمها من بعض القبائل مثل: قبيلة غريب على ضفاف الشلف غرب المدية، وأولاد شايب جنوب الشلالة.[5]

تتكون ضيفة الدنوش من مجموعة من المواد العينية، تشمل القمح والشعير والزبدة والشمع والزيتون بالإضافة إلى رؤوس الأغنام والابقار والخيول وكذلك الكسكسي والبرانس والاغطية بالإضافة الى مبلغ من النقود،[6] وقد قدرت هذه الضريبة في أوطان دار السلطان بحوالي 50000 قرش قوي ما يعادل 125000 فرنك[7]، وفي بايلك التيطري يوفر لخزينة الدولة وحده 2.480 بوجو سنويا.[8]

2-الفرح أو البشارة:

تقدم للبايلك بمناسبة تولي الباي أو تثبيته من جديد في منصبه[9]، أو عند ولادة مولود جديد للباي، ارتبطت هذه الضرائب بالمناسبات السعيدة ومثلت رمزا للفرح والإبتهاج حيث عند تعيين الباي يقوم بفرض رسم حق البشارة

[1] – توفيق دحماني، الرجع السابق، ص 199.
[2] – عقاد سعاد، المرجع السابق، ص 113.
[3] – فاطمة الزهراء سيدهم، المرجع السابق، ص 25.
[4] – ناصر الدين سعيدوني، الملكية والجباية...، المرجع السابق، ص 175.
[5]– ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي...، المرجع السابق، ص 93.
[6] – عقاد سعاد، المرجع السابق، ص 113.
[7] – ناصر الدين سعيدوني، الملكية والجباية...، المرجع السابق، ص 176.
[8] – ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي...، المرجع السابق، ص 93.
[9] – فاطمة الزهراء سيدهم، المرجع السابق، ص 25.

المقدرة بريال واحد عن كل أسرة أو خيمة،[1] تكاد أن تكون هذه الضريبة سنوية والحقيقة أنها وفرت ثروات مهمة للخزينة، فبايلك الشرق وحده يوفر 20 ألف بوجو أي حوالي 36 ألف فرنك.[2]

3-خيل الرعية:

تعرف عند العامة بضريبة الفرس أو حق المجاد أو القادة أو مهر الباشا[3]، تلتزم بها قبائل الرعية بالناحية الغربية خصوصا، وهي عبارة عن مساهمة الأهالي في إقتناء عدد من الخيول لركوب الفرسان[4]، حيث مثلت الخيول جزءا أساسيا من الواجبات الضريبية التي يدفعها البايات[5]، إضافة إلى مجموعة من دواب النقل لتكون في خدمة البايلك، وبفضلها تتمكن السلطات من تعويض خيل فرسان المخزن عند موتها، وقد يباع قسم من هذه الخيول والدواب إذا زاد عن حاجة البايلك.[6]

تختلف من جهة إلى أخرى، حيث تعتبر في بايلك التيطري على شكل مجموعة من الأحصنة ومستلزماته وإذا تعذر توفرها يستبدل بالإنتاج الزراعي[7]. أما بايلك الشرق يوفر ما بين 600 و700 حصان سنويا، يتولى استخلاص هذه الضريبة قائد مهر الباشا[8]، كما كانت المناطق الصحراوية تدفع هذه الضريبة وتقدمها مرة كل 3 أشهر.[9]

4- الهدايا والترضيات:

هي مساهمة نقدية أو عينية يقدمها أفراد القبيلة للشيخ الذي يتولى شؤونهم وذلك من أجل أن يتوفر له ما يجب عليه بدوره أن يقدمه كهدايا وترضيات بحكم وضيفته أثناء توجهه إلى مركز السلطة بمدينة الجزائر[10]، تحدد قيمتها حسب إمكانيات القبيلة،[11] وتأخذ شكل مساهمة رمزية عند القبائل المتعاونة مع السلطة كالمخزن بقيمة ريال واحد أو ريالين (1.86 إلى 3.8 فرنك) للخيمة الواحدة.[12]

---

[1] – – شهرزاد شلبي، المرجع السابق، ص 222.

[2] – ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي...، المرجع السابق، ص 93.

[3] – ناصر الدين سعيدوني، الملكية والجباية...، المرجع السابق، ص 178.

[4] – فاطمة الزهراء سيدهم، المرجع السابق، ص 25.

[5] –وليم سبنسر، المصدر السابق، ص 142.

[6] – ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي...، المرجع السابق، ص 93.

[7] – شهرزاد شلبي، المرجع السابق، ص 222.

[8] – فلة القشاعي، المرجع السابق، ص 69.

[9] – شهرزاد شلبي، المرجع السابق، ص 222.

[10] – عقاد سعاد، المرجع السابق، ص 115.

[11] – شهرزاد شلبي، المرجع السابق، ص 223.

[12] –ناصر الدين سعيدوني، الملكية والجباية...، المرجع السابق، ص 178 ص 179.

تقدم القبائل الخاضعة الهدية إلى الشيوخ أو القياد بحلول أحد المواسم والتي تعرف بهدية "العيد" أو "حق الكبش"[1]، كانت كل قبيلة تدفع وفقا لثرائها من المواشي، لكن عادة ما يقدم خروف واحد بالنسبة للقبائل القريبة أما النائية فكانت تدفع مبلغ يقدر بـ 2 ريال بوجو ما يعادل 3.60 فرنك عن كل أسرة.[2]

تعتبر هذه الضريبة ضمن العوائد التي كان يرسلها البايات في عيد الأضحى وعيد الفطر وفي يوم عاشوراء والمولد النبوي الشريف إلى الداي ووزرائه وكتابه وجميع خدامه.

لم تكن هذه الضريبة تخص الدايات فقط بل شملت حتى القياد الذين يدفعونها لكبار الدولة في المناسبات فمثلا عن ذلك الرسالة التي أرسلها قائد سيباو مصطفى صفطة إلى السيد إبراهيم وكيل الحرج بباب الجهاد بمدينة الجزائر وكتب فيها مايلي:" سيدنا، ها نحن قد وجهنا إلى حضرتكم السعيدة المباركة الحميدة، ما هو واجب علينا من الشمع والزيت، والعسل في شهر رمضان المفضل، وفي ذلك ثلاثين شمعة، وثلاث قلل زيت، وقلة عسل كما هي العادة السابقة، أبقاها الله عادة..."[3]

أما القبائل التي تقوم بتربية ماشية الدولة مطالبة بتقديم هديتها الخاصة والتي تتمثل في عدد من الأغنام وتعرف في جهات الشرق "بالجلابة "، وتساهم كذلك بكمية من الزبدة التي تسمى في بعض الأحيان "بالبقراج".[4]

وهذا الجدول يبين الهدايا المتوجبة لبعض قبائل التيطري.[5]

القبائل	عدد طاسات الزبدة	عدد رؤوس الأغنام
ربيعة	60	80
أولاد علان	80	100
أولاد معرف	80	40
خديم	15	40
ديد	30	40
مفتاحية	60	80
أولاد حمزة	16	15

[1]– عقاد سعاد، المرجع السابق، ص 115.

[2]– توفيق دحماني، المرجع السابق، ص 202.

[3] – نفسه، ص 203.

[4] – عقاد سعاد، المرجع السابق، ص 115.

[5] – مارية شارف– لخضر بن بوزيد، انعكاسات السياسة الضريبية على قبائل بايلك التيطري أواخر العهد العثماني (دراسة تاريخية أنثروبولوجية، مجلة أنثروبولوجية الأديان، المجلد 18، العدد 2، 2022، ص 792.

إضافة إلى هذه الضرائب يوجد ضرائب أخرى نذكر منها على: حق البرنوس[1]، حق الزمام[2]، حق العسة[3]، ضريبة الطواحين[4]، رسم الآنا[5]...إلخ.

حسب ما جاء في تصريح شالر عن مسألة الضرائب أن البايات وحكام الأقاليم هم المسؤولون عن جمعها بواسطة أعوانهم من العساكر والشرطة، حيث يستحوذون على كل ما يقع تحت أنظارهم من الأموال، ومن خلال ذلك يتبين أن شالر كان يتحدث عن الفترة الأخيرة من الوجود العثماني في الجزائر بعد تراجع مداخيل الخزينة وعرفت البلاد نكبات داخلية وخارجية، فالفترة التي سبقتها كانت الضرائب سوى مبلغ رمزي غير مستمر لكون الخزينة مزدهرة بمداخيل الجهاد البحري وغنائمه.[6]

[1] – حق البرنوس: تدعى أيضا بحقوق التولية وهي ضريبة سنوية يدفعها الموظفون من شيوخ وقياد في المدن والأرياف إلى الباي عند زيارتهم لمقر البايلك مقابل تثبيتهم في مناصبهم أو تجديد عهدتهم. أنظر: رقاد محمد، ظاهرة التهرب الضريبي والتمرد ضد السياسة الجبائية العثمانية في الجزائر أواخر العهد العثماني (1700-1830م)، مجلة الإبراهيمي للآداب والعلوم الإنسانية، المجلد 2، العدد 1، 2021، ص 98.

[2] – حق الزمام: رسم إضافي يتسلمه قائد العشور كتعويض له على خدماته أثناء جمع العشور، وهو لفائدة متوسطي وصغار الموظفين. أنظر: ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي...، المرجع السابق، ص94.

[3] –حق العسة: ويقصد بها الحراسة الليلية للأسواق. أنظر شهرزاد شلبي، المرجع السابق، ص 223. تعتبر من أهم رسوم الأسواق الذي يلتزم به القبائل البدوية التي اعتادت التوجه لمناطق التل لصرف إنتاجها الزراعي والحيواني وشراء حاجياتها، يقدر رسم العسة بدورو واحد أي 5 فرنكات على كل حمولة جمل. أنظر: عقاد سعاد، المرجع السابق، ص 119.

[4] – ضريبة الطواحين: تجنيها الدولة من معاصر الزيت وطواحين المائية والهوائية، وكانت تأخذها في بعض المناطق دون النظر إلى قدرة التشغيل السنوية في الطاحونة. أنظر: شهرزاد شلبي، المرجع السابق، ص 223.

[5]– رسوم الآنا: تجني من الفلاحين الذين يقومون بتربية الحيوان وتقدر بمعدل أقجبية عن رأسين من الأغنام. أنظر: شهرزاد شلبي، المرجع السابق، ص 223.

[6] – محمد شاطر، نظرة المصادر الجزائرية إلى السلطة العثمانية في الجزائر، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص 120.

الفصل الثالث:

الموارد المالية الخارجية لإيالة الجزائر خلال العهد العثماني.

- المبحث الأول: أرباح وغنائم الجهاد البحري.
- المبحث الثاني: الهدايا والإتاوات.
- المبحث الثالث: النشاط التجاري الخارجي.

بعد تناول الموارد الداخلية في إيالة الجزائر خلال العهد العثماني، يتوجه هذا الفصل إلى تسليط الضوء على الموارد الخارجية التي أدت دورا بالغ الأهمية في دعم مالية الدولة وتعزيز مكانتها الإقليمية والدولية، فقد شكلت أرباح وغنائم الجهاد البحري أحد أبرز مصادر الدخل حيث اعتمدت الإيالة على قوة أسطولها البحري لفرض سيطرتها على جزء من الملاحة المتوسطية ما مكنها من تحصيل الفدية والغنائم، بالإضافة إلى الهدايا والإتاوات التي كانت تمنحها بعض الدول الأوروبية مقابل السلام البحري أو الإمتيازات التجارية، إلى جانب ذلك كان النشاط التجاري الخارجي موردا حيويا، إذ استفادت الدولة من موقعها الجغرافي حيث فرضت رسوما جمركية على البضائع العابرى من موانئها.

المبحث الأول: أرباح وغنائم الجهاد البحري.

كان ميناء الجزائر قبل دخولها تحت الحكم العثماني مجرد مرسى صغير لم يكن له أهمية كبيرة لكن بارتباطها بالدولة العثمانية سنة 1519م أدى إلى تحول جذري حيث أصبح نجمه يسطع في الساحة الدولية[1].

وبعدما عرفت الدولة العثمانية صلح مع الإمبراطورية الإسبانية وتم عقد معاهدة هدنة سنة 1577م تحول هدف العام للأسطول البحري الجزائري[2]، حيث أفرز الطابع الجهادي أبعادا اقتصادية واضحة.[3]

[1] – توفيق دحماني، إيالة الجزائر العثمانية بين الموارد والضرائب، مجلة الملوية للدراسات الآثارية والتاريخية، المجلد 4، العدد 15، 2017، ص 128.

[2] –هيبة كنيوة، تراجع مداخيل البحرية الجزائرية في عهد الدايات وانعكاساتها على المستوى الداخلي والخارجي، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه الطور الثالث (LMD) في التاريخ تخصص تاريخ بلاد المغرب الحديث، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، الجزائر، 2022–2023م، ص34.

[3] – ناصر الدين سعيدوني، ورقات...، المرجع السابق، ص 143.

شكل النشاط البحري موردا هاما لمداخيل الخزينة لفترة طويلة[1] إذ يرد سعيدوني أن القرصنة (الجهاد البحري)[2] ظلت مورد رزق وعاملا حاسما في تنشيط الإقتصاد بالجزائر فكانت مهنته مريحة في نظر الكثير من المؤرخين المحدثين[3] بما كانت ترده من ثروات عبر تجارة الغنائم والعبيد. [4]

1-1- غنائم الجهاد البحري:

لقد اختلف المؤرخون في النسبة التي كانت تحصل عليها الدولة من غنائم البحر، فمنهم من يذكر الثمن ومنهم من يذكر العشر ومنهم من يذكر السبع[5]، فقد ذكر يحي بوعزيز أن الجزائر تميزت بغنى الإقتصاد ومن الأشياء التي ساهمت في ذلك هو خمس غنائم البحر التي يغنمها الرياس [6]فقد قال تعالى: ﴿وَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّمَا غَنِمۡتُم مِّن شَيۡءٖ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُۥ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي ٱلۡقُرۡبَىٰ وَٱلۡيَتَٰمَىٰ وَٱلۡمَسَٰكِينِ وَٱبۡنِ ٱلسَّبِيلِ إِن كُنتُمۡ ءَامَنتُم بِٱللَّهِ وَمَآ أَنزَلۡنَا عَلَىٰ عَبۡدِنَا يَوۡمَ ٱلۡفُرۡقَانِ يَوۡمَ ٱلۡتَقَى ٱلۡجَمۡعَانِۗ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ﴾[7]، وتحظى بـ 12 % من الأسعار المحتجزة وتوضع تحت تصرفها كل الأسلحة المصادرة في عمليات الجهاد البحري باعتبارها غنائم حرب مشروعة. [8]

عند وصول الغنائم إلى ميناء الجزائر توضع في المخازن قرب باب الجزيرة وكان الأسرى يودعون في سجن الباشا في انتظار بيعهم بالمزاد العلني في سوق النخاسة المعروف بالبادستان، بعد استخلاص حق البايلك يقسم مبلغ الغنيمة إلى نصفين، نصف يعود لأصحاب السفينة، أما النصف الآخر يوزع على أفراد طاقم السفينة، فكان الرايس يأخذ

---

[1] – وليام شالر، مذكرات وليم شالر قنصل أمريكا في الجزائر (1816– 1824م)، تعريب وتعليق وتقديم إسماعيل العربي، الشركة الوطنية لنشر والتوزيع، الجزائر، 1982م، ص58.

[2] – القرصنة (الجهاد البحري): يسميه الأوروبيون باللصوصية البحر، أما بالمنظور الديني في الحوض البحر الأبيض المتوسط يعد إحدى أوجه الحرب ضد الدول المسيحية العدوة. أنظر: أمين محرز، المرجع السابق، ص 202. حدد توفيق المدني الفرق بين لصوصية البحر التي يقوم بها المغامرون بهدف السلب والنهب وبين القرصنة التي هي نوع من أنواع الحروب البحرية التي تقع بين الدول المتعادية والتي كانت الغاية منها ضرب اقتصاديات العدو بالاستلاء على البضائع الصادرة منه أو الواردة عليه. أنظر: أحمد توفيق المدني، حرب ثلاثمائة سنة بين الجزائر واسبانيا 1792/1492، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، د.س، ص 72. كان الأوروبيون يطلقون اسم القرصنة على الجهاد البحري الذي كان يقوم به سكان شمال افريقيا ضد الأوروبيين، فقد ذكر وليم شالر في مذكراته أن النظام السياسي للجزائر يقوم على القرصنة حيث يعلنون الحرب على ك دولة مسيحية لا تشتري رضاهم بمعاهدة. أنظر: وليم شالر، المرجع السابق، ص 63.

[3] – ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي...، المرجع السابق، ص 106.

[4] – أمين محرز، المرجع السابق، ص 202.

[5] –بلقاسم عياشي، قضايا التاريخ العثماني عند الباحثين الجزائريين منذ 1962، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم تاريخ، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، 2006، 2007م، ص 186.

[6] - يحي بوعزيز، الموجز في تاريخ الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، ج2، 2009م، ص32.

[7] - سورة الأنفال، الآية 41.

[8] -ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي...، المرجع السابق، ص106.

عشرين سهما وللباش رايس خمسة أسهم وللأغا والطويجي (المدفعي) ثلاثة أسهم وللأسرى المسيحيين العاملين في السفينة سهمين وللانكشاري والأهالي المرتزق سهم واحد.[1]

كان قسم من البضائع يصرف في أسواق المدينة، بينما قسم معتبر يوجه الى أوروبا بواسطة عدد من التجار اليهود والأوروبيين الذين احتكروا تقريبا تجارة الغنائم. وفي فترة القرن 17م أصبحت من اختصاص يهود ليفورنة الذين يشترون البضائع بأثمان زهيدة ويقومون ببيعها الى أوروبا.[2]

والجدول التالي يوضح غنائم البحرية الجزائرية في الفترة (1608-1618):[3]

السنوات	المراكب	الأسرى	الملاحظات
1608	42	860	بعض الأسرى أخذوهم وتم بيعهم خارج الجزائر.
1609	36	632	-
1610	23	384	-
1611	20	464	-
1613	16	230	بالنسبة لإيطاليا وحدها
1614	35	467	-
1616	35	767	-
1617	26	1763	منهم 663 من جزر مادير البرتغالية.
1618	19	1468	-
المجموع	251	7035	بمعدل سنوي يقارب 28 مركبا و781 أسير.

[1] -أمين محرز، المرجع السابق، ص 203.

[2] - فهيم لقوارة، ميناء مدينة الجزائر ودوره الاقتصادي في العهد العثماني، (ق10-11هـ/16-17م)، دار كوكب العلوم للنشر ولطباعة والتوزيع، الجزائر، 2023، ص 156.

[3] -محمد الأمين عطلي، نشاط البحرية في القرن السابع عشر وأثره في العلاقات الجزائرية الفرنسية، ملخص مذكرة شهادة الماجستير في تخصص التاريخ الحديث، معهد العلوم الإنسانية والإجتماعية، قسم التاريخ، المركز الجامعي بغرداية، 2011- 2012م، ص ص89-90.

هذا الجدول يبرز مدى انتعاش البحرية الجزائرية وتفوقها في أوائل القرن 17م أي خلال الفترة الممتدة من 1608- 1618م والدليل على هذا هو ارتفاع عدد المراكب والأسرى حيث تم تسجيل 251 مركبا و7035 أسير، نلاحظ الحجم الكبير للغنائم البحرية (السفن والسلع) في هذه الفترة نتيجة النشاط المكثف للأسطول البحري الجزائري داخل البحر المتوسط والمحيط الأطلسي ضد السفن التجارية للدول الأوروبية التي هي في حالة حرب مع الجزائر.[1]

وهذا جدول أخر لغنائم الجزائريين (ماي – أكتوبر 1619م):[2]

التاريخ	المراكب	الأسرى	الملاحظات
9 مايو	مركب من مارسيليا	4	أخلي سبيل المراكب، الطاقم والركاب الفرنسين.
1 جوان	4 سفن هامبورغية	عدد غير محدود	احتجزت المراكب والحمولة .
5 جوان	سفينتين هولنديتين	-	احتجزت الحمولة، أفرج عن البحارة وأخلي سبيل السفينة الأولى على الفور والأخرى في 12 جويلية
8 جوان	مركب اسباني	40 اسباني	أحتجز المركب والحمولة
25 جوان	سفينتين قادمتين من اسبانيا	اسبان، فلامنك وفرنسين في خدمة اسبانيا	عدد الأسرى غير محدود، أحتجزت السفينتين والحمولة.
1 إلى 10 جويلية	-	160 صقلي وأسيرين فرا من تونس	غارة مشتركة مع تونسيين على السواحل الصقلية غنيمة ثمينة جدا.

[1] - هيبة كنيوة، المرجع السابق، ص 88.

[2] - فهيم لقوارة، المرجع السابق، ص ص157-259.

13 جويلية	فرجاطة فرنسية	-	احتجزت الحمولة، أفرج عن البحارة ولكن الفرجاطة أفلتت.
5 أوت	مركبين اسبانيين	8 اسباني	أحتجز المركبين والحمولة
27 أوت	سفينة هامبورغية	17 ألماني	أحتجزت المراكب والحمولة.
31	-	72 اسباني	غارة على السواحل غاليسيا
6 سبتمبر	-	19 اسباني	غارة على السواحل غاليسيا
15 سبتمبر	غليوط اسبانية	25 اسباني	غنيمة ثمينة أخذت من الإسبان، أحتجزت المراكب
16 سبتمبر	4 سفن على الأقل منهم فرنسية وفلامنكية و إنكليزية	-	كانت تحمل بضائع اسبانية ، أحتجزت السفن والحمولة
20 سبتمبر	-	21 كناري والعديد نت الإسبان	غارات على السواحل الإسبانية الكناري احتجزت حمولة سكر
22 سبتمبر	مركب من طولون	-	افتدى الطاقم والمركب
29 سبتمبر	مركب من لاروشيل	-	أخلي سبيل الطاقم والمراكب واحتجزت الحمولة
30 سبتمبر	سفينتين فرنسيتين وسفينة فلامنكية وأخرى هولندية	-	احتجزت المراكب والحمولة ، أغرق طاقم وركاب احدى المراكب
6 أكتوبر	سفينتين هولنديتين	-	احتجز المركبين والحمولة

7 أكتوبر	سفينة انكليزية	-	احتجز المركب والحمولة
8 أكتوبر	-	24 ألماني و35 كناري	-
9 أكتوبر	مركب برتغالي	36 برتغالي	احتجز المركب وحمولة السكر
19 إلى26 أكتوبر	مركبين برتغاليين	77 برتغالي و18 اسباني	احتجز المركب والحمولة.
المجموع	25 مركب محتجز	578 أسير	-

يعكس الجدول المعروض كثافة النشاط العسكري للجزائر خلال سنة 1619م، حيث يوضح تواريخ متفرقة لعدد الغزوات والعمليات البحرية التي قادها الأسطول الجزائري ضد السفن الأوروبية أي عمليات بحرية على مدار السنة من مايو حتي أكتوبر مما يدل على استمرار عمليات الجهاد البحري، ومن خلال البيانات الواردة نلاحظ أن هذه العمليات تمت في مناطق مختلفة حققت بعضها نجاحا كبيرا مثل: عملية 1 إلى 10 جويلية التي تم فيها أسر 160 صقلي وأسيرين فرا من تونس ، بينما اقتصرت بعضها على غنيمة قليلة مثل: سفينة أو سفينتين ، وبالتالي يعد الجدول وثيقة مهمة توثق الحركية البحرية الجزائرية وتبرز كيف ساهم الجهاد البحري في تحقيق مكاسب مادية (غنائم السفن والأسرى).

أما الجدول التالي فيظهر حجم الغنائم البحرية في فترة (1674-1699م):[1]

السنة	حجم الغنائم	قيمة الغنائم
1674م	38	89108.37 فرنك
1675م	83	312988 فرنك
1676م	58	97387 فرنك
1677م	12	9143 فرنك
1681م	29 سفينة فرنسية.	750000 ايكي
1684م	24 سفينة لدول مختلفة، سفينتين برتغاليتين.	40000 قرش
1685-1686م	60 سفينة بعضها من البوارج لدول أوروبية مختلفة.	-

[1] - هيبة كنيوة، المرجع السابق، ص 183.

1687م	23 سفينة من بينها 3 سفت تجارية هولندية.	-
1688-1689م	19 سفينة فرنسية من المحيط الأطلسي وسفينة واحدة محملة بالكحول في البحر المتوسط، ومركب صقلي، وأخرى جنوي، وعدة سفن إيطالية.	-
1690-1692م	22 سفينة منها برتغالية وجنوية وهولندية أغلبها سفن صغيرة.	-
1697م	5 سفن منها سفينة هولندية تحمل 10000 قنطار من الحديد وسفينة برتغالية تحمل 4000 قنطار من السكر.	-
1698م	6 سفن منها سفينة هولندية، برتغالية بسلع عالية القيمة.	-
1699م	5 سفن هولندية، برتغالية، جنوية.	-

إن الغزو البحري الجزائري ظل محافظا على نشاطه طيلة القرن 17م ولكنه بدأ في التقلص وذلك بسبب معاهدات السلام التي أبرمتها الجزائر مع الدول الأوروبية حيث نتج عن ذلك تقلص الغنائم.[1]

كان اختيار الدايات الأوائل (1671-1689) من بين صفوف الرياس[2]، نظرا لنفوذهم وثرواتهم قاموا بتقليص نفوذ الديوان مما أدى إلى عمليات انتقامية أوروبية خاصة فرنسا وغارتها على الجزائر سنتي 1682و 1683م وسنة 1688م التي سببت أضرارا كبيرة على البحرية الجزائرية وبعد تلك الهجومات تناقصت ثروات الطائفة وقل نفوذهم وأدى إلى تراجع مداخيل البحرية.[3]

[1] - عطلي محمد الأمين، المرجع السابق، ص 99.

[2] -عزيز سامح ألتر، الأتراك العثمانيون في افريقيا الشمالية، ترجمة محمود علي عامر، ط1، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، بيروت، 1989، ص405.

[3] - محمد خير فارس، تاريخ الجزائر الحديث من الفتح العثماني إلى الاحتلال الفرنسي، ط1، دمشق، 1969، ص 70.

أما بداية القرن 18م فقد أسر الجزائريون في سنة 1701 ثمانية سفن منها 4 إيطالية وسفينتين تابعتان للبندقية وسفينة هولندية وأخرى برتغالية بها 101 أسير. والشيء الذي يوحي أن البحرية تراجعت هو أنه عند خروج 5 سفن جزائرية في سنة 1702م و1703م لم يرجعوا إلا بسفن صغيرة تابعة لصيادين.[1]

وبعد استرجاع وهران تراجعت غنائم البحر بسبب تضييق الإسبان للعمليات البحرية الجزائرية ذلك أن السفن الحربية لإسبانيا ومالطا ونابولي أصبحت تراقب وتقوم بغاراتها ضد السفن البحرية الجزائرية[2]، لكن مع هذا كانت العمليات البحرية الجزائرية تقوم بأسر بعض السفن والحصول على غنائم؛ ففي سنة 1730م قام البحارة الجزائريون بأسر أربع بواخر كان فيهم 22 شخص فرنسي[3].

وفي سنة 1732م لم تكن هناك غنائم[4] ويرجع هابنسترايت ذلك إلى أن السفن البحرية الجزائرية لم تغادر المرسى بقوله:" تخرج سفن إيالة الجزائر للبحث عن الغنائم عادة في بداية فصل الربيع، وإن كان ليس من المؤكد أن ترفع أشرعتها للإبحار هذه السنة نظرا للاستعدادات الإسبانية في ميناء مالقة لمهاجمة الجزائر، فمن الراجح أن يتوجه الأسطول الإسباني نحو وهران التي ظلت دوما في حوزة الإسبان الذين يحاولون الآن استرجعها. وهذا ما جعل البحارة الجزائريين يمكثون في المرسى."[5]

في عام 1733م ظهرت غنائم جديدة للجزائر وهي السفن الفرنسية والإنجليزية اللتان تزودان الإسبان بالجنود والذخيرة والمؤونة[6]، وذلك أثناء حصار الجيش الجزائري للإسبان عند استرجاع وهران، هذا ما اعتبرته الجزائر عملا عدائيا وقامت بالاستلاء على العديد من السفن وحصلوا على غنيمة ثمينة وعندما قام القنصل بتقديم شكواه كان الجواب": ملككم يسمى نفسه صديقي، وأنتم دائما في مقدمة من يقاتلوننا".[7]

في فترة 1765-1792م أثرت الأحداث التي وقعت في تراجع المداخيل منها حملة الدانمارك 1770م، الحملات الإسبانية 1775م، 1783م، 1784م، وبعدها شهدت الفترة اندلاع حرب الإستقلال الأمريكية بين

[1] -هيبة كنيوة، المرجع السابق، ص ص187-188.

[2] -جون ب ولف، الجزائر وأوروبا 1500-1830، ترجمة وتعليق أبو القاسم سعد الله، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 409.

[3] -يحي بوعزيز، علاقات الجزائر الخارجية مع دول وممالك أوروبا 1500-1830م، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر،2009، ص 97.

[4] - هيبة كنيوة، المرجع السابق، ص 191.

[5] - هابنسترايت، رحلة العالم الألماني:ج.أو.هابنسترايت إلى الجزائر وتونس وطرابلس 1145هـ/1732م، ترجمة وتقديم وتعليق ناصر الدين سعيدوني، دار الغرب الإسلامي، تونس، ص ص43-44.

[6] - هيبة كنيوة، المرجع السابق، ص 191.

[7]- D. Grammont, histoire D'Alger sous la domination turque(1515/1830), Ernest Leroux, éditeur 28, rue Bonaparte, paris, 1887, p p291-292.

عامي 1778-1783م، والتي استحوذت على اهتمام الدول الأوروبية، مما أدى في تأخر اسبانيا في شن حملتها الثانية إلى ما بعد انتهاء تلك الحرب، كما أن استقلال أمريكا شكل دافعا جديدا للنشاط البحري، حيث بدأت السفن الأمريكية التي انتعشت تجارتها في البحث عن موطئ قدم لها في البحر المتوسط، ونظرا لكونها لم تعد تبحر تحت حماية علم دولة كبرى بعد انفصالها عن بريطانيا، أصبحت هدفا سهلا ومرغوبا لرياس البحر الجزائري.[1]

والجدول الموالي يوضح قيمة غنائم البحرية الجزائرية ما بين (1793- 1815م):[2]

التاريخ	مجموع الغنائم بالفرتكات	عدد الغنائم
1793م	1.352.315.45	15
1794م	1.204.366.36	03
1795م	310.398.47	08
1796م	202.811.61	08
1797م	1.294.269.72	22
1798م	1.310.528.69	42
1799م	1.583.482.47	31
1800م	523.523.574.10	19
1801م	340.318	04
1802م	375.152.74	20
1803م	43.187.62	-
1804م	272.850.11	09
1805م	190.433.24	08
1806م	283.439.36	03
1807م	357.294.36	10
1808م	297.105.81	10
1809م	114.496.86	7
1810م	171.347.62	-

[1]- هيبة كنيوة، المرجع السابق، ص 202.

[2] -عقاد سعاد، المرجع السابق، ص ص74-75.

1811م	171.137.23	04
1812م	120.136.675.36	12
1813م	1720.329.74	03
1814م	19.57.132.86	17
1815م	770.415.74	08

قدرت الغنائم بين سنتي 1805و1815م بـ 8 ملايين فرنك منها 1800 أسيرا و30 سفينة، وفي سنة 1825 بلغت عدد الغنائم ثمانية سفن أغلبها هولندية وإسبانية وإنجليزية؛ قدرت قيمتها بحوالي 77041574 فرنكا، وفي سنة 1827 انخفضت إلى 700000 فرنكا.[1]

لم تتسم موارد الغزو البحري بالثبات، فقد ارتبطت بوضع العلاقات الخارجية للجزائر، وأيضا كانت تتغير تبعا لحال الأسطول الجزائري[2] حيث كان هناك علاقة طردية بين حجم الأسطول وحجم الغنائم، فكلما كان حجم الأسطول كبيرا وقويا كانت الغنائم ضخمة، وبتراجع قوته وعدد وحداته ستشهد غنائمه تراجع أيضا[3].

فقد عرفت في الفترة الأولى من العهد العثماني تزايدا كبيرا ثم بدأت في التناقص حتى كادت تتلاشى في القرن 18م، لكن في نهاية العهد العثماني عرفت نموا جديدا مع محاولة تطوير البحرية؛ خاصة في فترة انشغال أوروبا بحروب الثورة الفرنسية وفتوحات نابليون[4].

وليس من الصدفة أن البحرية الجزائرية بدأت في الإنتعاش مع بداية الحروب الأوروبية وانتهت بانتهائها لكن كان هناك عناصر شجعت على النمو الاستثنائي للقرصنة الجزائرية؛ ففي السابق كان مضيق جبل طارق تحت حراسة الأساطيل الإسبانية والبرتغالية المعادية للجزائر وكان من الصعب اجتيازه، غير أن إبرام معاهدة صلح مع إسبانيا بعد انسحابها من وهران والمرسى الكبير سنة 1792م، إضافة إلى عقد هدنة مع البرتغال في 1793 وأصبح مضيق

[1]-بلقاسم عياشي، المرجع السابق، ص 186.

[2] - توفيق دحماني، إيالة الجزائر...، المرجع السابق، ص 132.

[3] - هيبة كنيوة، المرجع السابق، ص 182.

[4] - بلقاسم عياشي، المرجع السابق، ص 186.

جبل طارق مفتوحا تماما أمام السفن الجزائرية لأن قاعدة جبل طارق بيد الإنجليز، هذه القاعدة التي قدمت للجزائر خدمات ثمينة وزودتها بمعلومات جد هامة عن تحركات سفن الأعداء[1].

إضافة إلى ذلك كانت الجزائر أيضا تقدم خدمات مماثلة للإنجليز، ومن جهة أخرى عندما احتل نابليون جزيرة مالطة في 1798م وضع حدا لقرصنة مالطة التي كانت تعرقل كثيرا تحركات سفن الجزائرية في شرق المتوسط، إضافة إلى تسابق الدول الأوروبية المتخاصمة من أجل صداقة الجزائر ومساعدها ضد أعدائها [2]، وكذلك تجديد النشاط البحري بعهود بحارة مشهورين في مقدمتهم الرايس حميدو(1790-1815م) [3] مما ساهم بقسط وافر في تغطية العجز المالي للإيالة خاصة هلال الفترة ما بين سنتي 1805و1815م بأرباح الجهاد التي بلغت ثمانية ملايين فرنك.[4]

لقد وضعت حملة اللورد اكسماوث لهذا الإنتعاش الإقتصادي حيث نتج عنها إطلاق سراح جميع الأسرى بدون مقابل [5]، ويضاف إلى ذلك معركة نافرين سنة 1827م التي خسرت فيها الجزائر جزءا كبيرا من أسطولها البحري[6]، ثم جاء الحصار الفرنسي للسواحل الجزائر من 1827م إلى 1830م فاعتبرت الضربة القاسية التي انهكت القوة العسكرية الجزائرية التي كان لها وزنها على مدار ثلاثة قرون، لقد ساهم هذا الخصار الذي استمر لثلاث سنوات متتالية في تضيق الخناق على الإقتصاد الجزائري أكثر[7].

رغم أن الأعمال البحرية الجزائرية فقدت أهميتها الإقتصادية إلا أنها بقية تؤدي ما عليها إلى آخر نفس في حياة الإيالة في ظل التغيرات الدولية الجديدة.[8]

[1] – المنور مروش، دراسات عن الجزائر في العهد العثماني القرصنة الأساطيل والواقع، ج2، دار القصبة للنشر، د.س، ص 471.

[2] – نفسه.

[3] –بلقاسم عياشي، المرجع السابق، ص186.

[4] –ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي...، المرجع السابق، ص 107.

[5] –فاطمة الزهراء سيدهم، المرجع السابق، ص 27.

[6] –علي آجقو– شهرزاد شلبي، المرجع السابق، ص 349.

[7] –شهرزاد شلبي، المرجع السابق، ص ص178-179.

[8] –هيبة كنيوة، المرجع السابق، ص 211.

2-1 – افتداء الأسرى:

1-أعدادهم:

شكل الأسرى الأوروبيون السلعة الأكثر رواجا في الجزائر ولقد كان عددهم كبيرا في القرن السابع عشر ميلادي فحسب بعض التقديرات الواردة في بعض المصادر الغربية أنه بلغ قرابة عشرات الآلاف؛ لكن قد يعد هذا التقدير الذي أوردته بعض هذه المصادر يميل إلى المبالغة مما يجعلنا نشك في صحة الأرقام المقدمة.[1]

الأعمال التي يقوم بها هؤلاء الأسرى تتوزع على الخدمات الإجتماعية والمهام الإقتصادية داخل مدينة الجزائر، لقد كان عدد الأسرى يختلف من سنة إلى أخرى[2]، فارتفاع عددهم يرجع أساسا إلى النشاط المكثف للبحرية الجزائرية،[3] فعملية الإحصاء هي مجرد أرقام تقريبية بعضها يأخذ الطابع الرسمي في حين أن البعض الآخر يعود لشهادات الأسرى الذين عاشوا في المدينة أو من خلال كتابات الرحالة، لكن الشيء المهم الذي ينبغي علينا معرفته هو أن عدد الأسرى بالجزائر شهد إرتفاعا خلال القرن 17م، ثم بدأ في الإنخفاض تدريجيا إلى أن بقي عدد الأسرى في مدينة الجزائر أثناء الإجتياح الفرنسي سوى 120 أسيرا[4].

ففي سنة 1621 بلغ عدد الأسرى 32.000 أسير حسب بعض الإحصاءات وبين سنتي 1628م-1634م تمكن الجزائريون من أسر 80 سفينة تجارية فرنسية تحمل 980 أسير، واستولوا بين سنتي 1628م -1641م على 131 سفينة انجليزية تحمل 2555 أسير، أما في احدى التقارير الإنجليزية سنة 1646م أكدت وجود مالا يقل عن 20.000 أسير.[5]

الجدول التالي يمثل عدد الأسرى بالجزائر (1580- 1729)[6]:

السنة	عدد الأسرى
1580م	حوالي 25.000
1585م	حوالي 20.000

[1] – فهيم لقوارة، المرجع السابق، ص 164.

[2] –ناصر الدين سعيدوني، ورقات ...، المرجع السابق، ص 195.

[3] – عطلي محمد أمين، المرجع السابق، ص 100.

[4] –بلقاسم قرباش، الأسرى الأوروبيون في الجزائر خلال عهد الدايات (1671-1830م)، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، قسم العلوم الإنسانية، جامعة مصطفي اسطمبولي، معسكر، 2015-2016م، ص 143.

[5] –نفسه.

[6] –أمين محرز، المرجع السابق، ص214.

1598م	حوالي 15.000
1619م	35.000/32.000
1625م	25.000
1634م	25.000
1631-1638م	60.000
1640م	40.000
1656م	40.000 /30.000
1660م	35.000
1662م	12.000(كاثوليكي)
1665م	أزيد من 40.000
1671م	14.000
1675م	12.000/10.000
1678م	30.000/20.000
1683م	40.000/35.000
1684م	35.000
1693م	4.000
1693م	2.600
1700م	10.000/8.000
1701م	3.000
1719م	4.000
1729م	10.000/9.000

هذا الجدول يقدم تقديرات إجمالية عن عدد الأسرى على مدى قرن ونصف؛ والشيء الملاحظ أن هذه التقديرات مبالغ فيها، فكيف يمكن لمدينة بلغ متوسط عدد سكانها نحو الستين ألف نسمة أن تستوعب ذلك العدد الضخم من الأسرى.[1]

[1] - أمين محرز، المرجع السابق، ص 215.

لكن الشيء المؤكد هو تقلص أعداد الأسرى مع منتصف القرن 18م[1]، وذلك في سنوات ازدادت فيها الكوارث والأوبئة والأمراض والأهم من ذلك تراجع نشاط البحرية الجزائرية. [2]

هذا الجدول يمثل إحصاء عدد الأسرى المتواجدون في الجزائر ما بين 1736-1816م[3]

السنة	الأسرى	السنة	الأسرى
1736م	1063	1774م	1376
1737م	931	1776م	1468
1739م	569	1780م	1494
1743م	582	1785م	1372
1745م	741	1789م	659
1758م	1571	1791م	715
1760م	1941	1795م	730
1766م	2004	1799م	1019
1768م	1131	1800م	860
1770م	1323	1801م	545
1771م	1320	1808م	1422
1746م	783	1810م	1357
1748م	1003	1813م	1475
1751م	1773	1814م	1656
1753م	632	1816م	1450

نلاحظ من خلال الجدول أن عدد الأسرى بين سنتي 1808و1816م مرتفع ويرجع ذلك إلى تجدد الحرب بين الجزائر وتونس وكذلك توتر العلاقات الأمريكية والدويلات الإيطالية.[4]

[1] – بوعلام صفاح، عبد القادر دوحة، العائدات المالية لإفتداء الأسرى المسحيين في الجزائر خلال العهد العثماني، مجلة عصور الجديدة، المجلد 11، العدد 2، جوان 2021م، ص 339.

[2] – عطلي محمد أمين، المرجع السابق، ص 101.

[3] – قرباش بلقاسم، المرجع السابق، ص ص155-157.

[4] – نفسه، ص 159.

انخفض عدد الأسرى بعد ذلك بسبب الحملة الأمريكية والإنجليزية على الجزائر 1815-1816 والتي أضعفت البحرية[1]، ثم تلك المؤتمرات الأوروبية التي تمنع العبودية المسحية في العالم الإسلامي؛ لعل أبرز هذه المؤتمرات مؤتمر فينا سنة 1815 والذي انعكس بالسلب على الجزائر فقد كانت أهدافه سياسية واقتصادية، فتحرير العبيد النصرانيين يعرقل تطور البلاد فيهدم الإقتصاد فبذلك تستغل الدول الأوروبية الفرصة من أجل فرض سيطرتها الإقتصادية والعسكرية على الجزائر.[2]

2- العائدات المالية لافتداء الأسرى النصرانيين في الجزائر:

لقد كانت رغبة كل أسير مسيحي في الجزائر هي نفسها رغبة كل أسير مسلم في الأراضي المسحية وهي الحصول على الحرية. لقد كانت طريقة التعامل مع الأسرى دقيقة حيث يودعون في سجن الباشا في انتظار بيعهم في سوق التخاسة عن طريق المزاد بالأسواق المحلية البادستانات؛ وهو سوق مخصص لتجارة الأسرى[3]، وذلك بعد أن يحتفظ الداي بعدد منهم[4]، ولذا نجد هؤلاء الأسرى موزعون بين مصالح البايلك وسكان المدينة.[5]

أما فيما يتعلق بإفتداء الأسرى في الجزائر غالبا ما يتم بالإعتماد على وسطاء أوروبيين من الدبلوماسيين والقناصل الذين كان يفرض عليهم واجبهم التدخل لدى السلطات الجزائرية نيابة عن المحتجزين من أبناء أوطانهم[6]، حتى أن وليم سبتسر ذكر أن العلاقات السيئة بين القناصلة الأوروبيين والدايات تؤدي إلى اشتداد الوطأة على الأسرى فقد أمر الداي إبراهيم سنة 1731م بأن يسلسل جميع المقبوض عليهم ويضربون ويبعثون إلى الأعمال الشاقة حتى حصول الموافقة على مبلغ أعلى للإفتداء، وكل هذا كان بسبب غضبه على إصرار قناصلة فرنسا وإسبانيا على أن الأسرى يجب أن يتم إطلاق صراحهم تحت مقتضيات معاهدة السلم التي بينهم.[7]

ويمكن أن تكون طريقة الإفتداء أيضا عن طريق شراء الحرية بمبالغ مالية؛ ومن ذلك مثلا ما نصت عليه معاهدة الجزائر الفرنسية المبرمة بتاريخ 7جويلية 1640م، والتي تضمن بندها 11 على أن الفرنسين الذين لا يزالون عبيد

[1] – قرباش بلقاسم، المرجع السابق، ص 162.
[2] – بلقاسم عياشي، المرجع السابق، ص 218.
[3] –بوعلام صفاح– عبد القادر دوحة، المرجع السابق، ص341.
[4] – شهرزاد شلبي، المرجع السابق، ص190.
[5] – ناصر الدين سعيدوني، ورقات...، المرجع السابق، ص194.
[6] –شهرزاد شلبي، المرجع السابق، ص 190.
[7] –وليام سبينسر، المصدر السابق، ص 159.

في الجزائر ونفس الشيء بالنسبة للمسلمين الأسرى الموجودين في فرنسا، سيتم تحريرهم ولكن في انتظار ذلك من يريد افتداء نفسه فإنه يستطيع ذلك بدفع الثمن الذي اشتراه بيه سيده. [1]

وتوجد عمليات تحرير الأسرى عن طريق منظمات الفدية الدينية [2]من بينها جماعة الثالوث المقدس[3]وتنظيم السيدة الرحمة[4] والتي أشرفت على أهم عمليات الإفتداء بالجزائر، وكان للتجار اليهود كذلك دور في ذلك؛ بما لديهم من وكلاء في كل من مرسيليا وفي إيطاليا وأمستردام، فبالإضافة إلى مهامهم (وكلاء اليهود في الجانب التجاري) فقد استخدموا كوكلاء للدفع. [5]

بما أن المسائل الكبرى التي تضمنتها بنود المعاهدات التي أبرمتها الجزائر مع بعض الدول الأوروبية[6] هي مسألة الأسرى؛ نقدم أحد الأمثلة عن طريقة تحرير الأسرى المنصوص عليها في معاهدات السلم:

فقد نصت معاهدة 21 مارس 1619 التي أبرمت بين الجزائر وفرنسا في بندها الرابع على أنه إذا حدث وساق أحد القرصان أسرى فرنسيين إلى سواحل الجزائر فإنه سيطلق سراحهم.[7]

تشكل تجارة الأسرى المسيحيين أحد المصادر الدخل الرئيسية، فكل أسير له قيمة محددة حسب مكانته، فالقابودان وهو رئيس السفينة، يتطلب إطلاق سراحه دفع ألفين وخمسمائة قرش، بينما معاونه وكذلك صانع السفن

[1] – حفيظ خشمون، مهام مفتدي الأسرى والتزاماتهم الاجتماعية في مدينة الجزائر خلال الفترة العثمانية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الإجتماعي لدول المغرب العربي، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، قسم التاريخ، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006-2007م، ص ص14-15.

[2] –شهرزاد شلبي، المرجع لسابق، ص 190.

[3]– منظمة الثالوث المقدس: تعتبر أكبر منظمة دينية لإفتداء الأسرى والأكثر نشاطا في العالم الإسلامي، تأسست من قبل القديس جون دوماتا وفيليكس دوفال في 28 جانفي 1198م وأطلق عليها إسم الثالوث المقدس وإفتداء الأسرى أعطى لها الإعتماد مباشرة من طرف الدير السانت ماترين في باريس، وتأسس لها فرع آخر في روما، وأصبح لها فروع عدة بالبلدان الأوروبية كإسبانيا، البرتغال، إنجلترا، إيطاليا، ألمانيا، المجر، النمسا ووصلت إلى غاية الهند، وأول رحلة لها كانت 1199م وتمكنت من تحرير 186 أسير في الفترة الحديثة نشطت هذه المنظمة أكثر في الجزائر وتونس. أنظر: قرباش محمد، المرجع السابق، ص ص188-189.

[4] – تنظيم سيدة الرحمة: تأسس هذا التنظيم في 10 أوت 1218م من طرف القديس "بير نولاسك" و"رمون دوبينافور" تحت رعاية ملك أرغونة " جاك الأول" وإعترف بهذا التنظيم رسميا البابا غريغوار التاسع، تعني أسم هذه المنظمة لدى المسحيون عموما إلى السيدة مريم العذراء، وارتبط تأسيس هذه التنظيمة بالرؤية التي رأها "بيرنولاسك" وملك أرغونة "جاك الأول" وهي أنهما رأيا السيدة مريم وأمرتهم بتأسيس تنظيمة لإنقاذ إخوانهم في الأسر تحمل إسم تنظيمة الرحمة. أنظر: حفيظ خشمون، المرجع السابق، ص ص38-39.

[5]–شهرزاد شلبي، المرجع السابق، ص 190.

[6] –حفيظ خشمون، المرجع السابق، ص 18.

[7] –نفسه، ص20.

يدفع كل منهم 15000 قرش، أما البحار فعليه تسديد ألف قرش، وعادة ما يكون ثمن إطلاق الأسرى الألمان أعلى من الآخرين لمهاراتهم في شؤون البحرية[1].

إن مبالغ الإفتداء تعود لخزينة الدولة والأسير بعد بيعه يسجل في الخزينة تحت عنوان ملك فلان[2]، وبعد تسليم أموال الفدية يسلم الأسير إلى المبعوث، ويعطى له معطف أبيض كرمز للولاء وتصدر له شهادة حرية، يأخذها المبعوث إذنا رسميا بالمغادرة،[3] ويتكون مبلغ افتداء الأسرى من سعر الأسير إضافة إلى تكاليف إضافية ملحقة بها تستفيد منها الخزينة. [4]

شهدت أسعار العبيد الأوروبيين تنوعا ملحوظا، فمع تراجع أعدادهم يقابله ارتفاع ثمن الإفتداء وكذلك تراجع اهتمام الأهالي بشرائهم بغرض الربح من ثمن الإفتداء[5]، وأصبح الأسرى قضية حكومية تستعملهم الدولة في أشغالها العامة وتستغل مشقة بعض الأشغال للضغط على الأسرى وأقاربهم ودولتهم للإسراع في افتدائهم.[6]

تلتزم الدول الأوروبية بدفع ثمن الفدية مع نفقات أخرى تحددها قوانين الدولة، فعملية الإفتداء صفقة تجارية تتطلب دفع مجموعة من الرسوم، ممثلة في مبلغ للخزينة يقدر بـ 1 بوجو عن كل 10 بوجو أي ما يعادل 10% من قيمة الإفتداء، فكانت تؤخذ من 12 ريال (7 فرنكات و50 سنتيما) ثمن ورقة الخروج إضافة إلى هدايا أخرى.[7]

ابتداءا من منتصف القرن 17م ارتفع ثمن الفديات فمتوسط ثمن الأسير قد تضاعف مرتين أو ثلاثة مرات تقريبا في ظرف أقل من قرن، وأسهم ذلك في تخفيف أثر انخفاض نشاط القرصنة الملموس خلال تلك الفترة وحجم الخسائر المترتبة عن ذلك، كما تبينه الأرقام التالية: [8]

سنة 1644: 155 ريال (أي حوالي 465 ليرة فرنسية).

سنة 1662: 500 فلورين.

[1] – هابنسترايت، المصدر السابق، ص 42.

[2] –شهرزاد شلبي، المرجع السابق، ص 191.

[3]– وليم سبينسر، المصدر السابق، ص 159.

[4]–بوعلام صفاح–عبد القادر دوحة، المرجع السابق، ص346.

[5] – عطلي محمد أمين، المرجع السابق، ص 103.

[6] – المنور مروش، دراسات عن الجزائر في العهد العثماني العملة الأسعار والمداخيل، ج1، دار القصبة للنشر، دس، ص ص300–301.

[7]– شهرزاد شلبي، المرجع السابق، ص 191.

[8] – أمين محرز، المرجع السابق، ص 218.

سنة 1666: 600 ليرة فرنسية.

سنة 1683: 750 فلورين.[1]

سنة 1685: 800 ليرة فرنسية.

سنة 1710: 200 ريال (أي حوالي 720 ليرة فرنسية).

17730: 925 فلورين.

1735: 1265 فلورين.[2]

سنتي 1750و1751م قام رهبان التثليث الإسبان بافتداء 334 أسيرا، ودفعوا مبلغ 30 ألف قرش إسباني عن 8 ضباط أي 3750 قرش عن كل ضابط، وافتداء 317 جندي إسباني فروا من وهران في 1786م بمبلغ 400 قرش إسباني عن كل واحد منهم، وقام القنصل الفرنسي بإفتداء 12 جنديا بمبلغ 587.55 قرش إسباني عن كل واحد وفي نفس السنة دفع الإسبان نحو مليون قرش اسباني لفدية 750 أسيرا، أما الأمريكان فقد افتدوا 27 اسيرا من بحارتهم بمبلغ 48300 قرش إسباني أي ما يعادل 1622.22 قرش عن كل واحد[3].

وفي سنة 1796م تم إطلاق سراح 195 أسير من كورسيكا بمبلغ 600 قرش اسباني لكل واحد، وافتداء البرتغاليون 200 أسير برتغالي بمبلغ 1200 قرش لكل واحد وذلك في سنة 1810م.[4]

المبحث الثاني: الهدايا والإتاوات.

فرضت الدولة الجزائرية على الأوروبيين المتعاملين معها تجاريا دفع إتاوات مقابل السماح لها بالملاحة في الحوض الغربي للبحر المتوسط، وإعطاء تجار تلك الدول امتيازات خاصة منها تخفيضات على الرسوم الجمركية، وهذا ينفي صفة اللصوصية القرصنية أو الإعتداء على حرية التجارة العالمية عن البحرية الجزائرية والتي حاول الكتاب الأوروبيين الصاقها للبحارة الجزائريين لتبرير تحرشاتهم والتمهيد لاعتداءاتهم.

[1]- بلقاسم عياشي، المرجع السابق، ص 217.

[2] - فهيم لقوارة، المرجع السابق، ص 171.

[3] - المنور مروش، دراسات عن الجزائر في العهد العثماني القرصنة...، المرجع السابق، ص 398.

[4]- نفسه، ص 398.

كان حكام الجزائر يشترطون أن تكون جل الدفعات في شكل مواد أولية أو مصنوعة مثل اللوح والبارود والأسلحة والحبال إلى غير ذلك مما تحتاج اليه الدولة في حياتها اليومية[1]، أو على شكل مبالغ مالية تشكل مصدرا مهما لدخل الدولة.[2]

تقدر قيمة الإتاوات حسب العلاقة التي تربط تلك الدول بالجزائر كما كان للظروف السائدة في تلك الفترة تأثيرها على تحديد مبالغ تلك الإتاوات.[3]

كانت الدول الأوروبية تدفع أنواعا مختلفة من الإتاوات منها اللزمة؛ وهي التزام تعاقدي مقابل السلم أو عدم تعرض الرياس للسفن التجارية للبلد المعنى، أو مقابل التزامات تجارية، وكذلك كانت تقدم العوائد وهي أعطيات وهدايا تقدم في المناسبات السعيدة أو بمناسبة تعيين القناصلة أو مجيء الوفود إلى الجزائر للتفاوض.[4]

من بين الدول التي كانت تقدم اللزمة مقابل السلم كل سنتين نذكر: الولايات المتحدة، البرتغال، هولندا، السويد، الدنمارك، ونابولي؛ كانت هذه الدول تقدم للجزائر الخشب والحديد والحبال وغيرها من المعدات لبناء وترميم السفن، فقد قدرت هذه الضرائب سنة 1822م بـ 126 ألف بياستير، أي ما يعادل 29 % من مداخيل الخزينة العامة للدولة.[5]

تقدر قيمة الإتاوات التي تدفعها إسبانيا سنويا 96.800 فرنكا من أجل مصالحها بالجزائر، وإقرار السلم معها؛ فمثلا بتاريخ 7 شعبان 1999هـ/ 1785م قامت بإرسال 2000 قنطار من البارود ، وفي سنة 1804م ألزمت بإرسال 9 مدافع من عيار 24 إضافة إلى 18 مدفعا من عيار 18، وأكدت سنة 1826 بمعاهدة سلم حيث دفعت 150000 فرنكا[6].

أما بالنسبة لفرنسا فقد دفعت سنة 1790م ما يقدر بـ 56700 فرنكا،[7] وألزمت بدفع 200000 فرنكا سنة 1816. و فيما يخص البرتغال فقد كانت ملزمة بدفع 20000 فرنكا، إثر معاهدة سنة 1822.كما أرغمت

[1]–محمد العربي الزبيري، مقاومة الجزائر للتكتل الأوروبي قبل الاحتلال، مجلة الأصالة، العدد 12، جانفي 1973م، ص121.

[2] –شهرزاد شلبي، المرجع السابق، ص196.

[3] – ناصر الدين سعيدوني، ورقات...، المرجع السابق، ص197.

[4]– صالح عباد، المرجع السابق، ص351.

[5] –شهرزاد شلبي، المرجع السابق، 197.

[6] –حنيفي هلايلي، بنية الجيش...، المرجع السابق، ص72.

[7]– جمال قنان، معاهدات الجزائر مع فرنسا 1619–1830م، طبعة خاصة وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص 173.

سردينيا بدفع 21600 إثر معاهدة 1746، وكانت الإتاوات السنوية تقدر بحوالي: 54000 فرنك حتى سنة 1816م.[1]

تعهدت إنجلترا سنة 1807م بدفع مبلغ 267500 فرنك مقابل حصولها على الإمتيازات،[2] بالإضافة إلى تزويد الجزائر بالمدافع والذخيرة الحربية، وكانت تدفع للجزائر ما يقارب 350000 فرنك إلى غاية 1816م[3]. وقدمت هولندا في الفترة الممتدة ما بين 1807و1816م مبلغا قدر بـ: 160 ألف فرنك ودفعت الدنمارك سنة 1822م ما يقارب 180 ألف فرنك، والسويد قدرت لزمتها سنة 1822م بـ 120 ألف فرنك[4]،

إضافة إلى ذلك ، فقد كانت البندقية تدفع الإتاوات المفروضة عليها سنة 1763م والمقدرة بـ: 5000 ريال، ووافقت البندقية في سنة 1802م على دفع مبلغ 50 ألف دوكة و5 آلاف كل سنة للجزائر وذلك مقابل حصولهم على امتياز يسمح لهم بتسيير 15 سفينة تجارية في البحر المتوسط[5].

وبالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية فقد كانت الإتاوات المفروض عليها دفعا في سنة 1783م تقدر بمبلغ مائة ألف دولار سنويا، كما تمكنت الجزائر من مساعدة الولايات في عقد معاهدة سلم مع طرابلس وتونس وذلك مقابل دفع مبلغ مليون دولار في سنة 1797م[6].

إمتنعت الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1815م عن دفع اللزمة بعد أن ضرب الأسطول الجزائري أحد سفنها[7]، واكتفت بدفع العوائد فقط، كما امتنعت هولندا بعد مشاركتها في حملة اكسماوث على الجزائر 1816م.وكانت تونس أيضا تدفع إتاوة للجزائر ليس بسبب القرصنة لكن بسبب التبعية المفروضة عليها؛ وكانت اتاوتها تتضمن الزيت والصابون السائل وهدايا أخرى من الشاشيات التي كانت تقدم لكبار الشخصيات، وكل هذه الإتاواة كانت تقدر بحوالي 150 ألف جنيها[8].

[1] -حنيفي هلايلي، بنية الجيش...، المرجع السابق، ص72.

[2] -شهرزاد شلبي، المرجع السابق، ص 198.

[3] -حنيفي هلايلي، بنية الجيش...، المرجع السابق، ص 73.

[4] - شهرزاد شلبي، المرجع السابق، ص 198.

[5] -حنيفي هلايلي، بنية الجيش...، المرجع السابق، ص 75.

[6] - نفسه، ص 74.

[7] - عقاد سعاد، المرجع السابق، ص 80.

[8] -صالح عباد، المرجع السابق، ص 352.

أما فيما يخص الهدايا التي تقدمها الدول الأوروبية فتعرف بالهدايا القنصلية؛ تقدم على يد قناصلها أو وكلائها في مختلف المناسبات السعيدة[1]. أعتبرت هذه الهدايا من العوامل المساهمة في إثراء خزينة الدولة كما حددت فترات قوة الدولة وضعفها[2]، حيث سعت هذه الدول في ربط علاقات جيدة مع الجزائر بواسطة الهدايا فعند تعيين قنصل جديد يجب على كل واحدة من تلك الحكومات أن تبعث مع ممثلها بهدايا ثمينة. [3]

عند تقديم القنصل أوراق اعتماده في الجزائر يقدم الهدايا إلى الداي وكبار الضباط وهذا عبارة عن التقدير الذي يكنه القنصل للدولة عموما وللحاكم (الداي) خصوصا، لكن مع مرور الوقت أصبحت تقدم إلى أصحابها ولا تثير فيهم الرضا؛ حيث أصبح القنصل قبل نزوله من السفينة يجرى معه تحقيق حول ما إذا كان يحمل معه هدية ونجد أن كثيرا ما تعاد الهدية إن لم تكن كافية. بعدها أمرت الجزائر بتغيير القناصلة بوقت قصير بهدف دفع هدية مرة في كل سنتين وهذا ما استجابت له الدول التي تدفع الضرائب للجزائر وسمية هذه الهدية بهدية السنتين[4].

لقد نظمت الهدايا القنصلية في عهد الباشا بابا علي الذي اشترط أن يستبدل القناصلة كل سنتين بالنسبة لفرنسا والسويد وذلك حتى تصله الهدايا بانتظام[5].

لقد سعت بعض الدول الأوروبية إلى التخلص من ثقل هذه الهدايا واعتبرتها إهانة، ولذلك شنت الدانمارك حملة عسكرية عليها سنة 1770م لكن باءت بالفشل واضطرت إلى شراء الصلح مع الجزائر بـ 1000000 ايكو، وسفينتين محملتين بمواد حربية.[6]

كانت كل من البرتغال، فيينا، السويد، الدانمارك والمدن الإيطالية، وهولندا وكذلك فرنسا وإنجلترا، وإسبانيا، والولايات المتحدة يدفعون كل عامين هدية تصل قيمتها 30 ألف سكة.[7]

[1] – بليل رحمونة، القناصل والقنصليات الأجنبية بالجزائر العثمانية من 1564إلى 1830م، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران، 2010-2011م، ص101.

[2] –شهرزاد شلبي، المرجع السابق، ص193.

[3] –مولود قاسم نايت بلقاسم، شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل سنة 1830، ج 1، شركة دار الأمة،2007، ص78.

[4] – وليام شالر، المصدر السابق، ص 65.

[5] –صالح عباد، المرجع السابق، ص 353.

[6] – بليل رحمونة، المرجع السابق، ص 108.

[7] –شهرزاد شلبي، المرجع السابق، ص 195.

لقد بلغت قيمة الهدايا القنصلية الهولندية 30 ألف جنيه كل سنتين، ونفس القيمة بالنسبة للهدايا الدنماركية، أما هدايا السويد فقد قدرت بـ: 30 ألف فرنك[1]، كما عرفت الهدايا الفرنسية المقدمة للجزائر تطورا خلال القرن 18م وهذا ما يظهر في الجدول التالي:[2]

السنة	1742م	1763م	1774م	1791م	1805م	1811م	1814م
قيمة الهدية	6400	13200	16600	48500	80000	150000	113000

يعود هذا الإرتفاع إلى التنافس بين القناصلة والمبعوثين في تقديم الهدايا فلكل يحاول تقديم الأفضل.[3]

غير أن الفترة الأخيرة من حياة إيالة الجزائر، شهدت تراجع في قيمة هذه الإتاوات والهدايا التي كانت تدفعها الدول الأوروبية للجزائر، فلم تعد التزامات مالية بالمعنى الصحيح تساهم بمدخول محترم لخزينة الدولة، بل أصبحت كجرد هدايا دبلوماسية وترضيات مالية تقدمها الدول الأوروبية مقابل السماح لهم بالملاحة البحرية في الحوض الغربي للمتوسط، ونيل الإمتيازات التجارية.[4]

المبحث الثالث: النشاط التجاري الخارجي

شكلت التجارة الخارجية أحد الركائز الأساسية في الاقتصاد المالي لإيالة الجزائر خلال العهد العثماني، حيث ساهمت بشكل فعال في تدعيم مداخيل الخزينة العامة إلى جانب الموارد الأخرى. وقد استفادت الجزائر من موقعها البحري الإستراتيجي؛ الذي سمح لها في التحكم في جزء كبير من حركة الملاحة والتجارة البحرية في غرب المتوسط، فقد مكن هذا الوضع من ربط علاقات تجارية مع العديد من الدول الأوروبية وحتى العربية، كما فرض نظام إقتصادي قائم على التبادل التجاري وجني العوائد من خلال الرسوم والضرائب.

وينقسم هذا النشاط إلى عنصرين رئيسيين هي: حركة الصادرات والواردات، ونظام الجمارك الذي كانت تطبقه الإدارة الجزائرية على مختلف العمليات التجارية.

[1]- صالح عباد، المرجع السابق، ص 353.

[2] - بليل رحمونة، المرجع السابق، ص 103.

[3]- نفسه، ص 103.

[4] - ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي...، المرجع السابق، ص 108.

1_الصادرات:

يكاد يجمع معظم الباحثين الذين إهتموا بدراسة التجارة الخارجية للجزائر خلال العهد العثماني، خاصة ما بين أواخر القرن 16م وبداية القرن 19م؛ وذلك استنادا الى المصادر الغربية على أن العلاقات التجارية التي ربطت الجزائر بالخارج ممثلة في تجارة الرقيق الأوروبيين وغنائم البحرية وهم في الوقت نفسه يقللون من أهمية الصادرات الأخرى من غير الغنائم.[1]

كانت الجزائر تجري مبادلات تجارية مع الدول المجاورة كتونس والمغرب وليبيا والسودان والنيجر والمالي تتم بريا عن طريق القوافل المحملة بالسلع، كما كانت موانئ الجزائر تصدر المنتوجات المحلية الصناعية والفلاحية لتركيا والدول الأوروبية والمشرق العربي. ورغم حالة العداء المستمر بين الحكومة الجزائرية وأغلب الدول الأوروبية إلا أن الجزائر كانت تصدر وتستورد من هذه الدول.[2]

ومن أهم الدول التي تعاملت مع الجزائر في العمليات التجارية نذكر:

1-1-البلدان الإسلامية:

-تونس: تشترك تونس في حدودها مع الشرق الجزائري عن طريق البر والبحر وهذا ما أسس علاقات تجارية بين الإيالتين فكانت القوافل التجارية تسير باستمرار[3]. ولقد اشتملت الصادرات على: المواشي والأنعام وتضم أيضا منتوجات صوفية محلية كالبرانس والجيب الصوفية "القشابية" والبضائع الأجنبية والأقمشة الحريرية، وكان للتمور حظ وافر من التجارة الخارجية بين البلدين، قدرت القافلة التي تتجه في كل شهر نحو تونس بما يعادل 300 بغلا وكانت أرباحها مرتفعة تفوق رأسمالها وتقدر فوائدها بحوالي: 500000 فرنك شهريا.[4]

---

[1] – أمين محرز، المرجع السابق، ص 195.

[2] – عمار عمورة، الجزائر بوابة التاريخ ما قبل التاريخ إلى 1962، دار المعرفة، ج1، 2009، ص 222.

[3] – نصيرة نواصر، لمحة عن الوضع التجاري في ايالة الجزائر أواخر العهد العثماني، مجلة البحوث التاريخية، المجلد 6، العدد 2، ديسمبر 2022، ص 499.

[4] – عبد الرزاق قشوان، الواقع الإقتصادي والإجتماعي في الشرق الجزائري (1219-1282هـ/ 1804-1871) دراسة مقارنة، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية الآداب والحضارة الإسلامية، قسم التاريخ، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، 2017-2018م ص 115.

–المغرب الأقصى: لم تكن نشيطة مثل تونس فقد شملت صادرات الجزائر إليها الأقمشة الصوفية والقطنية والحريرية والمصنوعات المحلية، كما تصدر الأسلحة والأقمشة الهندية والقسنطينية والحرير التونسي.[1]

–بلاد المشرق: كان موسم الحج أهم المناسبات التي تنشط فيها الحركة التجارية لدول المغرب العربي، حيث كانت من أسباب النمو والتطور الإقتصادي وهذا لما يجنيه من أرباح لهذه الدول، منها تحسين المستوى المعيشي كما ساهمت في تطور إقتصاده بتوفير رؤوس الأموال[2]. وكانت أهم علاقات الجزائر في هذا الجانب مع مصر؛ حيث كان للجزائر وكلاء في مصر يسهرون على إدارة وتسيير شؤونها الإقتصادية خاصة تجارة الملح والبارود، وكانت مصر تشتري من الجزائر الخيول والزيوت[3].

–بلاد السودان: إشتملت السلع الصادرة على كميات كبيرة من الحبوب؛ من قمح وشعير وفول وحمص وكانت تشحن من الشرق الجزائري، إضافة الى الزيوت والتمور والأقمشة الصوفية والحريرية والبارود والبنادق والسيوف والمرجان.[4]

لقد كان سكان مدينة الجزائر يصنعون مختلف الأقمشة الحريرية والأحزمة، يصدرونها إلى مملكة المغرب وتونس وطرابلس وكامل أنحاء آسيا، كما اشتهرت معسكر بصناعة البرانيس وكان السعر الذي يباع به البرنوس الواحد هو: 100 فرنك[5].

–المماليك الإفريقية: ارتبطت في تجارتها الجزائر أيضا مع الصحراء مثل: غاو، كانو، تمبكتو واعتمدت في ذلك على النقل بالجمال التي كانت تسير عبر الصحراء بمعدل الميلين والنصف في الساعة وهذا بمعدل 15 إلى 17 ساعة في اليوم.[6]

[1] – نصيرة نواصر، المرجع السابق، ص ص500–501.

[2] –رشيد خفيان، الطرق والقوافل التجارية بين الحواضر المغاربية وأثارها الحضاري في العهد العثماني خلال القرنين 11–12هـ/ 17–18م، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، كلية الآداب والحضارة الإسلامية، قسم التاريخ، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، الجزائر، 2013–2014م، ص ص96–98.

[3] – شهرزاد شلبي، المرجع السابق، ص 202.

[4] – نصيرة نواصر، المرجع السابق، ص501.

[5] – رشيد مريخي، المرجع السابق، ص 89.

[6] – وليم سبينسر، المصدر السابق، ص 143،

1-2-الدول الأوروبية: شهد التبادل التجاري بين الجزائر والدول الأوروبية انتعاشا وتدهورا؛ والسبب في ذلك أن هذا النشاط تتحكم فيه نوعية العلاقات الخارجية التي تتأرجح بين الحرب والسلم.

كانت الجزائر توفر للبلدان الأجنبية الأقمشة الخشنة، والقطن، والعنب، والسكر، والقهوة ،والحبوب، والمواشي[1]، ففرنسا من أهم الدول التي تتعامل معها تجاريا وقد تمثلت صادرات الجزائر لها في المرجان والجلود والحبوب (القمح، الشعير، الفول) إذ يسمح لها بألف حمولة من الحبوب سنويا وكانت الشركة الإفريقية[2] هي من تتولى التعاملات وقد استمر ذلك إلى غاية 1794م[3].

بعد طلك ، تم التخلي لشركة بكري وبوشناق فبلغت صادرات الحبوب قرابة الـ 16000 كيلة من القمح بمبلغ 3000 دولار سنويا، وفي 1789 وصل المبلغ إلى حوالي 15مليون،[4] وكان القمح الجزائري أكثر طلبا في الأسواق الإيطالية ويفضله التجار على جميع أنواع القموح؛ وذلك يعود لجودته لصنع مختلف أنواع العجائن فقد أشار إلى ذلك شالر بقوله: " القمح الجزائري من النوع الصلب، والدقيق الذي يطحن منه يشبه الرمل في مظهره وهو صعب للعجن ولكن الخبز الذي يصنع منه لذيذ الطعم"[5].

ويعد الصوف الجزائري من النوع الممتاز فقنطار منه يساوي قبل غسله ومشطه في الأسواق الفرنسية والإيطالية خمسين فرنك.[6]

إزدهرت تجارة المرجان بداية من عام 1799م وبلغ إنتاجه ما بين 1804م و1805م أكثر من 15مليون من المرجان الخام بعضه من سواحل إيطاليا.[7]

[1] – فيليبوبانانتي، قصة إقامة الأسير الإيطالي فيليبوبانانتي في مدينة الجزائر 1813، ترجمة بوطبة لخضر، دار كوكب العلوم للنشر والطباعة والتوزيع، الجزائر، 2024م، ص ص268-269.

[2]– الشركة الملكية الإفريقية: تأسست في 22 فيفري1741م تعتبر أهم شركة فرنسية بالشرق الجزائري تضم شركتان مؤسستان أحدهما بعنابة وهو حصن فرنسا الباستيون، والثانية مركز القالة لصيد المرجان، استحوذت على تجارة الحبوب والزيوت والشموع التي تحتاجه فرنسا. أنظر: نصيرة نواصر، المرجع السابق، ص ص501-502.

[3] – نفسه، ص 502.

[4] – شهرزاد شلبي، المرجع السابق، ص 203.

[5] –وليم شالر، المصدر السابق، ص ص29-30.

[6] – نفسه، ص 33.

[7] – يحي بوعزيز، علاقات الجزائر الخارجية ...، المرجع السابق، ص 117.

أما بريطانيا فكانت علاقاتها مع الجزائر يسودها السلم والصداقة، فتحصلت على حق صيد المرجان وتجارة الحبوب في الشرق الجزائري مقابل ما تقدمه من سلاح وعتاد وآلات حديدية إضافة إلى المواد الكيميائية والأقمشة.[1]

وبالنسبة للولايات المتحدة الامريكية؛ فبعدما عقدت معاهدة سلم مع الجزائر مقابل شروط مرهقة، جعلتها تدفع مبالغ ضخمة، إضافة إلى دفع ضريبة سنوية على شكل عتاد حربي.[2]

تعتبر التجارة الخارجية ذات مكانة في حياة السكان والسلطات وخاصة وأنها كانت تعتبر مصدرا من أهم مصادر تنمية الخزينة الجزائرية ذات الشهرة العالمية في ذلك الوقت[3].

2- الضرائب ورسوم الميناء:

بما أن ميناء الجزائر من أهم الموانئ التي يزورها التجار الغربيون على الضفة الجنوبية للبحر المتوسط؛ حيث كانت المراكب التي تأتي إليها من إنجلترا وإسبانيا والموانئ الفرنسية والإيطالية وحتى البلدان الإسلامية؛ مثل إسطنبول والإسكندرية، وكانت السلع الداخلة إلى ميناء الجزائر مختلفة ومتنوعة. يشمل الميناء على بوابتين في غاية الأهمية الاقتصادية؛ البوابة الأولى تسمى باب الجمارك، حيث يوجد بالقرب منها مصلحة تضم مكتبا وعدة مخازن لحفظ السلع وكان خوجة الجمارك (خوجة الكمرك) مشرفا عليها، إذ يقوم بتسجيل السلع قبل دخولها إلى المدينة، أما البوابة الثانية فهي باب الجزيرة يقصد بها مختلف الفئات من صيادين وبحارة وتجار محليين.[4]

أعطى الحكام قيمة فائقة للجمارك التي تعتبر عملية هامة لمراقبة الحركة التجارية والمداخيل المتأتية عنها، فيقومون بتعيين موظفين مرموقين للإشراف على الجباية؛ لكونها المصدر الهام لعائدات الإيالة المستخدمة في دفع رواتب الحكام والإنكشارية.[5]

يقوم قائد المرسى الكبير والترجمان وبعض القباطنة بجمع حقوق الجمارك لصالح الدولة منها حق التوقف بالموانئ الجزائرية المقدرة بـ: 20 قرشا توضع في حسابات إيالة الجزائر أو الدولة العثمانية؛ حتى وإن كانت ملكيتها ترجع إلى

[1] -شهرزاد شلبي، المرجع السابق، ص 203.

[2] -مولود قاسم نايت بلقاسم، المرجع السابق، ص 228.

[3] -محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص ص112- 113.

[4] - فهيم لقوارة، المرجع السابق، ص 150.

[5] - فاطمة الزهراء سيدهم، المرجع السابق، ص 27.

اليهود أو النصارى، و40 قرشا على السفن التي ترجع ملكيتها للدول الأوروبية المسالمة و80 قرشا على سفن الدول المعادية.[1]

كان الإذن بالإرساء حددت رسومه بـ 30 ريالا، أي ما يعادل 12 دولار أو 18 فرنكا، وتم رفع هذا المبلغ حيث وصل إلى نصف سلطاني و72 فرنكا للدول الصديقة[2].

أما سفن الدول الأوروبية فتدفع 35 ريال إلى الخزينة العامة ويمنح عنها إيصال قانوني، وتسجل الرسوم لضمان عدم مخالفتها[3]. إضافة إلى رسوم بناء وتصليح السفن[4] والمبالغ التي تدفعها السفن مقابل الإسترشاد بفنار المرسى وهي 12 فرنكا عن كل سفينة، أو تتكفل بمنحها لرياس مستأجرين لمصاحبة السفن العاملة بين المراسي الجزائرية وهي 10سكات جزائرية، وللترجمة الملحقين بالسفن الراسية بالميناء يدفع 3 سكات محبوب.[5]

وإذا استمرت إقامة أسطول أو سفينة حربية في الميناء ثلاثة أيام، ترسل إليه السلطات هدية وهي عبارة عن عجول ودجاج وخبز وفواكه وخضر وبعدها يدفع قنصل الدولة التي يتبعها الأسطول أو السفينة 40 دولارا للتحية ومبلغ 14 دولارا مقابل الهدية.[6]

وكذلك الهدايا التي يحصل عليها قائد المرسى مثل الهدية الإلزامية المعروفة بحق البشماق والمقدرة بـ 4 ريالات والتي يحصل عليها عند زيارته للسفن الأجنبية وإستقباله لقباطنتها،[7]

ولتمكين الدولة من الحصول على مداخيل أخرى قامت بفرض رسوم على السلع، حيث كانت في القرن 16 م كل سلعة قادمة من البلدان الأوروبية يفرض عليها رسم يقدر بحوالي 11 % ليرتفع في منتصف القرن 17 م إلى 12,5 %من قيمة السلعة، وكانت معظم الدول تستفيد من بعض الإمتيازات مثل فرنسا وإنجلترا [8] فتجارها لم يكونوا

[1] – ناصر الدين سعيدوني، الملكية والجباية...، المرجع السابق، ص 146.

[2]– شهرزاد شلبي، المرجع السابق، ص 204.

[3] -Albert Devoulx, Tacherifat, Recueil De Note Historique Sur L 'administration de l'ancienne Régence d'Alger, Alger, 1852, p48.

[4]–وليم سبينسر، المصدر السابق، ص 155.

[5] – ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي...، المرجع السابق، ص 102.

[6] – وليم شالر، المصدر السابق، ص 66.

[7] – ناصر الدين سعيدوني، الملكية والجباية...، المرجع السابق، ص 147.

[8]– فهيم لقوارة، المرجع السابق، ص ص152.

يدفعون سوى 5% من قيمة السلع المستوردة إلى الإيالة و 2،5 % عن السلع التي كانوا يصدرونها إلى بلدانهم؛ وذلك بموجب معاهدة 1700م التي جددت عام 1716م[1] وهذا إنعكس سلبا على تطور نظام الجمارك.[2]

بالنسبة للسلع التي تأتي من المشرق كانت تقام المعاملات بمكتب الجمارك بباب البحر، أما سلع البلدان الأوروبية فجمركتها كانت تقام بدار الإمارة. وبما أن المراقبة غير دقيقة فإن الرسوم التي كان من المفروض أن تدفع قيمتها 12,5 % يدفعون في الحقيقة 4 % ، وأما تلك المفروضة على المسلمين وقيمتها 5 % فإنهم لا يدفعون سوى 1 % من قيمة السلعة الحقيقية.[3]

[1] – ناصر الدين سعيدوني، الحياة الريفية...، المرجع السابق، ص 489.

[2] – ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي...، المرجع السابق، ص 104.

[3] –فهيم لقوارة، المرجع السابق، ص ص152–153.

خاتمة

بعد دراسة شاسعة لموضوع الموارد المالية لإيالة الجزائر خلال العهد العثماني، يمكن القول أن النظام المالي في الإيالة تميز بتركيبة معقدة خضعت لتقلبات الأوضاع الداخلية والخارجية، ومثل مرآة عكست طبيعة السلطة الحاكمة وأدواتها في فرض الهيمنة على الأرض وتحقيق الإستقرار الداخلي.

أثرت جملة من المتغيرات على استقرار الموارد المالية للإيالة لعل أبرزها:

– الثورات الداخلية التي كان لها الأثر المباشر والعميق على القطاع المالي للدولة، فقد أسهمت تلك الثورات في زعزعت الإستقرار الداخلي واضطراب عملية الجباية وانخفاض موارد الدولة، وأجبرتها على تحويل جزء من مواردها المالية والعسكرية لقمع التمردات التي تحدث من حين لآخر، إضافة إلى تراجع الأنشطة الإقتصادية، وتعطل الأسواق.

–أما على الصعيد الخارجي فقد أدت النزاعات الحدودية على كل من المغرب وتونس إلى استنزاف جزء هام من موارد الإيالة، نتيجة للحملات العسكرية المتكررة التي تطلبت نفقات كبيرة لتأمين الحدود وفرض النفوذ، كما كانت الهجمات البحرية والضغوط الدبلوماسية الأوروبية من أبرز العوامل المؤثرة على مالية الإيالة، والتي تجسدت في المؤتمرات الدولية التي هدفت بشكل صريح إلى القضاء على النشاط البحري الجزائري باعتباره أحد أهم المصادر المالية للدولة، فقد أدى الضغط الجماعي إلى تقليص مداخيل الإيالة، كما ساهمت حالة عدم الاستقرار السياسي، الناتجة عن الصرعات داخل الجهاز الإداري في تقليص القدرة على إدارة الشؤون المالية بشكل منتظم.

–ولم تكن العوامل الإقتصادية بمعزل عن هذا التأثير، إذ ساهم احتكار فئة من اليهود للنشاط التجاري خاصة منذ أواخر القرن 18م في إضعاف الموارد المالية لإيالة الجزائر، حيث سيطرو على تجارة الحبوب والمواد الأولية، وتعاملوا مباشرة مع فرنسا عبر الشركات والتي حصلت على امتيازات واسعة، واستفادت من قروض ضخمة من خزينة الدولة دون ضمانات، كما أدى تواطؤ اليهود مع المصالح الفرنسية إلى تصدير المنتوجات الزراعية بأسعار زهيدة، ما أضر باقتصاد الإيالة وزاد من حدة التدهور المالي خاصة مع إمتناع فرنسا عن تسديد ديونها.

كما وجد تداول للعملات المزيفة في الأسواق والتي أدت إلى وجود عملات نقدية دون قيمة، وهذا ينجر عنه انخفاض من قيمة العملة الرسمية وفقدان الثقة فيها.

– كما لا يمكن إغفال أثر الكوارث الطبيعية والأوبئة المتكررة على الوضع المالي للإيالة، حيث تسببت في انخفاض الإنتاج الزراعي، وارتفاع الأسعار، وتراجع النشاط الاقتصادي بصفة عامة، وقد أثر هذا على الخزينة التي كانت تعتمد على جباية الضرائب من الأنشطة الفلاحية والتجارية، مما زاد من حدة الأزمة المالية.

وأمام هذه التحديات التي واجهت الإيالة، كان من الضروري أن تعتمد على موارد مالية متنوعة لضمان الإستقرار الاقتصادي، فقد شكلت الموارد المالية الداخلية الركيزة الأساسية في تموين الدولة في ظل التقلبات السياسية، فقد اعتمدت الإيالة على مختلف الضرائب والرسوم التي تم تحصيلها من مختلف الأوساط، سواء من المناطق الريفية التي عرفت أنظمة جباية ترتبط بالأرض، أو من المدن التي تميزت بتعدد الرسوم المرتبطة بالأنشطة الاقتصادية والحرفية، فضلا عن الضرائب الظرفية التي فرضت لتغطية الحاجة وبهدف تدعيم القدرة المالية لخزينة الدولة.

تعتبر الضرائب والرسوم المفروضة على القطاع الريفي ركيزة مهمة في تمويل خزينة الإيالة، تميزت بالتنوع والمرونة، تبعا لإختلاف طبيعة الأرض، سواء كانت أراضي خاصة أو تابعة للبايلك، أو أراضي العرش، وشملت هذه الضرائب أشكالا نقدية وعينية فرضت على المحاصيل الزراعية، والثروة الحيوانية.

ارتبط تنوع الرسوم المفروضة على السكان باختلاف الفئات وتعدد الأنشطة التي تمارسها، حيث شملت هذه الرسوم الدنوش وعائدات البايلك، إلى جانب الضرائب التي فرضت على الحرفيين والنقابات المهنية، ويبرز هذا التنوع مدى أهمية المراكز الحضرية كمصدر مالي أساسي للإيالة.

تكشف دراسة الموارد المالية الداخلية لإيالة الجزائر عن نظام جبائي مبني على أسس متعددة، شمل الأرياف والمدن، إلى جانب ضرائب ظرفية فرضت في الحاجات والمناسبات، وغالبا ما كانت هذه الأخيرة تفرض بحجة سد العجز وتغطية النقص الذي قد يطرأ على مردود الضرائب الأساسية، ما يلفت الإنتباه في نظام الجباية خلال العهد العثماني في الجزائر هو تعدد أنواعه، وتفاوت مقاديره، وتنوع تسميته، فنفس الضريبة قد تحمل اسما مختلفا من منطقة إلى أخرى.

أما الموارد المالية الخارجية فقد شكلت مصدرا هاما في تمويل خزينة الدولة، تنوعت هذه الموارد بين ما حققته الإيالة من أرباح عبر البحر من غنائم وأسرى، وما تقدمه الدول من هدايا قنصلية وإتاوات دولية، فضلا عن العائدات الناتجة عن النشاط التجاري ورسوم الجمارك. وقد أظهرت هذه الموارد بالرغم من عدم انتظامها إلى أن إيالة الجزائر تمكنت من استغلال موقعها الجغرافي وقوتها العسكرية في تحقيق التوازن المالي، ومكنها من تسيير شؤونها الإدارية والعسكرية طيلة قرون.

تعكس أرباح غنائم البحر الطابع الحربي لإيالة الجزائر وارتباطها الوثيق بموقعها الجغرافي، حيث تأثرت هذه الموارد بالعلاقات الخارجية للجزائر، كما كانت تتغير وفقا لقوة الأسطول البحري فكلما ازدادت قوة هذا الأخير

وتعاظم حجمه، ازدادت قيمة الغنائم. وقد شكل الأسرى أهم عناصر هذه الغنائم اذ اعتبروا من أكثر السلع رواجا في الجزائر، تنوعت أسعارهم فكلما قل عددهم ارتفعت قيمة الفدية المطلوبة لإطلاق سراحهم، وقد مثلت مبالغ الفدية موردا ماليا يحول إلى خزينة الإيالة.

مثلت الإتاوات الهدايا القنصلية موردا ماليا ذا طابع سياسي، عبرت عن قوة الجزائر البحرية ومكانتها الإقليمية، ارتبط دفعها بالامتيازات التجارية أو تأمين الملاحة في الحوض الغربي للمتوسط.

كما مثل النشاط التجاري الخارجي أحد الروافد الأساسية للإقتصاد الجزائري، حيث ساهمت الصادرات خاصة الموارد الفلاحية والجلود والشمع في جلب العملاء الأجانب، وكذلك ساهمت في تنشيط حركة الموانئ وتوفير موارد مالية هامة من خلال الضرائب والرسوم الجمركية.

ومنه في نهاية بحثنا توصلنا إلى أن إيالة الجزائر اعتمدت بشكل رئيسي على غنائم البحر كمصدر أساسي لتمويل خزينة الدولة، حيث كانت الغزوات البحرية هي المصدر الرئيسي للعائدات، فضلا عن مبالغ إفتداء الأسرى. لكن بتراجع قوة الأسطول البحري بسبب عوامل عديدة أبرزها الضغط الأوروبي، وقد كان لهذا التراجع الأثر الكبير على الإقتصاد الجزائري حيث أصبح من الضرورة البحث عن بديل مالي، لذا انتقلت الجزائر من الإعتماد على غنائم البحر إلى انتهاج سياسة ضريبية أكثر تنوعا، وهذا يعكس قدرة الدولة على التكيف مع الظروف وإيجاد موارد جديدة لضمان استمرارية تسيير الجهاز الإداري والعسكري، وتوفير رواتب الجند، وصيانة الأسطول البحري، بالإضافة إلى تغطية نفقات الإدارة والحكم.

الملاحق

الملحق رقم(01): العملات المتداولة في الجزائر خلال العهد العثماني.[1]

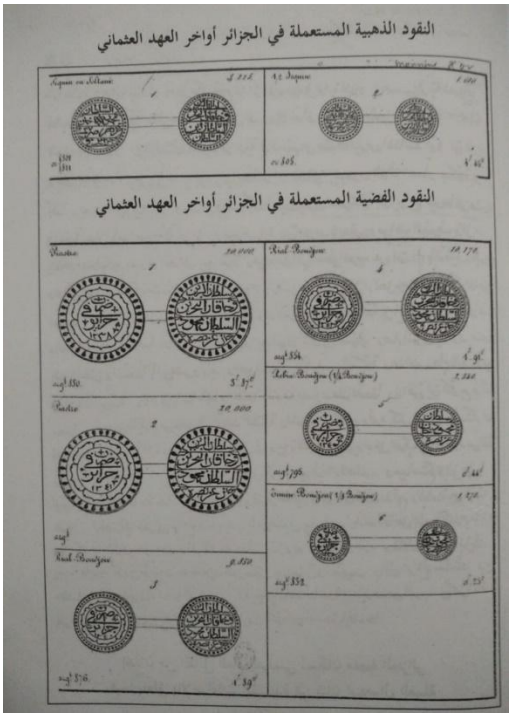

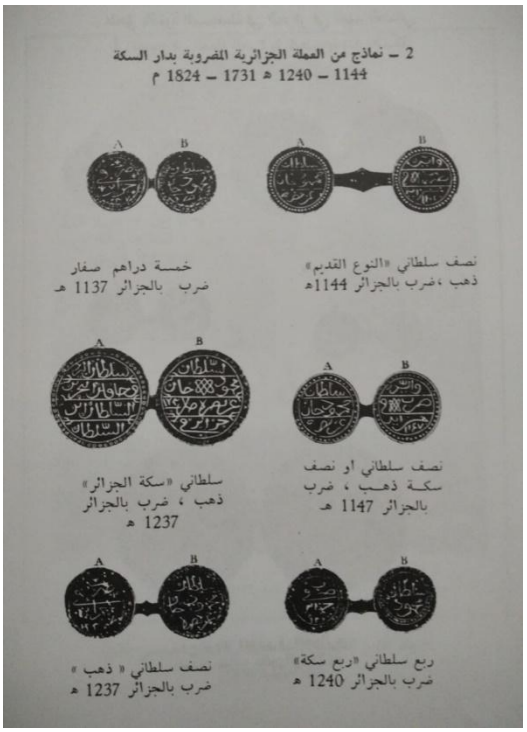

تظهر النماذج المعروضة من النقود المستعملة في الجزائر خلال العهد العثماني مدى تنوع العملة، إذ كانت تطبع محليا في دار السكة بمدينة الجزائر، وقد أدت هذه العملات دورا هاما في تسهيل المبادلات التجارية وتحصيل الضرائب، وكانت أداة رئيسية في تسير الحياة الإقتصادية.

[1]- ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي....، المرجع السابق، ص ص338-343.

الملحق رقم (02): قائمة بالمبالغ المستحقة على سكان الريف كضريبة سنوية (عوائد الدنوش).[1]

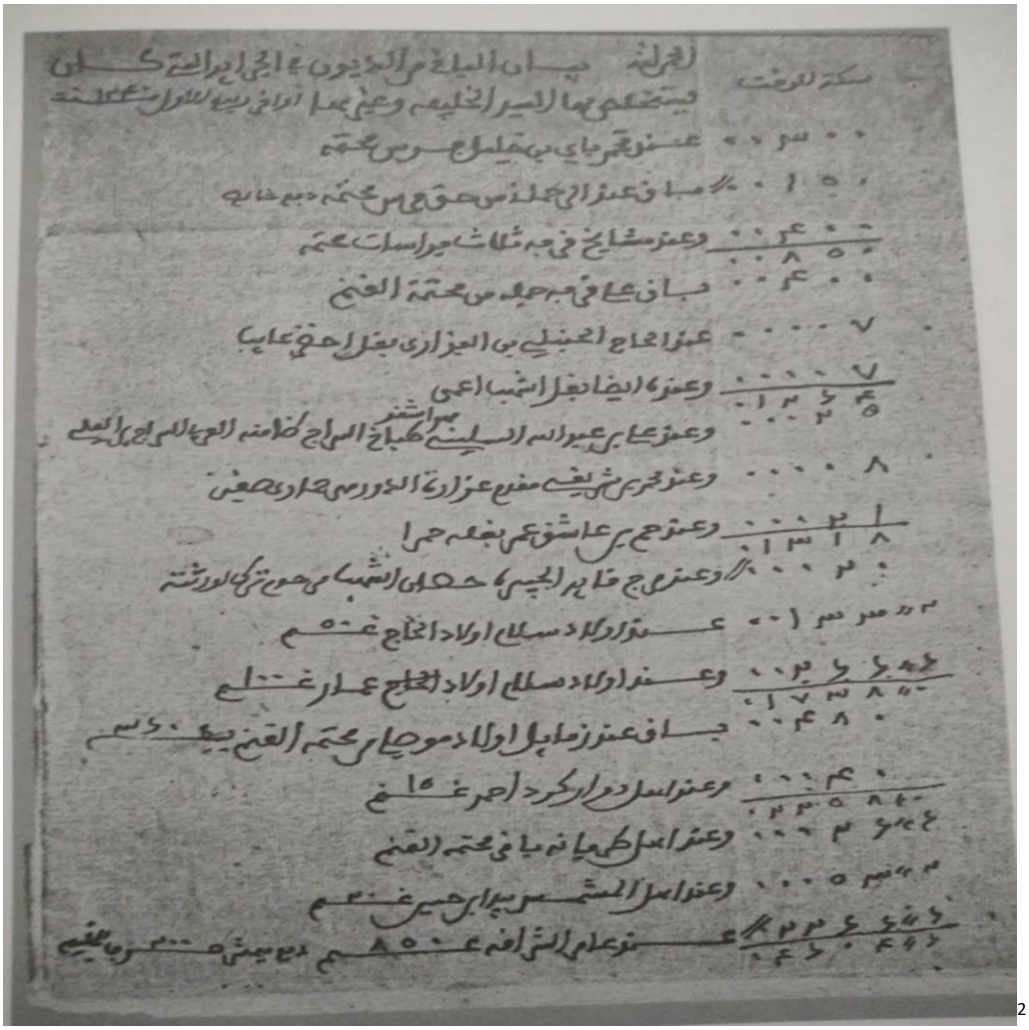 [2]

تعد وثيقة تاريخية هامة، توضح طبيعة الجباية المفروضة على سكان المناطق الريفية خلال العهد العثماني في الجزائر، وفهم آليات تمويل الخزينة العامة من خلال الضرائب، وتدل أيضا على اعتماد الإدارة على سجلات مكتوبة توثق العوائد المالية، مما يدل على التنظيم الإداري المحكم.

[1] - ناصر الدين سعيدوني، الملكية والجباية...، المرجع السابق، ص 246.

الملحق رقم (03):بيان غنيمة رقم 430 مؤرخ في شهر ذو القعدة 1239 هـ/ جويلية 1824م، وهي غنيمة إسبانية محملة بالسردين المجفف من تونس.[1]

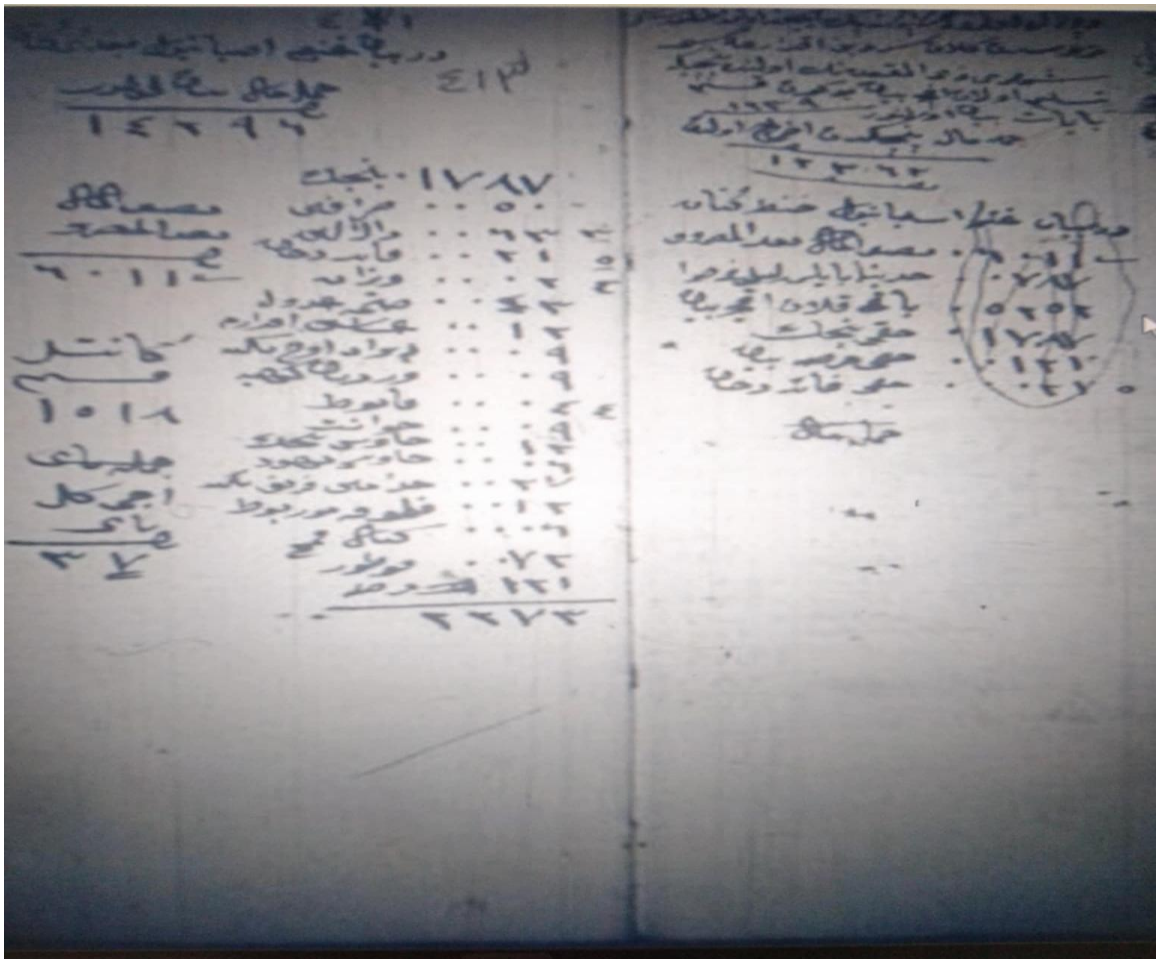

يمثل بيان غنيمة رقم 430 المؤرخ في ذو القعدة 1239هـ / جويلية 1824م نموذجا لتوثيق الغنائم البحرية التي كانت تشكل موردا هاما لخزينة إيالة الجزائر، وتظهر هذه الغنيمة المتمثلة في سفينة إسبانية محملة بالسردين المجفف من تونس جانبا من التداخل بين النشاط التجاري والصراع البحري، كما تعكس دقة الإدارة المالية في تقييد هذه الموارد.

[1] – هيبة كنيوة، المرجع السابق، ص 332.

الملحق رقم (04): حجم الإتاوات التي جلبت إلى إيالة الجزائر على إثر إنعقاد الصلح بينها وبين إسبانيا بتاريخ 7 شعبان 1199هـ / 15جوان 1785م. [1]

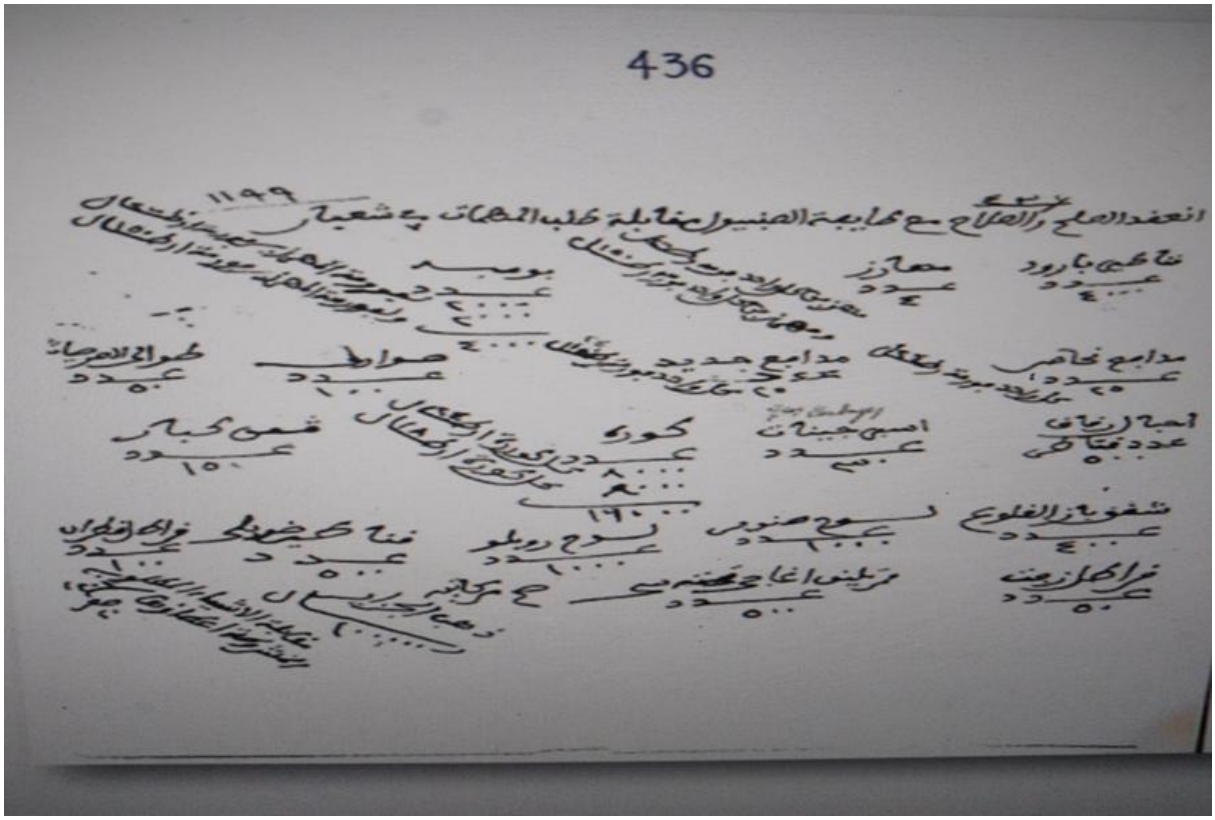

تعكس هذه الوثيقة أهمية الإتاوات كأحد الموارد المالية الخارجية التي اعتمدت عليها إيالة الجزائر، والتي تحصل عليها من الأوروبيين مقابل ضمان الأمن البحري أو الإمتيازات التجارية، وللوثيقة دلالة سياسية واقتصادية في آن واحد، إن حجم الإتاوات المدرج في الوثيقة يدل على ما كانت تتمتع به الجزائر من هيبة بحرية.

[1] -هيبة كنيوة، المرجع السابق، ص328.

الملحق 05: الوثيقة[1] رقم 451 تحتوي على هدية في شكل معدات حربية من دولة الدنمارك بتاريخ 1209هـ/ 1793م، أما الوثيقة رقم 452 فهي لمعدات حربية دانماركية بتاريخ 22 رجب 1217هـ/ 18 نوفمبر1802.[2]

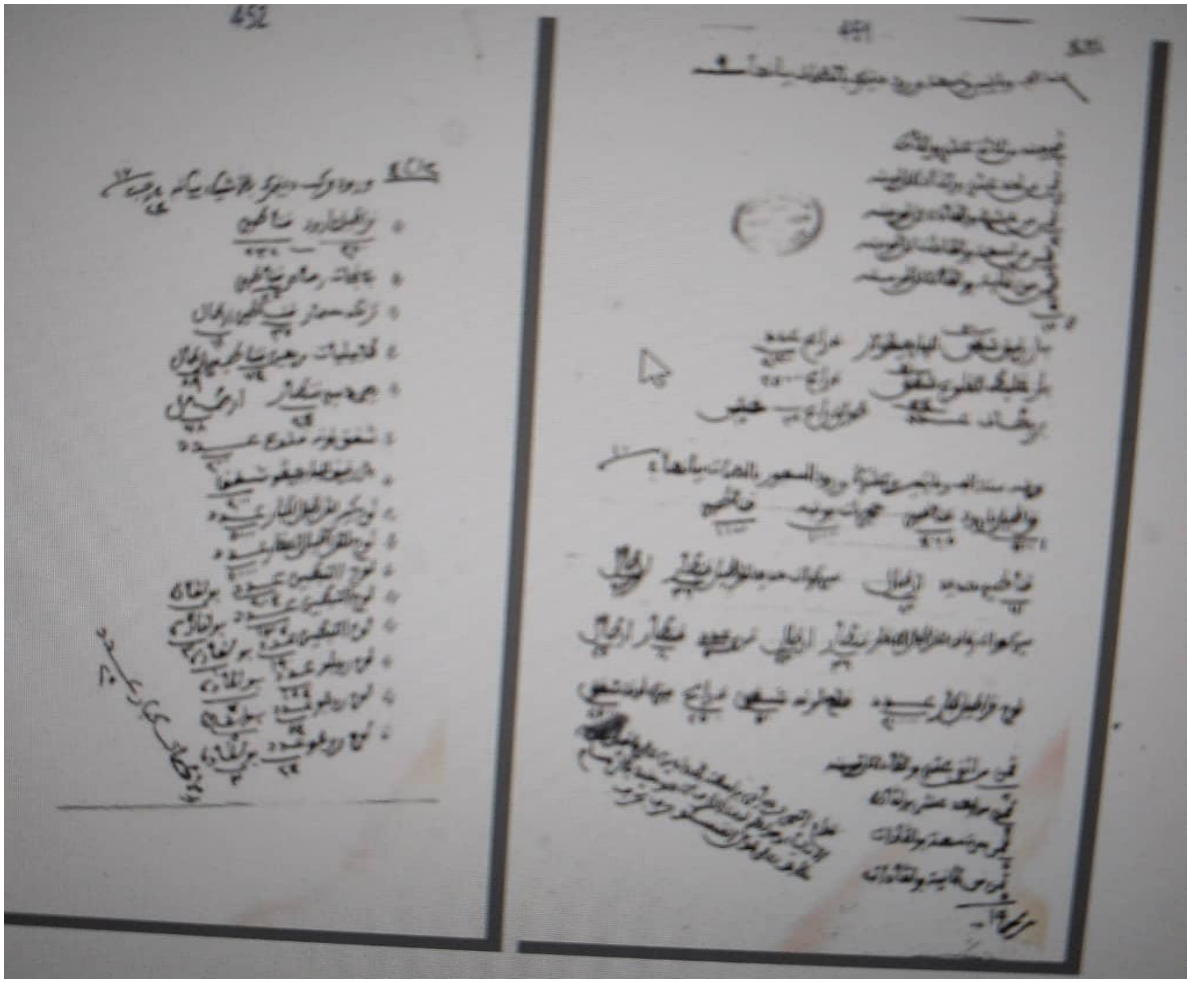

[1]- الملحق لم نتمكن من تصويره جيدا لوجوده بهذا الشكل في المرجع.

[2]- هيبة كنيوة، المرجع السابق، ص317.

الملحق 06: ميناء مدينة الجزائر في سنة 1683م[1].

هذه الصورة لميناء الجزائر خلال الحقبة الممتدة من 1519 إلى غاية 1830

السفن الراسية بالميناء عبارة عن بعض القطع الحربية كالفرقاطة.

[1]. فهيم لقوارة، المرجع السابق، ص 197.

الملحق07: صورة لسوق الرقيق (البادستان) بمدينة الجزائر سنة 1684م[1].

توثق هذه الصورة ملامح من سوق البادستان أحد أقدم أسواق مدينة الجزائر في العهد العثماني، حيث كان يباع فيه الأسرى الذين جلبوا من البحر.

[1]. حفيظة خشمون، المرجع سابق، ص164.

الملحق رقم 08: الجدول يمثل بعض أنواع العملات المتداولة في الجزائر خلال العهد العثماني.[1]

العملة	تعريها
الدنانير	عرفت هذه الدنانير بالزيانية لأنها ضربت على نفس الطرز الزياني، وانتشرت تداولها في بسكرة والصحراء الكبرى كما يتعامل بها في مملكة كوكو وبني عباس، يتراوح وزنها ما بين 4,1 غ، 4,2 غ وقطرها ما بين 32 إلى 35 ملم وشكلها لا يختلف عن السابقين، ما عدا الوزن والمضمون حيث يحتوي الألقاب والأدعية للسلطان العثماني، مع ذكر مدينة الضرب والتاريخ المدون بالحروف والأرقام.
السلطاني	هو دينار الذهبي الجزائري سمي نسبية إلى السلطان العثماني، في البداية أطلق عليه الدينار السلطاني ثم سمي بالسلطاني وهذه الأخيرة هي الأكثر رواجا بين الناس لسهولة نطقها. عبارة عن شكل مستدير سجلت على وجهه ألقاب السلطان الأول وكلمة خان والتي يقصد بها لفظة رئيس، مع ألفاظ الدعائية وأخيرا مقر الضرب والتاريخ، وزنه 3,50 غ، القطر 22ملم، ضرب في الجزائر في تاريخ 1519. وفي عهد السلطان سليم الثاني تفنن النقاش في كتابته، مراعيا في ذلك الناحية الجمالية والفنية للنقد، ويتضح لنا ذلك في نصوص الوجه: ضارب النضر / صاحب العز والنصر/ في البر والحر، أما مضمون الظهر فيقرأ كالتالي: سلطاني سليم/ بن سليمان خان/ عز نصره.
ريال بوجو	يسمى أيضا ريال صغير الضرب، يتراوح وزنه بصفة عامة ما بين 10.2/8.5 غ، وقطره ما بين 19إلى 28ملم.
ريال دراهم	ويسمى أيضا ثلث ريال بوجو وينقسم إلى نوعين: ريال دراهم قديمة: والتي ترجع إلى سنة 1789، ويبلغ وزنها 3.3 غ ريال دراهم جديدة: والتي تعود إلى سنة 1820 ويبلغ وزنها 3.1

[1]-يمينة درياس، المرجع السابق، ص ص119-245.

القائمة البيبليوغرافية

1-القرآن الكريم :

2-المصادر :

1- الأغا بن عودة المزاري، طلوع سعد السعود في أخبار وهران والجزائر واسبانيا وفرنسا إلى أواخر القرن التاسع عشر تحقيق يحي بوعزيز، ج1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1990م.

2- الزهار أحمد الشريف، مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار نقيب الأشراف، تحقيق توفيق المدني، الشركة الوطنية لنشر والتوزيع، الجزائر، 1974م.

3- سبنسر وليم، الجزائر في عهد رياس البحر، تعريب وتقديم عبد القادر زبادية، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2006م.

4- شالر وليام، مذكرات وليم شالر قنصل أمريكا في الجزائر (1816- 1824م)، تعريب وتعليق وتقديم إسماعيل العربي، الشركة الوطنية لنشر والتوزيع، الجزائر، 1982م.

5- فيليبوبانانتي، قصة إقامة الأسير الإيطالي فيليبوبانانتي في مدينة الجزائر 1813، ترجمة بوطبة لخضر، دار كوكب العلوم للنشر والطباعة والتوزيع، الجزائر، 2024م.

6- كارثكارت جيمس لندر، مذكرات أسير الداي كارثكارت قنصل أمريكا في المغرب، ترجمة وتعليق إسماعيل العربي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982م.

7- مسلم بن عبد القادر، أنيس الغريب المسافر، تحقيق وتقديم رابح بونار، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1974.

8- هابنسترايت، رحلة العالم الألماني:ج.أو.هابنسترايت إلى الجزائر وتونس وطرابلس 1145هـ/1732م، ترجمة وتقديم وتعليق ناصر الدين سعيدوني، دار الغرب الإسلامي، تونس.

3-المراجع:

أ- الكتب باللغة العربية:

1- ألتر سامح عزيز، الأتراك العثمانيون في افريقيا الشمالية، ترجمة محمود علي عامر، ط1، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، بيروت، 1989م.

2- بلاح بشير، تاريخ الجزائر المعاصر من 1830 إلى 1989، دار المعرفة، ج1، 2006م.

3- بن محمد الهلالي الميلي مبارك، تاريخ الجزائر في القديم والحديث، ج3، مكتبة النهضة الجزائرية، الجزائر، 1964م.

4- بوحوش عمار، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1997م.

5- بوعزيز يحي، الموجز في تاريخ الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، ج2، 2009م.

6- بوعزيز يحي، علاقات الجزائر الخارجية مع دول وممالك أوروبا 1500-1830م، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر،2009م.

7- درياس يمينة، السكة الجزائرية في العهد العثماني، ط1، دار الحضارة لطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007م.

8- الزبيري محمد العربي، التجارة الخارجية لشرق الجزائر، الشركة الوطنية لنشر والتوزيع، الجزائر،1982م.

9- الزبيري محمد العربي، مقاومة الجزائر للتكتل الأوروبي قبل الاحتلال، مجلة الأصالة، العدد 12، جانفي 1973م.

10- سعد الله أبو قاسم، تاريخ الجزائر الثقافي، دار الغرب الإسلامي، ط1، ج1، بيروت، 1998م.

11- سعيدوني ناصر الدين، الملكية والجباية في الجزائر أثناء العهد العثماني، دار البصائر لنشر والتوزيع، ط2، 2014م.

12- سعيدوني ناصر الدين، الحياة الريفية بإقليم مدينة لجزائر (دار لسلطان) أواخر العهد العثماني (1791-1830)، البصائر الجديدة لنشر والتوزيع، الجزائر، 2013م.

13- سعيدوني ناصر الدين، المهدي البوعبدلي، الجزائر في التاريخ المهد العثماني، د.ط، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر، 1984م.

14- سعيدوني ناصر الدين، النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني (1792-1830) م، دار البصائر للنشر والتوزيع، جزائر 2014م.

15- سعيدوني ناصر الدين، ورقات جزائرية دراسات وأبحاث تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ط2، دار البصائر، الجزائر، 2009م.

16- شويتام أرزقي، نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهياره 1800-1830، دار الكتاب العربي، ط1، 2011م.

17- عباد صالح، الجزائر خلال الحكم التركي (1514-1830) م، ط1، دار هومة، الجزائر، 2002م.

18- عمورة عمار، الجزائر بوابة التاريخ ما قبل التاريخ إلى 1962، دار المعرفة، ج1، 2009م.

19- العنتري صالح، مجاعات قسنطينة، تحقيق وتقديم رابح بونار، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974م.

20- غطاس عائشة، الدولة الجزائرية الحديثة ومؤسساتها، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007م.

21- فارس محمد خير، تاريخ الجزائر الحديث من الفتح العثماني إلى الاحتلال الفرنسي، ط1، دمشق، 1969م.

22- قنان جمال، معاهدات الجزائر مع فرنسا 1619-1830م، طبعة خاصة وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007م.

23- لقوارة فهيم، ميناء مدينة الجزائر ودوره الاقتصادي في العهد العثماني، (ق10-11هـ/16-17م)، دار كوكب العلوم للنشر ولطباعة والتوزيع، الجزائر، 2023م.

24- محرز أمين، الجزائر في عهد الأغوات (1659-1671)، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013م.

25- المدني أحمد توفيق، حرب ثلاثمائة سنة بين الجزائر واسبانيا 1792/1492، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، د.س.

26- مروش المنور، دراسات عن الجزائر في العهد العثماني العملة الأسعار والمداخيل، ج1، دار القصبة للنشر، دس.

27- مروش المنور، دراسات عن الجزائر في العهد العثماني القرصنة الأساطيل والواقع، ج2، دار القصبة للنشر، د.س.

28- نايت بلقاسم مولود قاسم، شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل سنة 1830، ج 1، شركة دار الأمة،2007م.

29- نمر محمد الخليل النمر، أهل الذمة والولايات العامة في الفقه الإسلامي، المكتبة الإسلامية، عمان، الأردن، د.س.

30- هلايلي حنيفي، العلاقات الجزائر الأوروبية ونهاية الإيالة (1815 -1830م)، دار الهدى، الجزائر، 2014م.

31- هلايلي حنيفي، أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ط1، دار الهدى للنشر والتوزيع، الجزائر،2007م.

32- وولف جون، الجزائر وأوروبا 1500-1830، ترجمة وتعليق أبو القاسم سعد الله، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009م.

ب– الكتب باللغة الأجنبية:

1- Albert Devoulx, Tacherifat, Recueil De Note Historique Sur L 'administration de l'ancienne Régence d'Alger, Alger, 1852.

2- -D. Grammont, histoire D'Alger sous la domination turque (1515/1830), Ernest Leroux, éditeur 28, rue Bonaparte, paris, 1887.

ت–الأطروحات والرسائل الجامعية:

1- بلغيث عبد القادر، الحياة السياسية والإجتماعية بمدينة وهران خلال العهد العثماني، أطروحة مقدمة لنيل شهادة ماجيستير تخصص تاريخ وحضارة إسلامية، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، قسم الحضارة الإسلامية، جامعة وهران، 2014.

2- بن صحراوي كمال، الدور الدبلوماسي ليهود الجزائر في أواخر عهد الدايات، مذكرة لنيل درجة الماجستير في التاريخ الحديث، معهد العلوم الإجتماعية والإنسانية، قسم تاريخ، معسكر، 2007-2008م.

3- بن صحراوي كمال، أوضاع الريف في بايلك الغرب الجزائري أواخر العهد العثماني، مذكرة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ الحديث، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، قسم التاريخ وعلم الأثار، جامعة وهران، 2013.

4- بن عتو بلبراوات، المدينة والريف بالجزائر في أواخر العهد العثماني، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران، 2007-2008م.

5- بوحجرة عثمان، الطب والمجتمع في الجزائر خلال العهد العثماني 1519- 1830 م (مقاربة اجتماعية)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران1 أحمد بن بلة، 2014-2015م.

6- حصام صورية، العلاقات بين الجزائر وتونس خلال القرن الثامن عشر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، قسم تاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران 2013.

7- خشمون حفيظ، مهام مفتدي الأسرى والتزاماتهم الاجتماعية في مدينة الجزائر خلال الفترة العثمانية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الإجتماعي لدول المغرب العربي، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، قسم التاريخ، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006-2007م.

8- خفيان رشيد، الطرق والقوافل التجارية بين الحواضر المغاربية وأثارها الحضاري في العهد العثماني خلال القرنين 11-12هـ/ 17-18م، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، كلية الآداب والحضارة الإسلامية، قسم التاريخ، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، الجزائر، 2013-2014.

9- دحماني توفيق، الضرائب في الجزائر (1206~ 1282هـ / 1792~ 1865م) دراسة مقارنة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2007-2008م.

10- رحمونة بليل، القناصل والقنصليات الأجنبية بالجزائر العثمانية من 1564إلى 1830م، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران، 2010-2011م.

11- شدري معمر رشيدة، العماء والسلطة العثمانية في الجزائر فترة الدايات (1671-1830)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير تخصص تاريخ حديث، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم تاريخ، جامعة الجزائر،2006.

12- شلبي شهرزاد، المؤسسات في الجزائر أواخر العهد العثماني المؤسسات المالية أنموذجا، (1798-1830) م، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، قسم التاريخ وعلم الأثار، جامعة باتنة 1، 2019.

13- شويتام أرزقي، المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني 1519-1830م، رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه دولة في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، قسم تاريخ، جامعة الجزائر،2006.

14- عطلي محمد الأمين، نشاط البحرية في القرن السابع عشر وأثره في العلاقات الجزائرية الفرنسية، ملخص مذكرة شهادة الماجستير في تخصص التاريخ الحديث، معهد العلوم الإنسانية والإجتماعية، قسم التاريخ، المركز الجامعي بغرداية، 2011- 2012م.

15- عقاد سعاد، الفلاحون الجزائريون والسلطة العثمانية في الجزائر (1519_1830) دار السلطان نموذجا، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، قسم التاريخ وعلم الأثار، 2014.

16- عياشي بلقاسم، قضايا التاريخ العثماني عند الباحثين الجزائريين منذ 1962، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم تاريخ، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، 2006، 2007م.

17- فلة موساوي القشاعي، الصحة والسكان في الجزائر أثناء العهد العثماني وأوائل الاحتلال الفرنسي (1518-1871)، أطروحة دكتوراه دولة في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2003- 2004.

18- قرباش بلقاسم، الأسرى الأوروبيون في الجزائر خلال عهد الدايات (1671-1830م)، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، قسم العلوم الإنسانية، جامعة مصطفي اسطمبولي، معسكر، 2015-2016م.

19- القشاعي فلة، النظام الضريبي بالريف القسنطيني آواخر العهد العثماني (1771-1837م)، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر، معهد التاريخ، 1989- 1990م.

20- قشوان عبد الرزاق، الواقع الإقتصادي والإجتماعي في الشرق الجزائري (1219-1282هـ/ 1804-1871) دراسة مقارنة، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية الآداب والحضارة الإسلامية، قسم التاريخ، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، 2017-2018م.

21- كليل صالح، سياسة خير الدين في مواجهة المشروع الإسباني لاحتلال المغرب الأوسط، لنيل شهادة الماجستير في التاريخ، تخصص تاريخ حديث ومعاصر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم تاريخ، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، 2007م.

22- كنيوة هيبة، تراجع مداخيل البحرية الجزائرية في عهد الدايات وانعكاساتها على المستوى الداخلي والخارجي، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه الطور الثالث (LMD) في التاريخ تخصص تاريخ بلاد المغرب الحديث، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، الجزائر، 2022-2023م.

23- محمد شاطر، نظرة المصادر الجزائرية إلى السلطة العثمانية في الجزائر، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2005-2006م.

24- مريخي رشيد، الجزائر في عهد الداي مصطفى باشا، مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص تاريخ حديث ومعاصر، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، قسم تاريخ، جامعة الجزائر بوزريعة، 2010-2011م.

ث–المقالات:

1- أجقو علي – شهرزاد شلبي، مؤسسة الخزينة في الجزائر أواخر العهد العثماني ودورها الاقتصادي والعسكري،1798م–1830، مجلة علوم الإنسانية والمجتمع، العدد 21، 2016.

2- بك محمد، الأفعال الإجرامية والتجاوزات في الجزائر خلال العهد العثماني، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، العدد 22، قسم التاريخ، جامعة باجي مختار، عنابة.

3- بلعربي خالد، شعيب مقنونيف، الثورة التجانية في بايلك الغرب الجزائري إبيان القرن التاسع عشر" دراسة تاريخية أنثروبولوجيا"، مجلة أنثروبولوجيا الأريان، المجلد 17، العدد 1، جامعة تلمسان،2021.

4- بونقاب مختار، انتفاضة درقاوة في بايلك الغرب الجزائري (1802–1816)، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، العدد 3، قسم تاريخ، المركز الجامعي لمعسكر، 2008.

5- جعني زينب، ثورة ابن الأحرش في بايلك الشرق (1800–1807)، مجلة عصور الجديدة، العدد 18، عدد خاص بقسنطينة، 2015.

6- خواتي خالد، أشكال التضامن الاجتماعي في الموروث الثقافي الجزائري – التويزة ولوزيعة أنموذجا، مجلة الأنثروبولوجيا، مجلد 8، عدد1، 2022.

7- دحماني توفيق، إيالة الجزائر العثمانية بين الموارد والضرائب، مجلة الملوية للدراسات الآثارية والتاريخية، المجلد 4، العدد 15، 2017.

8- رقاد محمد، ظاهرة التهرب الضريبي والتمرد ضد السياسة الجبائية العثمانية في الجزائر أواخر العهد العثماني (1700–1830م)، مجلة الإبراهيمي للآداب والعلوم الإنسانية، المجلد 2، العدد 1، 2021.

9- سيدهم فاطمة الزهراء، موارد إيالة الجزائر المالية في مطلع القرن التاسع عشر، دورية كان التاريخية، العدد الثالث عشر، 2011.

10- شارف مارية – لخضر بن بوزيد، انعكاسات السياسة الضريبية على قبائل بايلك التيطري أواخر العهد العثماني (دراسة تاريخية أنثروبولوجية، مجلة أنثروبولوجية الأديان، المجلد 18، العدد 2، 2022.

11- الشمهداني مؤيد محمود حمد – رشيد رمضان سلوان، أوضاع الجزائر خلال الحكم العثماني 1518–1830م، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، العدد 16، المجلد 5، 2013م.

12- الصحراوي عبد القادر، ثورة الطريقة الدرقاوية في الجزائر أواخر العهد العثماني، مجلة حوار المتوسطي، العدد 15–16، جامعة سيدي بلعباس، مارس 2017.

13- صفاح بوعلام، دوحة عبد القادر، العائدات المالية لإفتداء الأسرى المسحيين في الجزائر خلال العهد العثماني، مجلة عصور الجديدة، المجلد 11، العدد 2، جوان 2021م.

14- فارس كعوان، المصطلحات الإدارية العثمانية في الجزائر مصطلحات: الباشا- الدنوش- البايلك كنماذج، مدارات تاريخية- دورية دولية محكمة ربع سنوية، المجلد الأول، عدد خاص، 2019.

15- عبد القادر فكاير، العملات الإسبانية المتاولة في الجزائر خلال الفترة العثمانية، مجلة عصور الجديدة، المجلد 2، العدد 5، 2012م

16- القشاعي فلة، وباء الطاعون في الجزائر العثمانية دوراته وسلم حدته وطرق انتقاله، مجلة دراسات إنسانية، 2001.

17- مزرودي نصيرة، الغش في العملة في بلاد المغرب الأوسط من خلال كتب النوازل المتأخرة، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، عدد 9، ديسمبر،2014.

18- نواصر نصيرة، لمحة عن الوضع التجاري في ايالة الجزائر أواخر العهد العثماني، مجلة البحوث التاريخية، المجلد 6، العدد 2، ديسمبر 2022.

الفهرس

إهداء 4
شكر وتقدير 5
المقدمة 7
الفصل الأول: العوامل المؤثرة في الموارد المالية لإيالة الجزائر خلال العهد العثماني [1519_1830]. 6
المبحث الأول: العوامل السياسية. 2
المبحث الثاني: العوامل اقتصادية. 12
المبحث الثالث: العوامل الطبيعية والصحية: 17
الفصل الثاني: الموارد المالية الداخلية لإيالة الجزائر خلال العهد العثماني. 23
المبحث الأول: ضرائب ورسوم في الريفي. 24
المبحث الثاني: الرسوم المرتبطة بالحياة الإقتصادية في المدن. 36
المبحث الثالث: ضرائب الحاجات والمناسبات. 43
الفصل الثالث: المواد المالية الخارجية لإيالة الجزائر خلال العهد العثماني. 48
المبحث الأول: أرباح وغنائم الجهاد البحري. 49
المبحث الثاني: الهدايا والإتاوات. 66
المبحث الثالث: النشاط التجاري الخارجي 70
خاتمة 71
الملاحق 71
القائمة البيبليوغرافية 71
الفهرس 71

الحمد لله